دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت

(2013 -2010)

The Role of Political Leadership in Planning and Implementing the Development Policies in the State of Kuwait (2010-2013)

إعداد الطالب

محمد بدر المطيري

إشراف الدكتور

محمد بني عيسى

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

نوفمبر/2015

التفويض

أنا محمد بدر المطيري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا واليكترونيا للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسـم: محمد بدر المطيري

التاريخ: 2015 / 11 / 16

التوقيـع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:" دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت" وأجيزت بتاريخ 2015/11/16.

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. الدكتور محمد بني عيسى مشرفاً التوقيع..............................

ب. الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة رئيساً التوقيع ....

ج. الأستاذ الدكتور امين عواد مهنا المشاقبة عضواً خارجياً التوقيع ....

الشكر والتقدير

احمد الله واشكره على فضله لي في اتمام هذه الرسالة

انقدم بالشكر والتقدير للاستاذ الدكتور **محمد بني عيسى** الذي تكرم وأشرف على رسالتي واعطاني الكثير من وقته وتفضل على بتوجيهاته البناءه والمفيده جزاه الله ألف خير

كما انقدم بالشكر لكافة اساتذتي لما قدموه لي من مساعده ومقترحات قيمة في موضوع رسالتي

والشكر موصول الى جميع من عاونني واعطاني من جهده ووقته من الاصدقاء والزملاء ادامهم الله لي ووفقهم في حياتهم

الإهـــداء

إلى وطن عصي على الصعاب . . .

وطن المجد . . . وطن النهار . . .

وطني الكويت

إلى أبناء وطني . . شعب الكويت العظيم

وإلى أسرتي الصغيرة . . . ذلك الكيان الذي نسجت منه دما وروحا

أمي وأبي وأخوتي . . .

محمد المطيري

فهرس المحتويــات

فهرس الخريطة والجداول

دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010–2013)

إعداد: محمد بدر المطيري

إشراف: الدكتور محمد بني عيسى

الملخص باللغة العربية

سعت الدراسة إلى بحث مسألة التنمية ودور القيادات السياسية في رسم وتنفيذ خططها في دولة الكويت، حيث بينت فصول الدراسة ضرورة أن تكون توجهات القادة السياسيين والمشرعين وصانعي السياسة في الدولة تجعلهم قادرين على أن يرسموا مسار التنمية اعتمادا على أنظمة مقبولة منسجمة فيما بينها مع أهداف التنمية والتغيرات التي ستحدثها، وأن يكونوا مقتنعين بأهداف السياسة ومتفقين على نتائجها المتوقعة.

اعتمدت هذه الدراسة في مناقشة موضوعها وفصولها على المنهج الوصفي التحليلي، لتحديد تأثير القيادات السياسية في دولة الكويت في سياسات التنمية والخطط التنموية وذلك من خلال استعراض المراحل التنموية التي مرت بها دولة الكويت وصولا إلى الخطة التنموية الأخيرة للفترة (2010–2013)، كما تم التعرف على هذا التأثير من خلال استطلاع للرأي لبعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية قسم الإدارة العامة كأحد الأطراف المعنية من الجانب العلمي والأكاديمي التي تشكل منظومة التوجهات نحو خطط التنمية في دولة الكويت، بالإضافة إلى استطلاع آراء بعض خبراء التخطيط في المجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت.

ولتحقيق هذا الغرض، تم إعداد مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بمحاور الدراسة، وأجريت المقابلات مع عينة الدراسة حيث تم طرح تلك الأسئلة على أفراد العينة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصورا في أدوار القيادات والنخب السياسية تجاه الخطط التنموية المعدة في دولة الكويت، وأن هناك العديد من العوامل التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تعطيل مسار التنمية وإخفاق الخطط التنموية في دولة الكويت على الرغم من جديتها في تحقيق وضع تنموي أفضل يجاري متغيرات العصر ويلبي احتياجات المجتمع المحلي الكويتي.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية، رسم وتنفيذ سياسات التنمية، دولة الكويت

The Role of Political Leadership in Planning and Implementing the Development Policies in the State of Kuwait (2010-2013)

Prepared by: Mohammed Bader Al- Mutairi

Supervised by: Dr. Mohammad Bani Issa

Abstract

Due to the significant role of political leadership as a key factor in development decisions, plans and programs in any state, the current study had built its subject and sessions upon this fact. The study attempted to determine the effect of political leaders in Kuwait in development policies and plans. The subject was discussed and fully described theoretically and practically.

The practical part of the study was built on the interviews to view opinions of some selected members at: University of Kuwait, who are academics at both college of managerial sciences and college of social sciences, beside some selected experts who work at the higher assembly of planning in Kuwait and the Arabic institute for planning in Kuwait. The study had undergone the analytical descriptive methodology. A group of questions (open questions) were developed and interviews were performed with the selected sample by the author. The results of the study reflected that there is a limitation in the role of the political leaders and elite in Kuwait towards development policies and programs, and there are many factors that affect directly or indirectly the development plans during the whole period of development path in Kuwait.

Key words: The Role of Political Leadership , Planning and mplementing the Development Policies ,the State of Kuwait.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مما لا شك فيه أن توجهات التنمية التي تتبناها أي دولة لا بد وأن تواجه الكثير من المعوقات والتحديات، مما يجعلها تتأطر ضمن أبعاد مختلفة تتطلب مواجهتها رؤية شمولية من صانعي القرار السياسي والقائمين على خطط التنمية وبرامجها، وبهذا، فإن قضية التنمية لا يمكن النظر إليها من الجانب الاقتصادي المحض، ولا من الجانب السياسي فحسب، بل هي مسألة حضارية بالدرجة الأولى تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والإمكانات المتاحة في الدولة، وهذا هو واقع الحال في مختلف المجتمعات العربية التي استقبلت عهد الاستقلال لبلادها في محاولات عديدة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولقد استند بعض المفكرين السياسيين بدراستهم لواقع وإشكاليات التطور والتنمية في المجتمعات العربية إلى تصور واضح للعلاقة الوثيقة التي تربط بين التطورات الاقتصادية ومسارات التنمية ومدى تأثرها بجملة من العوامل السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية.

وقد ازداد اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد التقليديين بتأثير السياسات التنموية على توزيع الدخل والثروة، والفئات العرقية والجنسية، والتحالفات السياسية والاجتماعية، وعلى البيئة بشكل عام. وعليه، يعتبر هؤلاء التنمية هي عملية تحرر من الاضطهاد والاستغلال بين الشعوب داخل الدول وخارجها، مما يدعوهم إلى تشجيع التحرير والتشجيع على التنمية، وهذا أيضا يحتم ضرورة أخذ العوامل غير الاقتصادية بنظر الاعتبار ومن بينها طبيعة القيادات السياسية والنظم الاجتماعية والقيم الثقافية والكفاءات العلمية وغيرها.

وبهذا، يمكن اعتبار التنمية هدفا رئيسا للسياسة، سواء كانت الداخلية أو الخارجية لأي دولة، مما يستدعي بالضرورة أن تكون خطط وسياسات التنمية متلائمة تماما مع الفلسفة القائمة في الدولة بالنسبة للنمو الشامل وأساليبه والسرعة التي يجب بها تحقيق الأهداف والاستراتيجيات. كما يعبر عن ذلك القادة السياسيون والمشرعون وصانعو السياسة، بشرط أن تكون سياسة التنمية وأهدافها مستندة على أنظمة مقبولة منسجمة فيما بينها مع أهداف التنمية والتغيرات التي ستحدثها، على أنه لا بد من أن يكون المسئولون عن إدارة مشروعات وخطط التنمية وتطبيقها مقتنعين بأهداف السياسة ومتفقين على نتائجها المتوقعة.

والاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته أطرافا مشاركة في تحقيقه.

وحين يكون الحديث عن التنمية في دولة الكويت، فإنه يتركز حول الآثار التي أحدثها اكتشاف النفط فيها، فقد ارتبطت التنمية في دولة الكويت كبقية دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، باكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره، حيث وفرت عائدات النفط التي تزايدت بمعدلات كبيرة مصدرا هائلا لتمويل عمليات التنمية، وحررت دول المنطقة من عقبات وعوائق تحقيق برامج التنمية فيها، فنقص المدخرات الناتج من انخفاض الدخل ومحدودية مصادر العملات الأجنبية التي أضعفت إمكانية الحصول على السلع الرأسمالية ، أمكن التغلب عليها في تجربة دولة الكويت التنموية بفضل عائدات النفط وارتفاعها.

إن التجربة التنموية في دولة الكويت قد بنيت في مراحلها على أساس من التخطيط الذي وضعته القيادات السياسية المتعاقبة على الدولة سواء في الحكم أو في المجالس البرلمانية والبلدية التي شاركت حكام دولة الكويت بصنع القرار السياسي الموجه نحو خطط التنمية، فالتخطيط كان الأداة

الفاعلة للقيادات السياسية الكويتية التي مكنتها من فتح آفاق جديدة للتغيير والتنمية عبر أهداف واضحة محددة اعتمادا على ما أتيح لها من موارد مالية وبشرية وإمكانات، وفي ظل سياسة حكيمة لإدارة تلك الموارد وإعداد الخطط التنموية الناتجة عن قرار سياسي كان قادرا في كل الظروف والأحوال على مواجهة التحديات والاستفادة من التجارب السابقة والتطلع نحو تطوير سياسات التنمية في دولة الكويت منذ استقلال دولة الكويت إلى اليوم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل نمو الإيرادات العامة في دولة الكويت، وبعد عهد اكتشاف النفط، لعبت النخبة السياسية الحاكمة في دولة الكويت أدوارا مهمة شكلت منعطفات جوهرية وانتقالات نوعية في قيادة وتوجيه عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وقد تعاظمت هذه الأدوار وازداد اتساعها بسبب الزيادة والتوسع في مهامها التقليدية وقيامها بمسئوليات ومهام تنموية متزايدة باستمرار لمواكبة التطورات التي تحدث في المحيط الخارجي للدولة، سواء على مستوى تطوير الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وغيرها، أو على مستوى المعيشة ورفع دخل الفرد وإتاحة الفرص للعمل أمام المواطنين، مع الحفاظ على الموروث من تقاليد وأعراف ومبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية، كما أن مسئولية التخطيط ووضع برامج التنمية وصياغة السياسات التنموية على هيئة خطط خمسية لتنفيذها في مراحل متعاقبة محددة، أدى إلى زيادة وتعقد المسئوليات المناطة بالقيادة السياسية للدولة، مما أدى إلى مواجهة هذه القيادات في أوقات مختلفة للعديد من التحديات والمعوقات في طريق التنمية والذي توجب عليها بالضرورة أن تعيد النظر في ما صاغت من سياسات تنموية سواء في بنيانها أو في وسائل تنفيذها.

وعليه، فإن المشكلة التي سعت الدراسة لتحديد جوانبها تتمثل في تحديد تأثير القيادات السياسية في دولة الكويت في سياسات التنمية والخطط التنموية وذلك من خلال استعراض المراحل التنموية التي

مرت بها دولة الكويت وصولا إلى الخطة التنموية الأخيرة للفترة (2010–2013)، حيث تم التعرف على هذا التأثير من خلال استطلاع للرأي لبعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية قسم الإدارة العامة كأحد الأطراف المعنية من الجانب العلمي والأكاديمي التي تشكل منظومة التوجهات نحو خطط التنمية في دولة الكويت، بالإضافة إلى استطلاع آراء بعض خبراء التخطيط في المجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت.

وبناء على ما تقدم في مشكلة الدراسة، يصوغ الباحث التساؤلات الدراسية التالية:

1. ما أبرز ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت؟
2. ما الأدوار التي قامت بها القيادات السياسية في التخطيط لسياسات التنمية ووسائل تنفيذها في دولة الكويت؟
3. ما أهم المعوقات التي تواجه القيادات السياسية الحالية لتنفيذ الخطة التنموية للفترة 2010–2013 في دولة الكويت؟
4. ما أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقة بين التوجهات السياسية للقادة السياسيين وبين تحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت؟
5. كيف يمكن استشراف مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط والتدريسيين الأكاديميين وأثرها على سياسات التنمية في دولة الكويت؟

أهداف الدراسة

على ضوء ما تقدم في إطار مدخل مشكلة الدراسة، فإن الباحث يسعى من خلال دراسته لتحقيق الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على السياسات التنموية في دولة الكويت من خلال التطرق لمفرداتها وتوجهاتها وأهدافها.
2. التعرف على الأدوار التي قامت بها النخب السياسية والقيادات السياسية في دولة الكويت في التخطيط لسياسات التنمية ووسائل تنفيذها.
3. تحديد أهم المعوقات التي تواجه القيادات السياسية الحالية في دولة الكويت لتطبيق – تنفيذ الخطة التنموية للفترة 2010-2013.
4. التوصل إلى نتائج تعكس طبيعة العلاقة بين التوجهات السياسية للقادة السياسيين في دولة الكويت وبين تحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية من خلال التعرض لبعض العوامل المؤثرة في هذه العلاقة على ضوء ما يتم الكشف عنه في آراء بعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية.
5. استشراف مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط والأكاديميين وأثرها على سياسات التنمية في دولة الكويت.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في مسألة القرار السياسي وعلاقته بتخطيط السياسات التنموية ومدى تأثير صانعي القرار السياسي من النخب السياسية في متابعة متطلبات تنفيذ هذه السياسات في دولة الكويت، مع الأخذ بالاعتبار أهم التحديات التي قد تواجه السلطات التنفيذية في مراحل التنفيذ، وذلك في إطار بحثي له دلالات واقعية من خلال استطلاع آراء كل من أعضاء هيئة

التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية وخبراء التخطيط في المجلس الأعلى للتخطيط في أداء مجلس الأمة الكويتي في دولة الكويت الذي يشارك الحاكم في صنع القرار وتحديد التوجهات العامة للدولة خاصة في مجال التنمية.

ويأمل الباحث من دراسته أن تسهم في تقديم تصور عملي واقعي لأصحاب القرار في دولة الكويت لاتخاذ التشريعات اللازمة التي تكفل تحقيق الخطط التنموية وأهدافها بما يخدم الصالح العام للمجتمع والدولة.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:" لعبت القيادة السياسية الكويتية دوراً بارزاً في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت".

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تم تنفيذ الدراسة عن الخطة التنموية (2010–2013).

الحدود المكانية: دولة الكويت

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة في موضوعها على بيان تأثير القيادة السياسية في سياسات التنمية في دولة الكويت.

الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية وخبراء التخطيط في المجلس الأعلى للتخطيط.

مصطلحات الدراسة

1. التنمية: تعددت التعريفات التي جاءت لوصف مفهوم التنمية نتيجة لتعدد المجالات التي يدخل فيها هذا المفهوم، فهناك التنمية السياسية، والاجتماعية والثقافية والبشرية، حيث إن الباحث قد اختار من بين هذه التعريفات ما يخدم أغراض الدراسة ويكون شاملا:

عرف العازمي التنمية بأنها : عملية اجتماعية تهدف إلى الانتقال بالمجتمع المحلي إلى حالة أكثر تطورا في واقعها ومفرداتها بحيث تشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بشرط أن تتوافر قيادة سياسية أمينة مستنيرة على جميع المستويات تتحمل المسئولية وتؤمن بالتنمية وتسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع قاعدة شعبية راغبة فيها، فيكون لدى السياسيين ورجال الاقتصاد والتعليم والإعلام ورجال الأعمال والفنيين التوجهات والرغبة الحقيقية في التنمية ، وعلى وعي بمضمونها وأهدافها، مع أهمية إدراكهم لنتائجها (العازمي، 1999: 17).

في حين عرفها الإبراهيم بأنها:" عملية تغير شامل للقوى الإنسانية والمادية تسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف مرسومة، فهي بذلك تعتبر عملية تغيير اجتماعي مقصود ويمكن اعتبارها عملية تلقائية (الإبراهيم، 1989: 29).

ومما جاء به الفكر الغربي قديما حول تحديد مفهوم التنمية، رأى (Hodder) بأن التنمية هي: "حسن اتخاذ القرار لتعيين الموارد البيئية واختيار الأساليب واتباع النماذج وانتهاج سياسة النمو المتكافئ، إضافة إلى تحديد الأهداف النسبية لقطاعات الإنتاج والخدمات" (Hodder & Lee, 1974: 99).

ويأتي تعريف (Brown) للتنمية متفقا مع تعريف الإبراهيم في أنها:" عملية متكاملة تتم من خلال إحداث تغييرات شاملة في كل من البنية الاجتماعية والاتجاهات والمفاهيم القومية من خلال

توظيف موارد البيئة الطبيعية توظيفا اقتصاديا أمثل، ويضيف أن التنمية تتحقق بزيادة معدلات النمو وضمان عدالة التوزيع في آن واحد" (Brown, 1988: 260).

هذا وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية كان قد سبق هذه التعريفات في أنها:" العمليات التي توجه مجهودات الحكومة والمواطنين لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة" (UNDP, 1955: 14).

ومن التعريفات الحديثة لمفهوم التنمية، أنها:" عبارة عن عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط، كما أن هناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية (عارف، 2008: 12).

أما من وجهة نظر الإسلام، فإن بعض المفكرين يرون بأن التنمية هي عبارة عن :" عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها و تديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها و تنظم مؤسساتها و توجه سيرها، تنبثق هذه العملية من وعي المجتمع بضرورتها، و تبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف و الفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي، والاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة، وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على إنجاحها بعزيمة وإرادة تتجاوزان الجني المباشر للثمار، وهذا لن يتأتى إلا بفهم عميق لمقاصدها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي ضرورية لبقاء الأمم واستقلالها ورقيها في سلم الحضارة، وتدرك هذه الضرورة إما بالمصلحة المادية أو

المنطق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقا (الزرقا، 1989: 1219، عفر، 1995: 45، فرحي، 2003: 16).

من هذه التعريفات، يضع الباحث تعريفا إجرائيا لمفهوم التنمية موافقا للتعريف الذي جاء به المفكرون الإسلاميون والذي كان التعريف الأوضح والأشمل لمفهوم التنمية، حيث يمكن تعريف التنمية إجرائيا بأنها: عملية تغيير في الأنماط الحياتية السائدة في مجتمع ما، يحددها توجهات سياسية ترسم أطرها العامة ويعكسها المجتمع برغباته واحتياجاته في حياة أكثر تطورا في الخدمات العامة ، وهي لا تخرج عن نسق محدد تسهم في صياغته القوى السياسية والشعبية معا وتضع توجهاته على شكل برامج وخطط قابلة للتنفيذ على أرض الواقع لذا يجب أن تكون العملية متفقة مع متطلبات المجتمع وملائمة لما يتوافر لدى الدولة من موارد طبيعية ومادية وبشرية، ويراعى في هذه العملية البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة بما يهدف في النهاية إلى انتقال المجتمع إلى درجة أكثر تطورا مما كان عليه قبلها.

2. سياسات التنمية: " السعي المستمر والدائب باستعمال وسائل و اتخاذ تدابير و إجراءات من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و حسن إدارتها والعمل على إدامتها" (فرحي، 2003: 17).

ويعرفها (Melo & Rodríguez-Clare) من منظور اقتصادي بأنها: السياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وتقوية هيكله، وهي تشمل كافة التدابير والإجراءات والبرامج والخطط التي تهدف إلى تحسين معدلات النمو والقدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في الدولة كالصناعة والزراعة، أو تحسين مستوى ومعدلات النمو في المجالات التنموية الأخرى كالبحث والتطوير وإعداد وتأهيل رأس المال البشري، مما يسهم في زيادة النمو والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل كلي ويحقق ارتفاعا مطلوبا في مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع المحلي (Melo & Rodríguez-Clare, 2006:5).

ويضع الباحث تعريفا إجرائيا لسياسات التنمية بما يتوافق مع أهداف دراسته بأنها: التوجهات الحكومية أو توجهات صانعي القرار والنخبة السياسية في الدولة نحو تحقيق التنمية في مختلف المجالات من خلال وضع خطط محددة الأهداف مرهونة بفترة زمنية للتنفيذ مراعية بذلك التطورات التي تحدث في المحيط الخارجي للدولة مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية كالسكان والنمو السكاني والإمكانات المتاحة للدولة لتنفيذ هذه الخطط والسياسات.

3. **القيادة السياسية:** هي " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع، وعليه، فإن القيادة السياسية ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، إذ إن القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلى هذين العنصرين الموقف والقيم" (معوض، 1985: 9–10).

وقد عرفها (Thimmaiah) بوصفها عملية معقدة يمارسها أشخاص في السلطة للتأثير على أتباعهم من النخبة السياسية والمجتمع بكل فئاته لتحقيق أهداف مجتمعية، ويرى أيضا ضرورة وجود القادة السياسيين لبدء أي عملية تغيير في المجتمع، والإسراع فيها، سواء كان التغيير على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، وقد يشمل أيضا ما قد يتخذ من قرارات في تعديلات الدستور، ففي كل هذه الأحوال يلعب القادة السياسيون دورا هاما من خلال تنفيذ هذه التغييرات وفق توجهاتهم ومعتقداتهم، ووفق القيم السائدة في المجتمع بشكل يقبله الجميع، على أن

تكون تلك القرارات السياسية في التغيير مبنية على المعرفة الكاملة والحكمة المكتسبة من خلال التعلم والاستفادة من التجارب السابقة والخبرات السياسية (Thimmaiah, 2008: 16).

ويعرف الباحث القيادة السياسية إجرائيا، بأنها القدرة من قبل النخبة السياسية وصانعي القرار السياسي على توجيه السياسات العامة الداخلية والخارجية للدولة، بما يتلاءم مع واقع الحال المجتمعي والقيم السائدة ومتطلبات الوقت الراهن الذي يفرض عملية التغيير ويتطلب من القيادة السياسية معرفة تامة وحكمة لكل الأبعاد التي قد يحدثها قرار التغيير.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

تجمع أدبيات العلوم السياسية على أن أهم مرتكز من مرتكزات الأنظمة السياسية هو القيادة السياسية، فهي سمة أساسية من سمات الحكومات والأنظمة الحاكمة بشكل عام، ويقاس نجاح الحكومات والأنظمة السياسية بدرجة قوة قيادتها وقدرتها على إحداث التغييرات متى تطلب الأمر ذلك، واستمرارها في التأثير الفاعل في أتباعها المتمثلين في مجالس البرلمان والأمة والشعب ككل (George & Bennett, 2005: 11) .

ومن البديهي إذن بأن تؤدي القيادة الضعيفة إلى إخفاقات الحكومة، بينما تسهم القيادة القوية الحكيمة في إنجاح السياسات الحكومية وبقاء الحكومة متماسكة البنية، فالقيادة السياسية التي تتسم بالحكمة تؤمن الرخاء للمجتمع على المدى الطويل.

وتدل بعض الدراسات السياسية على أهمية وجود قيادة سياسية قوية حكيمة في أنها تكسر جمود النظام السياسي وبقاءه دون تطور يراعى مواكبة الأحداث التي تطرأ على الساحة المحلية أو الدولية، فتصبح المساحة الإبداعية في السياسة العامة أكبر وتخلق الفرص للتوسع في السياسات

الموجهة سواء كانت على المستوى الداخلي للدولة أو على مستوى علاقاتها مع محيطها الخارجي- أي مع الدول الأخرى (Shapiro, 2007: 66).

وعلى العكس من ذلك، فإن الإفراط في أن تمسك القيادة السياسية وحدها زمام الأمور والعملية السياسية دون معاونة النخب السياسية المكونة لكيان الدولة ونظامها السياسي يؤدي إلى الانشغال عن النظر في المعضلات التي تواجه السياسات العامة للدولة والتي تطرأ كما سبق وأن أشار الباحث كنتيجة للمتغيرات والأحداث الأمنية أو الاقتصادية ضمن حدود الدولة الداخلية أو في محيطها الخارجي، فضلا عما يمكن أن يحدثه التفرد في قيادة العملية السياسية من تغييرات مفاجئة غير متوقعة تتسبب في تعطيل مسار العملية السياسية وتنبئ ببداية عهد من اللانزاهة واللاشفافية في نظام الحكم (Masciulli & Day, 2006:19).

ولا بد للقيادة السياسية في أي دولة إذا ما أرادت أن تمارس دورا فاعلا ومؤثرا في الأحداث وأن تحقق النتائج المطلوبة ضمن سياساتها، أن تتجاوز عن أي أدوات سياسية أو افكار لم تعد فاعلة في بيئة سياسية مستجدة، وعليها أن تكون قادرة على احتضان التوجهات الجديدة وأن تعيد النظر فيما كانت تمارسه من سياسات قديمة، وأن تستبدل ما تم تخطيطه في مراحل سابقة من العملية السياسية بما يتواءم مع المعطيات الجديدة على الساحة السياسية (Rousseau, 1987: 40).

ومن أهم التحديات التي تواجهها القيادات السياسية والتي تشكل بحد ذاتها سلسلة من التطورات المتلاحقة مع مرور الزمن وتتطلب التطوير والتحسين فيها هي مسألة التنمية، وإن السمات السياسية تعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس إمكانات القيادات السياسية لتوجيه عمليات التنمية وسياساتها في الدول بشكل عام ، ولو أجريت مقارنة بين الدول المتخلفة وبين الدول المتقدمة، سيلاحظ أن الأولى تعاني من ضعف في القيادات السياسية ، أو أنها مرت بظروف وأحوال

الاستعمار وهيمنته وقتا طويلا، وحداثة عهدها بالاستقلال والاستقرار السياسي، إضافة إلى ضعف المشاركة بين قياداتها الحاكمة وأفراد الشعب، واتساع الهوة بينهما(العسل، 1996: 40).

وعليه، فإن تطوير العملية السياسية بالأدوات السياسية الجديدة المواكبة للسمات المعاصرة وقوة القيادة السياسية لم تعد غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لدفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية في مختلف المجالات الحياتية، فهي عامل مستقل من عوامل التنمية وتابع لها في آن واحد (العسل، 1996: 46)، ومن ذلك تتبع أهمية تكامل التنمية مع توجهات القيادة السياسية في وضعها سياسات وخطط التنمية الشاملة لضمان جني أفضل الثمار التنموية في ضوء ما يتوافر للدولة من إمكانات.

والحديث عن خطط التنمية وسياساتها في دولة الكويت يرتبط بشكل كبير بما أحدثه اكتشاف النفط من آثار إنتاجه وتصديره، فحرر الدولة من القيود التي كانت تواجهها برامج التنمية.

مرت خطط التنمية في دولة الكويت بمراحل مختلفة بعد اكتشاف النفط فيها، ففي مرحلة الخمسينات بدأت القيادة السياسية الكويتية بتأسيس البنى التحتية من طرق وتوليد كهرباء وتوفير الماء وإنشاء المباني الحديثة للمستشفيات والمدارس، وقد ارتفع عدد السكان في هذه الفترة بمعدل 11 % ليصل إلى 321000 نسمة.

ومع بداية الستينات، ونيل دولة الكويت استقلالها في عام 1961، شهدت هذه المرحلة بداية التفكير في وضع خطط وبرامج التنمية وطرح مفهوم توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها لتقليل الاعتماد على النفط، ويذكر أن بعثة من البنك الدولي كانت قد زارت دولة الكويت لإجراء مسوحات اقتصادية ووضع توجيهات لبرامج التنمية، كما شهدت هذه المرحلة قيام الحكم الدستوري وإنشاء مجلس أعلى للتنمية (مجلس التخطيط) الذي قام بوضع خطة اقتصادية وضعت في أولوياتها تنويع الإنتاج، وكان من أبرز الإنجازات إنشاء منطقة الشعيبة الصناعية وتأسيس شركة البترول الوطنية

وشركة الكيماويات البترولية وشركة الصناعات الوطنية، بقيادة القطاع العام ومساهمة من القطاع الخاص، وزاد عدد الشركات المساهمة من بنوك وشركات تأمين، كما ظهر نشاط تداول الأسهم لأول مرة في دولة الكويت.

أما في مرحلة السبعينات، فإن حدثا هاما في نهاية عام 1977 شكل منعطفا حرجا في مسيرة التنمية الاقتصادية الكويتية قد تمثل في تعرض سوق الأسهم الذي شهد ارتفاعا كبيرا في الأسعار بين عامي (1975-1976) إلى انهيار في أسعار الأسهم، لكن الحكومة بادرت إلى الإنقاذ وتدخلت بشراء الأسهم مما عكس حركة الأسهم إلى أعلى، على أن الحكومة في هذه المرحلة لم تغفل جهود التنمية، فقد حاولت وضع خطة اقتصادية لتوجيه التنمية وبعد أن أعدت الخطة للفترة 1976/1975 – 1981/1980، والتي تضمنت تجميعا للبرامج الإنشائية للوزارات والتنسيق فيما بينها، لم يقدر لهذه الخطة أن ترى النور وتخرج لحيز التنفيذ مثل سابقتها في عام 1967/1966 (بنك الكويت المركزي، 1985: 25).

وبالعودة إلى الحديث عن خطط وسياسات التنمية التي وضعتها حكومات دولة الكويت ، يلاحظ أن هناك ثلاثة مشاريع خطط تنمية هي: مشروع خطة التنمية الأولى (1967/1966-1972/1971)، ومشروع خطة التنمية الثانية (197/1976-1981/1980)، ومشروع خطة التنمية الثالثة (1990/1985-1991).

ركز مشروع الخطة الخمسية الأولى والثانية على الأهداف التالية:

1. توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، لتقليل الاعتماد على الخارج وضمان استمرار مستوى الدخل الفردي الراهن في وقتها والسعي لزيادته ورفع مستواه.
2. العمل على تنمية الموارد البشرية بين المواطنين ورفع كفاءة الأداء الوظيفي.
3. تحقيق عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

في حين جاءت الخطة الخمسية الثالثة لتعديل التركيبة السكانية لتحقيق التوازن بين المواطنين والوافدين من خلال رفع نسبة المواطنين في السكان وقوة العمل ورفع كفاءة القوة العاملة المواطنة، كما ركزت الخطة أيضا على ترشيد الإنفاق العام مراعاة لظروف تناقص عائدات النفط، وتقليل الاعتماد على الخارج (الفاضل، 1988: 33).

وفيما يخص موضوع هذه الدراسة، أي الخطة التنموية للفترة 2010–2013، يمكن إيجاز محاور سياسات الخطة الجديدة في النقاط التالية:

أولا: السياسات الاقتصادية: سياسات النمو الاقتصاد، وسياسات معالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وسياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص، وسياسات تنويع القاعدة الإنتاجية، وسياسات تطوير البنية التحتية، والسياسات المالية العامة.

ثانيا: سياسات التنمية البشرية والمجتمعية : سياسات التركيبة السكاني، وسياسات سوق العمل و سياسات التعليم العام وسياسات التعليم العالي والبحث العلمي، و سياسات الشؤون الصحية، و سياسات البيئة الطبيعية، وسياسات الرعاية والتنمية الاجتماعية، و سياسات شؤون المرأة والشباب، و سياسات شؤون الفكر والفن والثقافة، و سياسات الرعاية السكنية.

ثالثا: سياسات الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات: سياسات الإدارة الحكومية والشفافية والمساءلة، وسياسات التخطيط والإحصاء، وسياسات مجتمع المعلومات (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، 2013).

على ضوء هذه المعطيات النظرية التي تم مناقشتها في الإطار النظري السابق، فإن محور ما تسعى إليه هذه الدراسة هو تحديد تأثير القيادات السياسية والنخب السياسية في دولة الكويت على هذه الخطة التنموية الجديدة ، وتحديد أهم التوجهات السياسية التي ستسهم في تنفيذ برامجها وسياساتها في موعدها المحدد بنهاية عام 2014، كما سيتم الكشف عن أهم الصعوبات أو

المحددات التي ستواجه القيادات السياسية والعملية السياسية لتنفيذ الخطة التنموية، وذلك من خلال استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية وخبراء التخطيط في المجلس الأعلى للتخطيط بدولة الكويت.

ثانيا: الدراسات السابقة:

(1) دراسة الزعبي (2015) بعنوان:"السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت".

في دراسة تعد الأحدث، سعى الباحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتنموية التي تبنتها المجتمعات والحكومات بشكل عام والحكومة الكويتية على وجه الخصوص، وبين عمليات الحراك السياسي التي شهدها العالم العربي، والتي تمثلت في حالة الامتداد الثوري التي اجتاحت معظم الدول العربية، واتصفت الدراسة بالطابع التطبيقي في محاولة للكشف عن تحديات الحراك السياسي على المجتمع الكويتي وذلك بهدف فهم السياق التنموي الذي قد يشكل إحدى عوامل انتقال حالة الامتداد الثوري إلى دولة الكويت.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي الإحصائي من خلال تحليل البيانات والإحصائيات الرسمية المتاحة لمسار العملية التنموية في مختلف القطاعات (التعليم، الصحة، مستوى المعيشة، النمو السكاني، الإعمار وغيرها)، من أجل تقييمها والخروج بنتائج توضح حقيقة الوضع التنموي الراهن في دولة الكويت.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يعانيه الاقتصاد الكويتي من اختلالات هيكلية رئيسة ثلاثة تتجلى في تركيبة السكان والعمالة والاعتماد على مصدر شبه وحيد للدخل وهو النفط، وهيمنة القطاع العام، غير أن مؤشرات التنافسية الكويتية تذهب إلى أبعد من ذلك لتؤكد أن الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في التصدي لهذه التحديات الثلاثة قد أدى إلى ضعف عام في

بنيـة الاقـتـصــاد الكـويتي وبيئتـه وإدارتـه، كمـا أظهـرت النتـائج أن التركيبـة السـكانية في المجتمـع الكويتي تعاني اختلالا كبيراً نتيجة عدم التوازن في عدد المواطنين الأصليين والوافدين الذين بلـغ عددهم أكثر من نصف السكان الأصليين بنسبة (68.3%) عام 2012، مما انعكس بدوره على مختلـف نـواحي الحيـاة وعلـى الخطـط التنمويـة، كمـا أظهـرت الدراسـة مـا يتعـرض لـه التماسك الاجتماعي من هزات كبيرة في المجتمع الكويتي والتـي أضحت بحاجة إلى وضـع سياسات تنموية تهدف إلى إحياء قيم التعاون والتطوع في المجتمع واحترام سيادة القانون ودولة المؤسسات، وتعزيز قـيم المشـاركة والمسـئولية الجماعيـة والفرديـة وتوازن المسـئولية واسـتدامة الرخـاء، وهـذا يسـتدعي بالضـرورة الاهتمام برأس المـال الاجتمـاعي باعتبـاره محورا اساسيا في عملية التنمية الاجتماعيـة والمحافظة على الاستقرار السياسي والأمني في دولة الكويت.

(2) دراسة صالح، محسن (2012) بعنوان: "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف".

جاءت هذه الدراسة في شكل تقرير عرض أهم ملامح التجربة الماليزية في التنمية، وقد بين التقرير أن النظام السياسي الماليزي والقيادات السياسية الماليزية قد نجحت في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، والتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي، وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إثراء، وليس حالة تضاد وصراع.

يذكر التقرير أن ماليزيا قد تهيأ لها عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن تميزت بأنها مثقفة ومتعلمة، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ولمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية، وكان من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، وأنها لا تبالغ في تقدير الإمكانات المُتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ، ولو اتسم أحيانًا بالبطء، فإنه كان يسير في الاتجاه الصحيح.

ويرى الباحث أن النظام السياسي الماليزي لم يكن مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية، ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، حيث توجد أزمات طائفية وعرقية في عالمنا العربي والإسلامي.

(3) دراسة صلاح (2012) بعنوان: " واقع تطبيق الخطط التنموية الإستراتيجية في المدن والبلدات الفلسطينية (حالة دراسية- بلدية قباطية)".

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن والبلدات الفلسطينية، والتي بدأ العمل فيها من قبل الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي، وشملت الدراسة بلدة قباطية كحالة دراسية، وذلك لأسبقية الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدة قباطية.

بينت النتائج أن هناك نسب مرتفعة للإنجاز شملت بعض الأهداف التنموية مثل تحسين التخطيط الهيكلي ومستوى التعليم والرقابة البيئية ومستوى التخطيط في الهيئة المحلية، وبينت أيضا نسبا متوسطة لإنجاز بعض الأهداف مثل تحسين الوضع البيئي والاجتماعي، ولم تخل النتائج من نسب الإنجاز المتدنية، وبرز ذلك في قيم المؤشرات الخاصة بتحسين الاستثمار والبنية التحتية للصرف الصحي وتحسين خدمات المياه والنشاطات الثقافية والرياضية.

ومن خلال الدراسة تم استنتاج توافق بعض المشاريع المنفذة مع الخطط التنموية الاستراتيجية وهي المشاريع الخاصة بالأهداف ذات النسب المرتفعة في قيم المؤشرات، وبأن هناك تطبيقا جزئيا لبعض أهداف الخطة التنموية الاستراتيجية، واستدل على ذلك من خلال نسب الإنجاز المتدنية لبعض الأهداف التنموية، ومع هذا فقد استنتج الباحث بأن هناك توجها ملحوظا لدى المؤسسات المحلية للسير في مشاريعها ضمن الخطط التنموية الاستراتيجية.

(4) دراسة بلغالي (2011) بعنوان:" الحكم الراشد والتنمية المستدامة– دراسة اصطلاحية تحليلية – حالة الجزائر".

سعت الدراسة إلى البحث في موضوع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وإسقاط مفهوم الحكم الراشد على واقع التجربة التنموية الجزائرية.

ومن النتائج الرئيسة للدراسة التي ظهرت أن الحكم الراشد والتنمية المستدامة مفهومان نابعان من النظام الليبرالي الجديد، كما أن طرحهما لا يأتي عفويا وإنما يندرج في إطار محاولة عولمة القيم السياسية والاقتصادية، كما اتفقت نتائج الدراسة مع الآراء والدراسات الفكرية التي تؤكد على أن ظهور مفهومي "الحكم الراشد" و"التنمية المستدامة " في مجال السياسات العامة وفي دوائر الدراسات التنموية قد أسهم في ترسيخ حقيقة استحالة تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب هذا النمط من الحكم.

(5) دراسة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2007) بعنوان: " علاقة التغيرات الاجتماعية / الثقافية في دولة الكويت بالتوجهات التنموية – تحليل تاريخي معاصر".

جاءت هذه الدراسة الاستشارية كمحاولة لإلقاء الضوء على العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية بالتوجهات التنموية في دولة الكويت، التي قد تكون وليدة تصور سياسي نخبوي، وقد تصدر مباشرة عن المجتمع نفسه، وقد استعرضت الدراسة أبرز التجارب العالمية للربط بين تغيرات منظومة الوعي، وتولد الاختيار التنموي، حيث سعت من وراء ذلك إلى تعميم الخبرة الإنسانية التنموية القائمة على إحداثيات الوعي الثقافي والوعي الاجتماعي.

ولتحقيق أهداف الدراسة ، فقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم إجراء تحليل للتوجهات التخطيطية، والاستراتيجية في مجال التنمية، التي أنتجها الجهاز التخطيطي منذ عام 1991. كما تم استطلاع رأي عدد من المواطنين بطريقة الاستقصاء لعينة عمدية مثلت كافة الشرائح الاجتماعية، ثقافيا وعمريا.

بينت نتائج الدراسة أنه ورغم كون المجتمع الكويتي مجتمعا مسلما متمسكا بعقيدته، إلا أن هذا التمسك بالعقيدة لم يشكل قيدا أيديولوجيا على اختياراته التنموية، و أن المجتمع الكويتي قد استفاد من خبرة السنوات الطويلة في الانفتاح على الثقافات المتعددة، لذلك لم يظهر في غالبية الاستجابات اتجاه عدائي لثقافات بعينها، أو انغلاق على الذات والثقافة المحلية.

كما أظهرت نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة بأن الخيار التنموي ليس عملا إداريا، وليس قرارا تصدره السلطات الحاكمة، أو نتاج نصائح للجهاز التخطيطي، لكن الخيار التنموي وليد عملية استقصاء واستدلال لمتغيرات الواقع الاجتماعي، وهو عملية معقدة وذات طبيعة تاريخية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

(1) دراسة Hertog (2013) بعنوان:

"The private sector and reform in the gulf cooperation council"

"القطاع الخاص والإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي"

سعت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص في إصلاح وتنفيذ الخطط التنموية وتوجيه المسارات في العملية التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد استعرضت الدراسة أهم التحديات والإنجازات التنموية من خلال التركيز على دور القطاع الخاص في ل من هذه الدول، وقد بينت النتائج ضعف الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في خطط التنمية وتنفيذها كما بينت

النتائج أن هذا الضعف في دور القطاع الخاص قد أسهم في محدودية أو ضعف المشاركة الرأسمالية الخليجية في الساحة السياسية اليوم وما تشهده من تطورات، على الرغم من امتلاكها مكانة الصدارة في الثروة النفطية بالنسبة لباقي دول العالم، ويرى الباحث ضرورة إشراك القطاع الخاص في خطط التنمية من خلال تشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل للمواطنين، وأن لا يقتصر سوق العمل المحلي على العمالة المحلية، بل يجب تشجيع تبادل العمالة ما بين دول المجلس حتى تحقق الأهداف التنموية المشتركة ككيان سياسي واحد يؤمل ن يكون له دور كبير ومحوري في الساحة السياسية.

(2) دراسة Ardnt (2011) بعنوان:

" The role of political leadership in economic development"

" دور القيادة السياسية في التنمية الاقتصادية"

قدمت هذه الدراسة النظرية مسألة الدور الذي تقوم به القيادة السياسية في التنمية الاقتصادية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وجاءت الدراسة بطابع نظري، وقد بينت الدراسة وظائف القيادة السياسية في أي دولة والأدوار التي تقوم بها نحو التنمية الاقتصادية، وقد تم تحديد ثلاثة من هذه الأدوار، تتمثل في السلطة، الإلهام والابتكار، والإدارة، وأهمية كل من هذه الأدوار الثلاثة في مراحل إعداد وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية، بدءا من وضع الأهداف وانتهاء بصياغتها كاستراتيجيات قابلة للتنفيذ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الأدوار تختلف باختلاف طبيعة القيادات السياسية في كل دولة، كما تبين ايضا دور الثورات والحراك الشعبي في تغيير طبيعة تلك الأدوار في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويرى الباحث أن القيادات السياسية ذات الطبيعة المركزية وإن كانت قوية إلا أنها قد تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية.

(3) دراسة Melo & Rodríguez-Clare (2006) بعنوان:

" **Productive development policies and supporting institutions in Latin America and The Carebean** "

"السياسات التنموية الإنتاجية والدعم الحكومي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"

تناولت هذه الدراسة مراحل تطور سياسات التنمية الإنتاجية في أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن الماضي، مع التركيز على فترة ما بعد الإصلاح، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التاريخي لاستعراض عصر إحلال الواردات ومن ثم وصف وإجراء تقييم أولي للآثار المترتبة على سياسات التنمية الإنتاجية في فترة الانفتاح والتحرر الاقتصادي.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة ما تم الحصول عليه من دراسات سابقة حول موضوع الدراسة الحالية، بالرغم من قلتها، تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

1. على الرغم من مرور دولة الكويت بالعديد من أطوار التنمية وعلى الرغم من وجود ثلاثة خطط تنموية سابقة وخطة تنموية جديدة رابعة، إلا أن المجال البحثي في دولة الكويت لم يأت بدراسة تصف الأدوار التي لعبتها القيادات السياسية في عملية التنمية وخططها، فقد اكتفت بعض الدراسات بالإشارة إلى أهداف تلك الخطط ومنجزاتها ولكنها لم تشر إلى الجهود القيادية السياسية في دعم هذه السياسات في دولة الكويت، وهو هدف رئيسي من أهداف الدراسة الحالية.
2. يمكن القول بأن الدراسة الحالية تتفق مع أهدافها وأهداف الدراسة العربية (الزعبي، 2015) والدراسة الأجنبية (Melo & Rodríguez-Clare، 2006) من حيث ربط الدور السياسي في تحقيق التنمية والإصلاح الاقتصادي الناتج من أخذ القيادات السياسية

باعتبارها المستجدات والظروف السياسية التي مرت بها الدول والتي يتوجب على قياداتها السياسية أن تعيد على ضوئها رسم توجهاتها التنموية وتغيير خططها بما يحقق مستقبلا أفضل للمجتمعات المحلية.

منهجية الدراسة

حتى تحقق الدراسة أهدافها، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي ويقوم بوصفها وصفا دقيقا ، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا، والظاهرة التي تم تناولتها الدراسة هي دور القيادة السياسة في دولة الكويت في رسم وتنفيذ سياسات التنمية، وقد تم الاستعانة بالمصادر والتقارير المنشورة حول خطط التنمية في دولة الكويت، لوصفها وتحديد أبعاد نجاح بعضها وأسباب فشل بعضها الآخر في إطار نظري، كما تم وصف طبيعة القيادات السياسية والنظام السياسي في دولة الكويت، والتطرق إلى صلاحيات ومسئوليات كل سلطة من السلطات المكونة للنظام السياسي الكويتي، ولغرض ربط هذه الظاهرة المدروسة نظريا بالواقع الفعلي في دولة الكويت، ومعرفة إلى أي مدى قامت القيادات السياسية الكويتية في رسم وتنفيذ خطط وسياسات التنمية، فقد استخدم المنهج التحليلي المتمثل في تطبيق تحليل المضمون على الأسئلة التي وجهت لعينة الدراسة من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع افراد العينة.

الفصــل الثانـي

الإطار النظري للتنمـية وأبعادها وسياساتـها

الفصــل الثاني

الإطار النظري للتنمية وأبعادها وسياساتها

لقد بدا واضحا من خلال استقراء ما جادت به الدراسات التي عنيت بمفهوم التنمية، وما طرحته أفكار العديد من المفكرين والباحثين بأنها عملية مركبة لا يمكن النظر إليها من زاوية اقتصادية فحسب، فهي مزيج من علاقات متداخلة، وهي في مجملها عملية حضارية شاملة ذات أبعاد وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، علاوة على كونها بعثا لقدرات الشعوب المادية والروحية في خطوات متقدمة في مسيرة الحياة البشرية.

على أن التنمية لا تأتي صدفة، ولا تولد من خيال كالاختراعات والابتكارات، وإنما لها مبادئ عامة أثبتت التجارب ضرورتها لتحقيق التنمية الفعلية، كما أنه لا ينبغي إغفال ما تواجهه من مشكلات وعقبات تستلزم إيجاد بدائل فاعلة تشكل روافع التنمية، ومن بين أهم هذه المبادئ: الاعتماد على النفس والمشاركة وإشباع الحاجات الأساسية وتنمية المناطق النائية.

وترى الدراسة بأن الدافع الحقيقي للتنمية إنما يكمن في معضلة التخلف، فالدافع يأتي من أجل إيجاد السبل للتغيير وتجاوز الوضع السيئ لمظاهر التخلف والبحث عن وسيلة للخروج من حلقته وما تتكون منه كالتبعية والفقر، وبهذا تتفق الدراسة مع الرأي القائل بأن التخلف والتنمية إنما هما وجهان لعملة واحدة، حيث تمثل التنمية الوجه النقي منها (أبو أصبع، 2009: 10).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بدايات ظهور مفهوم التنمية كانت من اهتمامات بعض الاقتصاديين الأمريكيين أمثال: روستو، وهيرشمان وآرثر لويس (العيسوي، 2001: 6)، تلاها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي التفكير في التنمية في دول العالم الثالث، حيث كانت أولى تلك المحاولات الفكرية على يد كبير اقتصاديي العالم الثالث المفكر الأرجنتيني راؤول بريبتش (Raul Prebitch) الذي صاغ نظيرة القلب والتخوم أو كما أسمتها بعض المصادر الاقتصادية "نظرية

المركز والأطراف"*. ومن بعدها ظهر مفهوم الاعتماد على الغير، والذي يتلخص في تمكين الغير من صياغة نمط التنمية المحلية في البلدان المتخلفة بما يخدم مصالحه أولا ويهمل مصالح تلك البلدان وشعوبها، وقد أطلق على هذا المفهوم عند المفكرين والاقتصاديين العرب مصطلح التبعية.

ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري للتنمية وأبعادها وسياساتها من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مفهوم التنمية والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التكامل والتنمية والسياسات التنموية.

المبحث الثالث: سياسات التنمية في دولة الكويت: الواقع والتحديات.

* نظرية القلب والتخوم (centre and periphery) لراؤول بريبيتش (1951) : من أهم النظريات في موضوع التبعية والتنمية، حيث قسم راؤول النظام الاقتصادي العالمي إلى مركز تمثله مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة، والتخوم أو الأطراف التي تمثلها الدول المتخلفة التابعة للمركز والتي تستمد حركتها ومسيرة تطورها منه وتبعا لمقتضيات تطوره، وقد فسر راؤول إلحاق الدول المتخلفة بالاقتصاد العالمي في كونها تمتلك الموارد والمصادر للمواد الأولية المعدنية والزراعية اللازمة لتحقيق التنمية في دول المركز، فضلا عن أنها تعتبر سوقا مربحة لبيع المنتجات المصنعة، مما أحدث فجوة كبيرة في التقدم الاقتصادي بين الطرفين، فقد وجد ازدهار كبير في الصناعة والتكنولوجيا في دول المركز، في حين بقيت دول الأطراف قائمة بدور تقليدي اقتصر على الصناعات الاستخراجية والتحويلية مما جعل اقتصادياتها بمثابة فروع مكملة للاقتصاد الرأسمالي المتطور، الذي حدد لها وظيفتها ورسم لها أدوارها، وقد أدى ذلك كله في نهاية الأمر إلى اختلال علاقات التبادل بين الطرفين (Prebitch, 1976).

المبحث الأول

مفهوم التنمية والتنمية المستدامة

لقد سبقت الإشارة إلى مفهوم التنمية وبداياتها كتمهيد للعناصر التي سيتم تناولها في هذا الفصل من الدراسة حول التنمية ومفاهيمها للوقوف على أهم مبادئها والتطرق إلى أبعادها وأهدافها وأهم الاستراتيجيات التي صاغتها الدول بمستوياتها المختلفة؛ المتقدمة منها والمتخلفة.

فالتنمية مصطلح أثيرت حوله الكثير من الآراء وتناولته الدراسات على كافة المستويات المحلية والدولية، كما أن مصطلح التنمية قد ربط بين تقدم الدول اقتصاديا واجتماعيا واستقرارها سياسيا، فضلا عن أن التنمية في حد ذاتها تشكل تحديا كبيرا لصناع القرار في الدولة، وقد حظيت هذه المسألة باهتمام الأوساط الدولية وتوالت الجهود والمبادرات الدولية في عقد المؤتمرات التي تناقش قضية التنمية، مما عكس زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة تنمية الدول النامية واعتراف الدول المتقدمة بأن التنمية الاقتصادية مسئولية مشتركة تقع على عاتق كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ويمكن القول إن تقدما كبيرا قد تحقق في مواجهة كثير من العقبات التي اعترضت مسار التنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الثقافية، ومن أهم المؤشرات على ذلك أن بعض الدول النامية استطاعت أن تحقق معدلات نمو في ناتجها القومي الحقيقي خلال العقود الماضية، كما تمكنت من إحداث تغيير جذري في هياكلها الاقتصادية بإعطاء المجال الأكبر للتوجه نحو التصنيع والصادرات الصناعية ، وأصبح لهذه الدول دور كبير في الاقتصاد الدولي ، منها على سبيل المثال: البرازيل، هونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة ودول شرق آسيا (العيسوي،1995:33).

ويمكن القول بأن خطط التنمية وأهدافها من أكثر العوامل تأثيرا على نجاح عمل الحكومات والأنظمة السياسية المنتخبة في أي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أم نامية.

ويتناول المبحث الأول مفهوم التنمية والتنمية المستدامة من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية في ضوء المستجدات والمتغيرات المعاصرة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة ومقاييسها.

المطلب الأول

مفهوم التنمية لغة واصطلاحا

التنمية في اللغة تعني النماء، أي الازدياد التدريجي ، فيقال نما المال نموا أي تراكم وكثر، ويستخدم مصطلح التنمية بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وينبغي الإشارة هنا إلى وجود اختلاف بين مفهومي النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي دون تدخل متعمد من المجتمع أو الدولة، في حين أن التنمية عبارة عن عمليات مقصودة تسعى لإحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة ووفقا لفترة زمنية محددة ، كما يبرز الاختلاف بين المصطلحين من كون حدوث النمو في تطور تدريجي بطيء، بينما تتطلب التنمية دفعة قوية تحركها القدرات الإنسانية الخبيرة التي تنقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم (العسل، 1996: 59-61).

ويمكن القول إن التنمية هي نمو مدروس تم قياس أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسة مثل الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة، أو في الميادين الفرعية مثل الصناعة و الزراعة (الجوهري وآخرون، 1982: 111).

ومن بين أهم التعريفات لمفهوم التنمية أنها " عملية تتم بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي لبيئة مجتمعية سواء كانت محلية أو إقليمية أو قومية اعتمادا على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العملية" (شوقي، 1961: 43).

كما عرفت بأنها "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد ناتج من تفاعل متبادل بين عوامل عديدة حيث تكون المحصلة النهائية هي التطور في أحد أو في كل المجالات التي تشملها التنمية وفق خططها الموضوعة والمدروسة" (صادق، 1986: 57).

ويأتي تعريف آخر للتنمية في أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وهيئاته، وتوجيهها لعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة (العبد، 1965: 7).

كما عرفت التنمية بأنها عملية تحويل واستثمار كل الطاقات الذاتية الكامنة والموجودة فعلا بصورة شاملة تحقق الاستقلال للمجتمع والدولة والتحرر للفرد، ولاستيفاء هذا المفهوم أركانه في الواقع، لا بد أن تحتوي التنمية على عمليات عديدة ذكرها هذا التعريف كالتالي:

1. حدوث زيادة حقيقية على الدخل القومي وفق خطة زمنية محددة.
2. رصد الإمكانات والمصادر الطبيعية والطاقات البشرية واستخدامها واستغلالها بطريقة عقلانية وعلمية بالاستفادة من التكنولوجيا المناسبة والعمل البشري.
3. التوزيع العادل لمردودات التنمية بشكل يحد من ظهور فئات طفيلية تمتص فائض الإنتاج القومي على حساب الآخرين.
4. الاعتماد على النفس قدر المستطاع لكسر حلقة التبعية.

5. التركيز على القطاعات الإنتاجية والتقليل من الاقتصاد الاستهلاكي بشكل يخدم تلبية الحاجات الأساسية.
6. المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها على أساس أنها جزء من المشاركة الكاملة للفرد في القرارات التي تهمه وتخص مصير وطنه.
7. تحقيق الاستقلال بأشكاله المختلفة السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري (الجوهري وآخرون، 1982: 79).

هذه هي البدايات التعريفية التي انطلقت في الدول العربية على يد المفكرين والاقتصاديين حول مفهوم التنمية، فضلا عما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة من وصف لبعض التعريفات الغربية والتنمية من منظور إسلامي، وعلى ضوء ما تقدم من تعريفات مختلفة للتنمية، يضع الباحث تعريفا إجرائيا لها بأنها: عملية تغيير في الأنماط الحياتية السائدة في مجتمع ما، يحددها توجهات سياسية ترسم أطرها العامة ويعكسها المجتمع برغباته واحتياجاته في حياة أكثر تطورا في الخدمات العامة ، وهي لا تخرج عن نسق محدد تسهم في صياغته القوى السياسية والشعبية معا وتضع توجهاته على شكل برامج وخطط قابلة للتنفيذ على أرض الواقع لذا يجب أن تكون العملية متفقة مع متطلبات المجتمع وملائمة لما يتوافر لدى الدولة من موارد طبيعية ومادية وبشرية، ويراعى في هذه العملية البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة بما يهدف في النهاية إلى انتقال المجتمع إلى درجة أكثر تطورا مما كان عليه قبلها.

المطلب الثاني

تطور مفهوم التنمية في ضوء المستجدات والمتغيرات المعاصرة

أجمعت معظم البحوث والدراسات التي تناولت مفهوم التنمية ومراجعته خلال فترات الخمسينات والستينات وتطوراته فيما بعد بأن هناك عوامل عديدة قد أسهمت في تطور ذلك المفهوم عبر العقود ترتب عليها الكثير من النتائج التي غيرت الاعتقادات السائدة حول التنمية وعملياتها من ناحية نظرية، ومن بين أهم تلك العوامل ما يلي:

أولا: أزمة التنمية في الثمانينات: أدت السياسات الانكماشية التي تبنتها الدول الصناعية في الثمانينات إلى أزمة تنمية شديدة نتجت من تلك السياسات وما صاحبها من محاولات لمحاربة التضخم المرتبط بارتفاع أسعار الطاقة في السبعينات، كما ارتبطت هذه الأزمة بالانهيار في أسعار الطاقة وفي صادرات وأسعار المواد الأولية الأخرى في الثمانينات، وتصاعد سياسات الحماية في وجه الصادرات غير التقليدية للدول النامية من الدول المقدمة وتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي.

وقد أتت هذه الأزمة بالعديد من النتائج والانعكاسات كان من أبرزها:

1. هبوط معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية إلى 3% مقارنة بما كانت عليه في فترة السبعينات حيث بلغت 5 %.
2. شهدت معظم الدول النامية تدهورا في مستوى دخل الفرد الحقيقي.
3. بروز الاهتمام بمفاهيم الاعتماد على الذات في التنمية وأهمية تقليل الاعتماد على الخارج للبلدان النامية. (العيسوي، 2001: 30-32).

ثانيا: المناخ الدولي الجديد: لقد فرضت الظروف التي نجمت عن إعادة ترتيب العلاقات الدولية بين القوتين العظميين في ضوء التفكير السوفييتي الجديد الذي عرف باسم البيروسترويكا على التنمية مسارا جديدا، وما تلا انهيار التكتلات في المعسكر الشرقي والاتحاد السوفييتي السابق قد

أدى إلى سقوط التحالف القديم بين الدول الاشتراكية والدول النامية ، الأمر الذي دفع الدول النامية إلى مواجهة قوى الرأسمالية العالمية منفردة، التي زادت هيمنتها على العالم الثالث وزادت مخاطر التبعية لها عما كان سابقا، ومن هنا تضاعفت أهمية مفاهيم الاعتماد على النفس والتحرر من التبعية والاعتماد الجماعي على الذات بين الدول النامية (Killick, 1984: 121).

ثالثا: موجة التحرير والخصخصة: حيث شهدت فترة الثمانينات تحولا كبيرا من القطاع العام إلى القطاع الخاص والذي عرف بالخصخصة في كثير من دول العالم ومن بينها الدول ذات النظام الاشتراكي السابق، وقد صاحب هذا التحول نشاط متزايد لإعادة تقييم دور الدولة في النشاط الاقتصادي ودور التخطيط والتدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد القومي، وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق المحلية والقطاع الخاص في تحقيق التنمية (Stiglitz, 1998: 16).

تجدر الإشارة إلى وجود عوامل أخرى أسهمت في تطور مفهوم التنمية قد أفرزتها الحياة المعاصرة وأدواتها، ومن بينها الثورة العلمية التكنولوجية التي أوجدت لدول العالم الثالث أو الدول النامية فرصا جديدة لدفع عجلة التنمية وحل مشكلات الفقر والجوع وندرة الموارد، على أن عموم الاستنتاج يؤكد بأن قضية تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية في الدول النامية لم تحظ بالاهتمام الواجب، بل على العكس، فقد كان كثير من المشروعات في الدول النامية قد اعتمد على المعونات الخارجية في التمويل، ومن ثم لم يحدث التزام كاف بتخصيص الموارد اللازمة لزيادة الاعتماد على النفس في المجال العلمي والتكنولوجي.

أما العامل الثاني والذي تضاعفت أهميته في الوقت الحاضر فهو عامل الحفاظ على البيئة، إذ أدت التطورات التكنولوجية وأنواع الصناعات التي أنشئت في خضم طموح الدول لزيادة النمو الاقتصادي إلى تلوث البيئة في الدول النامية وإلحاق الضرر الكبير بالموارد المتاحة لديها، كما أدرك العديد من الاقتصاديين وخبراء التنمية بأن الفقر يعتبر من أشد العوامل المتسببة في تهديد

وتخريب البيئة في الدول النامية، فهو يحدث إسرافا في قطع الأشجار من الغابات وإنهاك التربة بالزراعة وزيادة التصحر والملوحة، كما يؤدي الفقر بالناس إلى استهلاك الموارد الملوثة كالمياه والتعرض لأخطار المبيدات الزراعية مما يهدد صحتهم.

تحدي آخر تواجهه التنمية من الفقر وهو ازدياد التخريب الذي تتعرض له البيئة حيث ينتج عنه تآكل قاعدة الموارد التي تعيش عليها الدول النامية وتنقص من فرص تنميتها مستقبلا.

وبناء على ما تقدم، ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يأخذ بالاعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة والتفاعل بين البيئة والتنمية، حيث تعني التنمية المستدامة عملية تأمين إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها من خلال الاستغلال الحكيم للموارد الحالية والحفاظ عليها من التلوث والتخريب، والعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وتحفيز جهود التنمية، وإنما من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي (العدل، 1979: 36).

المطلب الثالث

مؤشرات التنمية المستدامة ومقاييسها

يقصد بالتنمية المستدامة، عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا ينبغي اعتمادها على فئة معينة، ومورد واحد، فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصور قبول الشعب بالالتزام الوافي والخلاق بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة من أجل تحقيقها، كما لا يمكن تصور تمتع الشعب بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول أو قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل.

تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام العالمي بموضوع التنمية المستدامة تعود بداياته إلى عام 1987، حين تشكلت لجنة عالمية للبيئة والتنمية (WCED) بإشراف الأمم المتحدة برئاسة رئيسة وزراء النرويج آنذاك برونتلاند (Brutland) التي بدورها أعدت تقريرا أطلق عليه "مستقبلنا المشترك" ورد فيه تعريف للتنمية المستدامة بأنها" تلك التنمية التي تلبي الاحتياجات الراهنة دون التجاوز أو المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (WCED, 1987، ديب ومهنا، 2009: 2).

ويكمن جوهر مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم بيئي في بداية ظهوره، لكنه سرعان ما تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسة وهي المحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي والمحور البيئي، بالإضافة إلى المحور المؤسسي أي المحور الذي يتشكل من السياسات المحلية والسياسات العامة للدولة.

ولعل من أهم العناصر الأساسية التي تستخدم كمؤشرات للتنمية المستدامة ما يمكن إيجازه في النقاط التالية:

1. تعتبر التنمية عملية وليست حالة، وعليه فإنها يجب أن تتصف بالاستمرارية والتصاعد لتعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
2. التنمية عملية مجتمعية يجب على كل الفئات والطبقات والقطاعات المشاركة فيها.
3. تمثل التنمية عملية واعية مما يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما لها غايات محددة ولها استراتيجية طويلة الأمد وأهداف مرحلية وخطط وبرامج يتم تصميمها لكل مرحلة.
4. تعتبر التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعا، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

5. إيجاد تحولات هيكلية يمثل أحد أهم السمات التي تميز عملية التنمية المستدامة عن عملية النمو الاقتصادي، هذه التحولات يجب أن تكون بالضرورة في إطار سياسي واجتماعي، لتوازي بذلك ما في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.
6. بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، مما يتطلب من التنمية أن تبنى على قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة يتم استحداثها وفق التطورات الحاصلة في المجتمع، حيث تكون مرتكزات هذه القاعدة محلية ذاتية متنوعة ومتشابكة ومتكاملة وقادرة على مواجهة العقبات والتغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة والموارد البشرية المدربة والمحفزة، والقدرة التقنية الذاتية والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
7. تحقيق تزايد منتظم، حيث يجب أن يكون منتظما عبر فترات زمنية طويلة، قادرا على الاستمرار في المدى المنظور، تعبيرا عن تراكم الإمكانات واستمرارية تزايد القدرات وإطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الأداء المجتمعي، وليس تعبيرا عن تغيرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب.
8. زيادة في متوسط إنتاجية الفرد، ويعبر عن ذلك بالمؤشر الاقتصادي المعروف بتزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.
9. تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة الأساسية لبلوغ غاياته، وهذا التزايد يجب أن يكون متصاعدا وأن يكون بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الأخرى.
10. الإطار الاجتماعي – السياسي، ويتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره، ويتمثل في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من

خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع نواتج التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات، وللمجتمع نفسه، فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها (أبو أصبع، 2009: 36).

مؤشرات التنمية

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

تمثل هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للدولة، ويمكن أن تأتي بشكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو بشكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي مثل معدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو أن تأخذ شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي ، مستوى دخل الفرد، القوة العاملة ونسبتها في الصناعة والزراعة والخدمات (Hicks & Streeten, 1979: 19).

وبمقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية بين الدول المتقدمة والنامية، يتبين أن مستوى دخل الفرد في الدول النامية ينخفض كثيرا عما هو في الدول المتقدمة، كما أن دخل الفرد بين الدول النامية نفسها متفاوت جدا (وديع، 1997: 48)، وهذا التفاوت في مستوى الدخل بين الدول المتقدمة والنامية يعتبر مؤشرا على عدم إحراز تقدم نحو توزيع نتائج التنمية بين الأفراد والفئات في المجتمعات النامية (وديع، 1997: 49).

وبالانتقال إلى مؤشر القوى العاملة ونسبتها في الزراعة والصناعة والخدمات، فإن الإحصائيات تشير إلى أن إنتاجية قطاع الزراعة هي أقل من إنتاجية بقية القطاعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويلاحظ أيضا أن الهوة الواسعة بين نسبة العمالة في الزراعة ونسبتها في الناتج المحلي من جهة أخرى إنما هو مؤشر على خلل هيكلي سببه التباين في الإنتاجية القطاعية النسبية، وعليه يعتبر هذا المؤشر مناسبا لوصف حالة التقدم أو التخلف في دولة ما، حيث يعتمد

النسب المئوية للقوى العاملة في أحد القطاعات وتتقدم الدول أو تتخلف كلما ارتفعت أو انخفضت نسب العاملين في هذا القطاع عن غيره (العسل، 1996: 46).

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

بدأ استخدام المؤشرات الاجتماعية للتنمية في أواخر الستينات لمعالجة عيوب المؤشرات الأخرى من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتشمل مزيدا من القضايا الاجتماعية ومنها تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أنسبها، بعدها اتجهت تلك المؤشرات إلى مواضع الاهتمام الاجتماعي الأكثر عمقا مثل تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه (الحاج علي، 1990: 65).

تمتاز هذه المؤشرات عن المؤشرات الاقتصادية باهتمامها بالغايات كما تهتم بالوسائل، وأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، فضلا عن أنها تشير إلى فجوة التأخر، غير أن معظم الجوانب الاجتماعية لا يمكن قياسها مباشرة مثلما هو الحال في الجوانب الاقتصادية، وبذلك فهي تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لبعض القضايا ذات الصلة بالتنمية كالعدالة والأمن والتعليم والصحة (عفر، 1995: 23).

وعلى الرغم مما أحرزته مجالات التنمية الاجتماعية في العقود الأخيرة من تقدم ملحوظ نسبيا، إلا أن هناك أكثر من مليار نسمة لا زالوا يعيشون حالة تخلف شديدة تتمثل في كثافة السكان لكل طبيب وممرضة، وارتفاع معدل الوفيات والأمية، وانخفاض معدل الأعمار، وتزايد سكان الحضر مع ارتفاع نسبة حصولهم على الخدمات الصحية والمياه الآمنة والصرف الصحي بالنسبة لسكان الريف.

ثالثا: مؤشرات الحاجات الأساسية:

يتطلب تبني مؤشرات الحاجات الأساسية في التنمية صياغة ملائمة لها لقياس التصورات في إشباع الحاجات وتحديد الأهداف في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات في مدة زمنية محددة، وأبرز استعمالات مؤشرات الحاجات الأساسية:

1. انعكاسا عن حالة التنمية على المستوى المحلي أو الإقليمي.
2. أدلة لقياس الاستهلاك اللازم لتحقيق مستوى الرفاه المطلوب.
3. نقاط استرشادية للتخطيط
4. قياس جهود منظومة الخدمات العامة.
5. قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات.
6. تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي والسرعة المتطلبة لردم أو تضييق الفجوة.
7. تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح (غيلان، 2009: 7، المزاح، 2005: 23-24).

رابعا: المؤشرات السياسية والإدارية:

تعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس إمكانية قيادة وتوجيه عمليات التنمية في الدول النامية، خاصة وأنها عانت من هيمنة الاستعمار المباشر وغير المباشر، ومن حداثة عهدها بالاستقلال، والاستقرار السياسي، وضعف المشاركة بين الطبقة الحاكمة وأفراد الشعب، ونظرا لقصر زمن استقلالها السياسي، وجهودها في تحقيق الاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فإن مؤسسات هذه الدول السياسية والإدارية تعاني من فجوة بين محتوياتها وهياكلها مما يجعل مستوى كفاءتها ضعيفا واقل من المطلوب بكثير.

ويمكن استنتاج أن التقدم في المجالات السياسية والإدارية إنما هو وسيلة لدفع عجلة التقدم في المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، فهو عامل مستقل من عوامل التنمية وتابع لها في آن واحد، وبذلك فإن من الأهمية بمكان تحقيق التكامل بين مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل نتائج عملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع.

مقاييس التنمية المستدامة

على الرغم من الانتشار الواسع الذي حققه مفهوم التنمية المستدامة حول العالم، ورغم التوجهات الحثيثة لتطبيقه بشكل استراتيجيات تنموية محلية، إلا أن ثمة مقاييس محددة يجب وضعها بعين الاعتبار عند تقييم العمليات التنموية وتقييم الأداء التنموي ومؤشراته الأربعة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي، وفيما يلي بعض أهم المقاييس المستخدمة في كل من المؤشرات الأربعة للتنمية المستدامة:

1. مقاييس المؤشر الاجتماعي: والتي تتمثل بشكل أساسي في:

1-1 المساواة الاجتماعية، وتعني عدالة توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، ومن أبرز مقاييسها: مستوى الفقر ومدى المساواة في النوع الاجتماعي.

1-2 الصحة والسلامة العامة، وهي تشمل مجمل الخدمات المقدمة للسكان من مياه صالحة للشرب وتوفير بيئة مسكن نظيفة وآمنة وخدمات طبية ورعاية صحية شاملة، ومن بين مقاييسها: مستوى التغذية، ومعدل الوفيات، ومستوى الرعاية الصحية.

1-3 التعليم: ويقاس بمستوى التعليم للفرد، ومحو الأمية.

1-4 السكن: ويقاس بنسبة المساحة المبنية لكل فرد.

1-5 الأمن: ويقاس بنسبة عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 الف شخص من سكان الدولة.

6-1 السكان: ويعتبر من أهم مؤشرات المحور الاجتماعي الحرجة التي تحكم عملية التنمية المستدامة، ويقاس هذا المؤشر بمعدل النمو السكاني، وينبغي الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي الناتج عن ازدياد الحجم السكاني الذي تتبعه زيادة في الاحتياجات السكانية.

2. مقاييس المؤشر البيئي: وتشمل:

2-1 الغلاف الجوي ونوعية الهواء: وتقاس بالعديد من المقاييس من أهمها: التغير المناخي وترقق طبقة الأوزون.

2-2 الأراضي: ومن أهم مقاييسها: مساحة الاراضي المزروعة، ونسبة التصحر، ومستوى التحضر في التجمعات السكنية.

2-3 نوعية المياه الصالحة للشرب.

2-4 التنوع الحيوي: ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال تقييم الأنظمة البيئية الذي يتم بحساب وتقدير نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، كما يقاس بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

3. مقاييس المؤشر الاقتصادي: وتشمل:

3-1 الأداء الاقتصادي.

3-2 الميزان التجاري.

3-3 الحالة المالية :وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج القومي.

3-4 مقاييس أنماط الإنتاج والاستهلاك (SART COGITERRA, 2006).

4. مقاييس المؤشر المؤسسي:

وتتلخص تلك المقاييس بالتالي:

4-1 استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

4-2 تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

4-3 عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 مواطن.

4-4 عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.

4-5 عدد أجهزة التلفزة والراديو.

4-6 نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي

4-7 الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية (ديب ومهنا، 2009: 12-13).

المبحث الثاني

التكامل والتنمية والسياسات التنموية

يمكن إجمال القول في وصف المجتمعات النامية بأنها مجتمعات متعددة التركيب العرقي أو اللغوي، مما جلب انتباه العديد من المفكرين والباحثين في السياسة والاجتماع في محاولة لإيجاد علاقة ارتباطية بين هذه التركيبة المتعددة والمشكلات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه الدول وهو ما يعرف بأزمة التكامل (Richard & Howard, 2004: 99).

وبناء على ذلك، ولتجنب حدوث أزمة التكامل، يجب أن تكون التنمية متلائمة تماما مع الفلسفة القائمة في الدولة بالنسبة للنمو الاقتصادي وأساليبه والسرعة التي يجب بها تحقيق الاهداف والاستراتيجيات ، كما يعبر عن ذلك القادة والمشرعون وصانعو السياسة، بشرط أن تكون سياسة التنمية وأهدافها مستندة على أنظمة مقبولة منسجمة فيما بينها مع أهداف التنمية والتغيرات التي ستحدثها، على أنه لا بد من أن يكون المسئولون عن إدارة مشروعات وخطط التنمية وتطبيقها مقتنعين بأهداف السياسة ومتفقين على نتائجها المتوقعة (الحضرمي، 2014: 46).

ويتناول المبحث الثاني التكامل والتنمية والسياسات التنموية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أزمة التكامل والتنمية : الأبعاد واستراتيجيات المعالجة.

المطلب الثاني: متطلبات السياسات التنموية.

المطلب الأول

أزمة التكامل والتنمية : الأبعاد واستراتيجيات المعالجة

يمكن القول إن الأهمية النسبية لأزمة التكامل تفوق أهمية الأزمات الأخرى ، بمعنى أن أزمة التكامل تؤثر فيما عداها من أزمات التنمية وترتبط بها إلى حد بعيد، وتظهر أهمية أزمة التكامل والتنمية في عدة أبعاد من بينها:

1. تحدث أزمة التكامل والتنمية آثارا سلبية على عملية إيجاد الروابط القوية والفعالة بين أفراد الشعب، فهي تحد من خلق شعور الوحدة والتضامن وتعوق عملية إيجاد قنوات اتصال فاعلة بين المواطنين وتجعل عملية بناء الدولة الحديثة مسالة صعبة.
2. تطرح أزمة التكامل آثارها على التنمية الاقتصادية ، وخاصة في البلدان حديثة الاستقلال، فالمجتمع الذي لم يحق درجة مقبولة من التكامل بين الأفراد والطوائف والعناصر المكونة له يواجه عدة مشاكل وهو بصدد الأخذ بوسائل التنمية الاقتصادية.
3. ترتبط أزمة التكامل بقضية التنمية السياسية التي يقصد بها العمليات التي يمكن بواسطتها للنظام السياسي أن يزيد من مقدرته على التعامل مع المطالب المتزايدة والجماعات والمشاركين الجدد وعلى زيادة مقدرة الحكومة على أداء المهام المطلوبة منها، مما يتطلب إيجاد التأييد العام والحفاظ عليه، مما يستدعي بالضرورة تحقيق التكامل (الاقداحي، 2009: 197).

وبناء على ما تقدم، فإن خطورة أزمة التكامل في الدول النامية تنجم من آثارها السلبية على الولاء والانتماء، وعلى التنمية الاقتصادية والسياسية مع الأخذ بالاعتبار وجود أزمة التكامل في كثير من الدول النامية وهو ما يعبر عن سمة مشتركة تشترك فيها تلك الدول، على أن ذلك لا يعني بأن هذه المشكلة مقتصرة فقط على الدول النامية فهي موجودة في بعض الدول المتقدمة أيضا.

أما أهم أنماط عدم التكامل فتتمثل فيما يلي:

أولا: عـدم التكامـل السياسـي: ويتمثل فـي إشكالية تحقيق التكامل القومي: وهو يعنـي تجميـع الجماعات المتباعدة ودمجها فـي إطـار أكثر تكامل وقومية موحدة، وحين كانت الدول النامية تتصف بتعدد الأعراق واللغات والأصول فإن التكامل القومي في هذه الحالة يعني الربط بين هذه الجماعات المختلفة وتحقيق التماسك والانسجام بينها، فالهدف إذن من التكامل القومي هو التحول بالولاء من المجتمعات الصغيرة المتعددة إلى مجتمع كبير موحد (Cockburn & Valdivia, 2008: 169).

ثانيا: عدم التكامل الثقافي: ويشمل نمطين فرعيين هما:

1. عدم التكامل القيمي: وهو الحد الأدنى المقبول للقيم أو الاتفاق عليها، واللازم لحفظ النظام الاجتماعي، هذه القيم المتفق عليها قد تعلق بغايات وأهداف نائية كالعدالة والمساواة أو الحرية أو الرغبة فـي تحقيق التنمية الاقتصـادية، كما تتركز حـول الوسـائل والأدوات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف أو لحل الصراعات ، وهناك اعتبارات تجعل للقيم أهمية من الناحية السياسية، منها أن تماسك المجتمع يعتمد على انسجام واتساق القيم لدى أعضائه وهو أحد الشروط اللازمة لتكوين المجتمع ، وعليه لا بد لحدوث التكامل أن يحدث اشتراك في القيم، كما أن القيم تؤثر على عملية صنع السياسات العامة.
2. تفتت الثقافة السياسية: وهي مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات الأساسية في المجتمع والمتعلقة بالأنظمة والممارسات السياسية ، فالثقافة السياسية تعبر عن الاتجاهات والقيم والمعتقدات الموجودة لدى شعب ما كما تعبر أيضا عن الميول التي توجد لدى جماعة معينة من المجتمع، ووفقا لنظريات السياسة المقارنة، يعتبر تجانس الثقافة السياسية

ضرورة ملحة لتحقيق التكامل السياسي الذي يعتبر ضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي (الأقداحي، 2009: 201).

وفي هذا المقام، يشير الباحث بوجود علاقة تفاعلية بين نمطي التكامل : التكامل السياسي والثقافي، فمن الناحية الواقعية يتداخل هذان النمطان مع بعضهما البعض، بحيث تختلط العوامل الثقافية والعوامل السياسية في مركب معقد.

ولمعالجة أزمة التكامل والتنمية، طرح الفكر الاقتصادي العديد من الاستراتيجيات تعرض الدراسة لأهم اثنين منها فيما يلي:

أولا: استراتيجية الدمج والاستيعاب:

ويقصد بها تحقيق الاستيعاب لمختلف الجماعات العرقية أو اللغوية في مجتمع ما، ويمكن التمييز بين أنماط معينة للعملية الاستيعابية وهي: الاستيعاب الثقافي والاستيعاب العنصري والاستيعاب المؤسسي والذي يعتبر الأكثر أهمية وتأثيرا لأنه يشير إلى دخول المهاجرين أو المجموعات المتميزة في الزمرة الاجتماعية والمشاركة في الأنشطة والتنظيمات الاجتماعية والحياة المدنية العامة للمجتمع.

على أن استراتيجية الدمج والاستيعاب لا تعدو كونها نمطا مثاليا يستخدم للدلالة على محاولة الجماعة السائدة في المجتمع أو الثقافة الأساسية استيعاب الجماعات الأخرى وإزالة ما تتسم به تلك الجماعات من خصائص منفردة رغبة في تحقيق التكامل والتجانس.

ثانيا: استراتيجية الوحدة من خلال التعدد:

ويقصد بها الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية وثقافية بين الجماعات المختلفة في المجتمع مع وجود روابط وسمات مشتركة تربط بين هذه الجماعات، وتتحدد أبعاد هذه الاستراتيجية من خلال:

1. البعد الوظيفي: بمعنى أن التماسك والتكامل والتضامن الاجتماعي ينتج عن التوازن الديناميكي الذي هو محصلة التنافس الجزئي للمصالح من ناحية، والاتفاق على القيم الأساسية للمجتمع وقواعد الدور السياسي من ناحية أخرى.

2. البعد المؤسسي: حيث يعمل السياسيون على إتاحة الفرص لعدد من الجماعات المكونة للمجتمع للعمل معا في إطار نفس المنظمات، مما يمكنها من الحصول على فرصة المشاركة في مؤسسات الدولة الدستورية منها والقانونية، وهذه الاستراتيجية من شأنها أن تحقق الاعتراف بحق الجماعات والأفراد في التميز والاختلاف مادام أن هذه الاختلافات موجودة ولا تؤدي إلى الإخلال بالوحدة (الاقداحي، 2009: 206).

مما تقدم يتبين بأن الدول النامية بحاجة إلى مزيد من الاهتمام بأزمة التكامل التي تعاني منها مجتمعاتها، فهذه الأزمة تطرح آثارا سلبية على مختلف الجوانب التي بدورها تؤثر في عملية التنمية، وتعترضها بمفهومها الشامل.

المطلب الثاني

متطلبات السياسات التنموية

بداية لا بد من الاعتراف بأن الانبهار بأي نموذج تنموي غربي هو بمثابة فقدان رؤية وامتدادا للتبعية من جديد، مما يتطلب بالضرورة أن تقوم أي سياسة تنموية تتبناها الدولة النامية على معطيات الواقع الاجتماعية والاقتصادية وعلى التطور التاريخي المنفرد لمجتمع هذه الدولة، فعلى الرغم من تشابه السمات العامة بين الدول النامية إلا أن اختيار سياسة التنمية يكون مشروطا بظروف المجتمع المعين وواقعه وتاريخه والتي تختلف حتما من مجتمع لآخر، فعملية التنمية قضية معقدة ومركبة يحدد مسارها بالدرجة الأولى واقع المجتمع ولا يمكن أن تنجح السياسة التنموية إذا ما بنيت على أحكام مسبقة أو محاكاة لنموذج تنموي معين (البابا، 1990: 78).

من أجل ذلك، لا بد من الأخذ بالاعتبار المبادئ والعقبات التي يتشكل منها سياسات التنمية بشكل عام، ومن أهم هذه المبادئ:

1. مبدأ الاعتماد على النفس: وهو مبدأ محوري تلتقي عنده قضايا تنموية عديدة، فهو لا يعني فقط استنهاض القدرات الذاتية البشرية واستغلال الموارد الطبيعية المحلية، والتقليل من المعونات والمساعدات الأجنبية، أو نقل التكنولوجيا الملائمة أو الاكتفاء الذاتي غذائيا وسلعيا، وإنما ينبثق أصلا من أيديولوجية تقوم على تجديد الهوية الحضارية والأصالة والثقة في النفس جماعيا، وهي عملية تنهي سنوات الشعور بالعجز التبعية التي غرسها الاستعمار وخضعت لها الدول النامية قبل استقلالها، فتجديد الهوية الحضارية لتلك الدول لا تعني عنصرية جديدة ولا عزلة وانقطاعات عن مجرى التقدم الإنساني بل هي إضافة واستمرارية مغايرة (Ranis *et al*, 2000: 96).

يدخل ضمن هذا المبدأ أيضا الاستقلالية الاقتصادية والسياسية، ولكي تحافظ الدول النامية على استقلالها السياسي داخليا وحيادها الإيجابي خارجيا يتوجب عليها التمتع بحرية في علاقاتها بالسوق العالمي سواء في التجارة أو الصناعة أو التسليح أو التكنولوجيا، وهذا لا يتم إلا إذا غيرت هذه الدول آليات النظام الاقتصادي العالمي لصالحها بتعديل شروط التبادل غير المتكافئ، وهو أمر مستحيل ومثالي نسبيا، فالارتباط بالخارج ظاهرة تسود الدول النامية الفقيرة بشكل مزدوج، فهي تعتمد على القروض الأجنبية والسلع معا، بينما في الدول الغنية ذات الدخل المرتفع يضاعف الارتباط بإغراق هذه الدول في الاستهلاك بصورة مكثفة ابتداء من الغذاء وحتى أدق المعدات (Ranis & Mahmoud, 1992: 29).

ويرتبط استثمار الموارد الخاصة بهذا المبدأ ارتباطا وثيقا، كما يرتبط به الكشف عن مصادر جديدة ومتنوعة وعدم استنفاذها حتى وإن كانت وفيرة، وهي المقصود بها الموارد الطبيعية والمالية لأنها غير متجددة أو محدودة، فيصبح ترشيدها جزءا هاما من سياسات التنمية ، والموارد البشرية هي

وحدها القادرة على تحقيق ذلك بواسطة رفع مستوى العمل والإنتاجية وضبط الاستهلاك، ولا بد من خلق اتجاهات وأخلاقيات جديدة تجاه العمل ، فالاتكالية بأنواعها تشكل عقبات في وجه التنمية (أبو أصبع، 2009: 17).

2. المشاركة: لتحقيق مبدأ الاعتماد على النفس، لا بد من ممارسة المشاركة في عملية التنمية، فالمواطن حين يشعر بأنه يملك القدرة في صنع القرار شريكا به فهو بذلك يلتزم بالعمل كي يجعله واقعا، ووظيفة المشاركة هي جعل الأفراد يثبتون السياسة التنموية، وهذا الوضع يمكن ملاحظته واقعا ملموسا في المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى الوعي لدى أفرادها من خلال التعليم وديمقراطية الثقافة ووسائل الإعلام التي تحترم عقل الفرد العادي (North, 2003: 111).

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد شكل يمكن اقتراحه للمشاركة المطلوبة، لأنها تعتمد على ظروف المجتمع وتطوره التاريخي الخاص به، على أن المهم في هذه المسألة أن لا تكون القرارات فوقية وأن لا تكون السياسة قائمة على التجربة والخطأ، إذ تستمر الخطة التنموية لفترة طويلة حتى يثبت خطؤها من نتائجها ويكون الفاقد كبيرا من الطاقات والجهد والموارد الذي كان من الممكن تلافيه.

3. مبدأ الحاجات الأساسية: يتشابك هدف تلبية الحاجات الأساسية بعدد من مجالات التنمية خاصة الاعتماد على النفس والمشاركة ونوع التصنيع والزراعة وكسر التبعية بالتقليل من السلع الاستهلاكية وتوزيع الدخل، كل هذه القضايا ترتبط بتلبية الحاجات الأساسية، وعليه فقد اتخذه البعض معيارا لقياس مدى نجاح التجارب التنموية، ويقترن إشباع الحاجات الأساسية بالتصنيع وأولويات الإنتاج، وهذا يجعل صناعات معينة كتعليب الطعام ومصانع النسيج ومواد البناء وتركيب وسائل المواصلات العامة والطرق والجسور والأنفاق وما يرتبط بها من صناعات ذات أهمية مستقلة لأنها تكون موجهة إلى السوق الداخلية فيقل ارتباطها بالسوق والتجارة الخارجية غير المتكافئة، ويحقق هذا التصنيع أيضا بناء هيكل صناعي متكامل داخليا ومتكامل مع قطاعات

الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، كما يكون متسقا مع أهداف المجتمع الحضارية والاجتماعية، لكي يصل إلى تنمية مستقلة تسير قدما دون طلب عون خارجي.

إن هذه المبادئ الأساسية لسياسات التنمية تؤكد حقيقة كون عملية التنمية معقدة ومركبة وذات علاقات متداخلة، فهي أبعد من أن تكون عملية اقتصادية بحتة، وهي عملية حضارية شاملة بكل أبعادها وتحدياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

المبحث الثالث

سياسات التنمية في دولة الكويت: الواقع والتحديات

ارتبطت التنمية في دولة الكويت باكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره، من خلال عائدات النفط التي اعتبرت مصدرا هائلا لتمويل مشروعات التنمية، وقد مثل النفط الركيزة الاساسية في الاقتصاد الكويتي، بسبب افتقار دولة الكويت للموارد الاقتصادية الأخرى وضعف الأنشطة التقليدية التي بدأت تنقرض وتتلاشى كصيد اللؤلؤ والنقل البحري، وبسبب صغر حجم السكان وارتفاع عائدات النفط فقد كانت سيطرة القطاع النفطي سريعة وواسعة، كما أسهمت عائدات النفط في تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة وواسعة طالت تركيبة المجتمع الكويتي في هيكله الاقتصادي وبنيته الاجتماعية، وغيرت من مظاهر الحياة بصورة جذرية وشاملة، غير أن التجربة التنموية في دولة الكويت قد مرت بالعديد من المراحل التي واجهت من خلالها الكثير من التحديات، والتي من أهمها خضوعها للاستعمار فترة ليست بالقصيرة ، ومن ثم التحرر من تبعية الأجنبي والمحاولات الجادة لتحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى العقبات التي واجهت خطط التنمية فيها مسببة فشل هذه الخطط حينا أو تعطل مسيرة التنمية حينا آخر، مما تطلب من الحكومة الكويتية البحث عن بدائل فاعلة تنقذ مسيرة التنمية وتجاوز تلك العقبات لتحقيق الأهداف التنموية الموضوعة.

ويتناول المبحث الثالث سياسات التنمية في دولة الكويت: الواقع والتحديات من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه التنمية في دولة الكويت.

المطلب الثاني: سياسات وخطط التنمية في دولة الكويت.

المطلب الأول

التحديات التي تواجه التنمية في دولة الكويت

يمكن القول بأن التجربة التنموية الكويتية ليست حديثة العهد مقارنة مع عمر استقلال دولة الكويت وخروجها من تحت الوصاية البريطانية في مطلع ستينيات القرن الماضي، فهي تمتد لأكثر من خمسين عاما خلت، بحيث عكست كل مرحلة من مراحل هذه التجربة رؤية المجتمع الكويتي والنخب السياسية من متخذي القرار حول تطور النظرة الاجتماعية نحو الحاضر والمستقبل، حتى أفرزت هذه التجربة في بعض مراحلها حلولا فاعلة لمواجهة مشكلات راهنة في وقتها فرضت نفسها على الساحة الوطنية، ويستدل من ذلك على أن العوامل المؤسسية قد لعبت أدوارا حاسمة في التوجهات التنموية الكويتية سواء كانت تلك الأدوار ذات نتائج إيجابية أو سلبية على مسار العمل التنموي في دولة الكويت.

نتجت هذه المحددات من تراكمات تاريخية من العمل والخبرة، وعليه فهي ليست نتاج مشروع تنموي واحد، وإنما تراكم للخيارات التنموية المتعددة التي رسمت ملامح تعاطي المجتمع الكويتي مع مفردات عملية التنمية وحددت علاقته بالدولة ودورها في تنفيذ الخطط والمشاريع، على أن بعض هذه المحددات لم يكن من السهل تجاوزه أو التغلب عليه (وزارة التخطيط الكويتية، 2007: 39). كما يضيف الباحث تعقيبا على هذه النقطة تحديدا بأن كثرا من تلك المحددات قد ساهمت في إضاعة الفرص وإهدارها في الإصلاح المتعلق بالتنمية والاستفادة من الإخفاقات السابقة لتلافيها

في التجارب التنموية اللاحقة، إلا أن ذلك لا يدعو إلى تشاؤم أو إلى التطلع إلى المستقبل بشيء من التخوف والحذر، لكنه يستدعي تعديلات جذرية بالفكر التنموي بحيث يجب أن يتبلور وفق خصائص معينة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في دولة الكويت.

فأما أهم المحددات (المعوقات) العامة للتنمية في دولة الكويت، فتتمثل بما يلي:

أولا: قيم الاعتماد على الدولة:

رسخت مجموع من السياسات العامة قيم الاعتماد على الدولة لدى أفراد المجتمع الكويتي حتى تحولت هذه القيم إلى مبادئ سادت العرف الاجتماعي، فأقرت هذه السياسات توفير كافة احتياجات المواطنين من خلال أجهزة الدولة، واعتبار كافة الاحتياجات حقوقا لا تقبل أنصاف الحلول أو الجدال، حتى إن الدولة قد وضعت على عاتقها الالتزام بمجموعة من الوعود التي أصبحت تمثل في الوقت الحاضر قيودا هائلة التكلفة على الإنفاق العام، من بينها: (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، 2007: 42).

- التزام الدولة بتوفير السكن الخاص في صورة منزل مستقل بمساحة لا تقل عن 400متر مربع لكل عائلة.
- تقديم قروض ميسرة للبناء.
- الالتزام بتوظيف جميع المواطنين وتعليمهم لأعلى الدرجات العلمية.

وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الالتزامات عبئا حقيقيا على الخزانة العامة، في ظل تزايد عدد السكان، وضيق الرقعة المتاحة للتوسع السكاني، بل لم تعد فكرة أن يحصل كل مواطن على منزل مستقل أمرا عمليا بحكم محدودية الرقعة الجغرافية، فضلا عن التكاليف العالية للتوسع العمراني، والضغط الهائل على الموارد الأرضية، وتحويلها إلى انتفاعات ذات قيمة مضافة منخفضة تتمثل

في السكن الخاص، فضلا عن صرف مبالغ مالية ضخمة في مجال الرعاية السكنية دون مردود حقيقي على الخزانة العامة.(وزارة التخطيط الكويتية، 2007: 46).

وبالمحصلة من قيم الاعتماد على الدولة، يبرز التحدي الأكبر لهذا المحدد في ما أدى إليه من اختلال في أدوار الدولة وتحولها من الإشراف على عمليات التنمية وخططها وتوجيهها إلى ممارسة دور الداعم لفئات المجتمع الكويتي مما أحدث مساواة غير عادلة أو متكافئة بين صور تدخل الدولة فشغلها عن دورها الأهم في توجيه مسار التنمية ودعمه.

ثانيا: تجاوز قيم الاستهلاك لقيم الإنتاج:

إن الثقة المفرطة في وفورات الثروة النفطية لدى المجتمع الكويتي قد أحدثت فجوة بين معدلات الاستهلاك والإنتاج، فسادت الأولى على الثانية، ولعل هذه الثقة إنما أتت من الفهم الخاطئ بأن الثروة النفطية لن تنضب أبدا وإنها وإن نضبت فإن هناك ما يعوضها من الاستثمارات الخارجية واستثمارات صندوق الأجيال، هذا الفهم الخاطئ قد أحدث تحولا خطيرا في قيمة الثروات المدخرة فأصبحت أصولا متناقصة القيمة، مما جعل مسالة النظر في المستقبل وقراره في طي الأجندات اللاحقة والمؤجلة.

تكمن خطورة هذا المحدد في مسيرة العملية التنموية الكويتية في أن نمو معدلات الاستهلاك قد شهد قفزات عديدة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تبعا لتذبذب أسعار النفط ما بين ارتفاع وانخفاض مع زيادة في العوائد النفطية، لكنة لم يتأثر أبدا بتراجع العوائد في مراحل تالية، وعلى الرغم من ذلك، لم يطرأ على معدلات الاستهلاك أي عمليات تصحيحية، فزادت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32.7% في منتصف السبعينات إلى 70.2% في منتصف الثمانينات ثم إلى 77.2% منتصف التسعينات، كما أن قيمة الاستهلاك الكلي عام 2006 ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 179% في عام 2006 بالمقارنة بما كان عليه عام 1996

(تقرير المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2011: 16-17)، وقد فسر بعض الخبراء الاقتصاديين تلك الزيادة الهائلة في معدلات الاستهلاك كأحد الحلول التلقائية للاستفادة من الزيادة المالية للعوائد النفطية، ولعل هذا ما لا يتفق معه الباحث، فالأجدر إزاء هذه الزيادة المالية أن تولي الدولة عناية واهتماما مضاعفا بجهود التنمية وتطوير البنى التحتية لها، والاتجاه نحو تحفيز المستثمرين والقطاع الخاص تحديدا لتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة لتلبي بنسبة معقولة حاجات الاستهلاك المحلي بدلا من إنهاك الميزانية العامة بزيادة الطلب على البضائع الاستهلاكية واستيرادها من الخارج.

ثالثا: اختلال أنماط الإنتاج وأنماط الإنفاق، وأنماط توظيف الفوائض:

لقد كشف الاقتصاد الكويتي عن حالة من الخلل في أنماط الإنتاج والإنفاق وأنماط توظيف الفوائض نظرا لاختلال العلاقة بين الاستهلاك الكلي والناتج المحلي الكلي مما أفقد الاقتصاد القدرة على بناء القدرات المحلية وتنويع مصادر إنتاج الثروة لتصحيح واقع الاعتماد على المصدر الواحد، مما حد من توفير فرص العمل ذات الإنتاجية الأعلى للقوى العاملة الوطنية (وزارة التخطيط الكويتية، 2006: 31).

رابعا: اختلال التركيبة السكانية وسوق العمل:

لقد ترتب على الاختلال في التركيبة السكانية المتمثل في انخفاض نصيب السكان الكويتيين من إجمالي عدد السكان اختلالا آخر تمثل في انخفاض نسبة مشاركة القوى العاملة الكويتية في إجمالي قوة العمل، حيث تشير بعض إحصائيات وزارة التخطيط الكويتية أن نسبة المشاركة في قوة العمل عام 1995 بلغت 16.97% وزادت إلى 18.85% عام 2006، وذلك بسبب التطبيق النشط لسياسة إحلال القوة العاملة الكويتية محل الوافدة في الجهاز الحكومي، على أن هذه النسبة

قد تراجعت في عام 2007 إلى 14.6% وهي أدني نسبة وصلت إليها نسبة مشاركة القوة العاملة الكويتية على الإطلاق (وزارة التخطيط الكويتية، 2008).

المطلب الثاني

سياسات وخطط التنمية في دولة الكويت

إن كل مرحلة من مراحل مسيرة التنمية في دولة الكويت قد أحاطها العديد من المحددات التي أحدثت تأثيرات مباشرة اتسم معظمها بالإخفاق، وعليه ، ينبغي التطرق لكل خطة ومشروع تنموي طرح في دولة الكويت على مدى النصف قرن لبيان مواضع الضعف والقصور التي أحدثتها هذه المحددات والتي تستدعي بالضرورة إعادة النظر فيما نتج من انعكاسات سلبية والاستفادة منها لتصحيح المسار التنموي في الخطط والبرامج المستقبلية.

أولا: مشروع الخطة طويلة الأجل للتنمية (1990 – 2015):

لم تقدم هذه الخطة في مشروعها تصورا مركزيا للتنمية، يمكن أن يحمل في طياته توجها عاما يعكس الاختيارات المستقبلية للمجتمع الكويتي، إلا أنها طرحت مجموعة من المحاور الإستراتيجية المتعددة التي شكلت في مجملها توجهات إصلاحية عامة تسهم في تعزيز القدرة على تطوير كل مجال من مجالاتها على حده، هذه المحاور، هي:

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني: من خلال تقليل الاعتماد على النفط والمحافظة على الموارد الطبيعية، وترشيد أسعار الطاقة والتكلفة، والاعتماد على التقنيات الكثيفة، وتنمية المصادر البديلة للنفط وتنمية مصادر المياه والموارد المتجددة، ومسايرة التطورات التقنية عالميا في تنمية الموارد المادية والبشرية.

2. معالجة قضايا العنصر البشري: يرتبط بهذه القضية، محاولة التغلب على محدودية العنصر البشري، وتعديل التركيبة السكانية وقوة العمل لصالح الكويتيين، وكافة الجوانب المتعلقة بتنمية المهارات الوطنية ورفع كفاءتهم وزيادة تماسك البنيان الاجتماعي.

3. الحاجة إلى دور متزايد للقطاع الخاص: تتعلق هذه القضية بتأكيد تجاوب القطاع الخاص وإدراكه لمتطلبات التنمية المخططة، وزيادة دوره في العملية الإنمائية وتحقيق الأهداف بعيدة المدى، كما تتضمن أسس إجراءات الخصخصة في المراحل المقبلة ممثلة في تحديد دور هذا القطاع ودور الحكومة ودراسة الجدوى الاجتماعية والجدوى الاقتصادية للمشروعات القابلة للخصخصة.

4. مستقبل النفط وانعكاساته: تتضمن هذه القضية مراجعة التطورات في سوق النفط واحتمالاتها خصوصا بالنسبة لدولة الكويت ودول الخليج العربية، والسياسات البديلة لاستخراج واستخدامات النفط، وسياسات الطاقة.

5. مواكبة التطورات التقنية العالمية: تتضمن شروط الاستفادة من التطورات التقنية العالمية المتلاحقة، ومشتملات خطط التطوير التقني في المستقبل التي من أهمها تبني سياسات بناء قاعدة لتقنيات متطورة، وعدم استيراد التقنيات البالية، وتنمية قطاعات البحث والتطوير، ومجالات توفير الطاقة البديلة.

6. إعادة هيكلة الإنفاق العام المحلي: تعنى هذه القضية بتحقيق التوازن للنفقات والإيرادات العامة في ضوء نتائج التنمية السابقة، والمستجدات المحلية، وضمان ترشيد استخدام الموارد المالية للدولة والمساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية وكفاءة أداء الاقتصاد الوطني والتطوير الإداري المستمر.

7. الحاجة إلى تخطيط القطاع الخارجي: تتضمن هذه القضية جعل الاقتصاد الكويتي أقل عرضة للتغيرات التي تنتاب السوق العالمية، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي للتجارة الخارجية

الكويتية استيرادا وتصديرا والاستفادة من التغيرات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي والعربي في تعظيم عوائد الاستثمارات الخارجية وتقليل المخاطر حولها إلى أدنى حد ممكن. غير أن هذه القضية لم تطرح في أية وثائق تخطيطية تالية وذلك بسبب إهمال موضوع التجارة الخارجية بأسره من قبل القائمين على سياسات وخطط التنمية في دولة الكويت (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2011: 40-43).

ثانيا: الرؤى الإستشرافية لمستقبل التنمية في كويت 2025 :

طرحت وثيقة الرؤى الاستشرافية لمستقبل التنمية في كويت 2025 في عام 1997، لغرض وضع رؤية استراتيجية تنموية حتى عام 2025، تضمنت هذه الوثيقة عدة قضايا كان من أهمها: الأمن الوطني، النفط، النمو الاقتصادي، العنصر البشري والتركيبة السكانية والمواطنة، المجتمع المدني، القضايا التكنولوجية، بالإضافة إلى قضايا البيئة والموارد الطبيعية (وزارة التخطيط الكويتية، 1997: 20-23).

تجدر الإشارة إلى أن قضية تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي تجاري كانت ضمن محاور النمو الاقتصادي في هذه الوثيقة لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ لحد الآن.

ثالثا: الخطة الخمسية للتنمية (1985/1986- 1989/1990):

اشتملت هذه الخطة على مجموعة من التوجهات لخصها تقرير وزارة التخطيط الكويتية الصادر عام 1985 في النقاط التالية:

1. تعديل التركيبة السكانية بصفة تدريجية حتى يمكن تحقيق التوازن المرغوب في نسبة المواطنين والوافدين بحلول عام 2000.
2. زيادة مساهمة المواطنين في الإنتاج ورفع مستوى إنتاجيتهم ومهاراتهم وتنمية قدراتهم بشتى الوسائل.

3. توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بما يدعم القيم الأساسية في المجتمع ويعمق شعور الفرد بالانتماء للوطن والإحساس بالمسئولية ويجعله قادرا على المشاركة الفعالة في مجهودات التنمية الوطنية.
4. البدء بتحقيق تنمية إدارية شاملة، مع التركيز على تطوير الجهاز الإداري للدولة بالعمل على إحداث تغيير جذري في هيكل الإدارة العامة، وتوفير الكفاءات اللازمة له بما يتفق وطبيعة المرحلة الجديدة وما تتطلبه من وجود جهاز إداري قادر على تحمل أعبائها.
5. الاهتمام بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة بالصورة التي تخدم أهداف التنمية الوطنية وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والبدء بتعديل مسار الاقتصاد الوطني واستكمال وصيانة عناصر البنية الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم القاعدة الإنتاجية في الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل القومي.
6. تنمية دور القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية (وزارة التخطيط، 1985).

رابعا: مشروع الخطة الانتقالية للإصلاح (1993/1992- 1995/1994):

وضعت هذه الخطة مباشرة بعد انتهاء أزمة الخليج (الكويت والعراق) عام 1991، لمعالجة آثار الأزمة وحرب التحرير وإصلاح الواقع التنموي، تمهيدا لاستئناف مسيرة التنمية المخططة برؤية جديدة، وقد لعبت القضية السكانية دورا محوريا في الخطة الانتقالية للإصلاح، إلى جانب قضايا البيئة وقضايا النمو الاقتصادي (وزارة التخطيط الكويتية، 1992).

خامسا: مشروع الخطة الإنمائية للسنوات الخمس (1996/1995- 2000/1999):

جاءت هذه الخطة تعبيرا حقيقيا عن مرحلة جديدة في الفكر التنموي الكويتي .ظهر ذلك جليا من توجهات الخطة، ومن أسلوب الإعداد ومعالجة القضايا.

ومن أبرز القضايا التي طرحتها الخطة الإنمائية للسنوات الخمس:

1. القضايا الاقتصادية: ومنها إعادة صياغة آليات المالية العامة بما يسمح بمواجهة عجز الموازنة عن طريق مصادر تمويل حقيقية من الضرائب والرسوم، إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في إطار توجهات السياسة المالية، وذلك بالتأكيد على زيادة فعالية آليات السوق عن طريق تحرير الأسعار وتصحيح هيكلها بما يساعد على حسن تخصيص واستخدام الموارد، بالإضافة إلى العمل على تأهيل القطاع الخاص للقيام بدوره المنشود في تحقيق أهداف التنمية المجتمعية طبقا لأولويات واضحة.

2. قضايا العنصر البشري والتركيبة السكانية: ومن أهمها: الارتقاء بكفاءة نظامي التعليم والتدريب، بحيث يشكلان معا منظومة متكاملة مترابطة الحلقات قادرة على إمداد كافة قطاعات ومؤسسات المجتمع باحتياجاتها من القوى العاملة الوطنية، وتوظيف الأدوات المالية اللازمة لتوفير الحوافز التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على تأهيل واستيعاب أعداد متزايدة من قوة العمل الوطنية، ومواصلة تشجيع المرأة الكويتية للقيام بدور أكبر في مجال بناء وتنمية المجتمع انسجاما مع ما ترمي إليه الخطة بشأن تحقيق الاستغلال الكامل والأمثل لكافة الطاقات الوطنية.

3. قضايا التطوير الإداري: والتي تركز على تعزيز دور الإدارة العامة في دفع عملية التغيير نحو الاتجاه المرغوب فيه بصياغة جديدة لسياسات تعكس استيعابا لمعطيات الأوضاع الراهنة ولمتطلبات الإصلاح في المرحلة المقبلة.

4. القضايا الاجتماعية: والتي ركزت في جلها على تعزيز قدرة المواطن الكويتي على البذل والعطاء، واستثمار طاقاته في تنمية المجتمع، بما يستوجبه ذلك من إتباع كافة الوسائل والسياسات التي من شأنها تشجيع المبادرات الفردية وإتاحة مجالات العمل أمام هذه المبادرات لتعمل في إطار من الحرية التي تساعد على الإبداع وتدفع إلى المزيد من المشاركة في تحمل المسئولية

الاجتماعية، وترسيخ النمط الإنتاجي في سلوكيات الأفراد والعمل على تنمية قدرات الشباب الكويتي على الإبداع والابتكار بجانب الاعتماد على الذات، كما وضعت ضمن محاورها المحافظة على البيئة المحلية والتأكيد على تنميتها كأحد أبعاد عملية التنمية الشاملة، بما يتطلبه ذلك من تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الجهود الرسمية والشعبية ومن العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال معالجة المشاكل البيئية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

سادسا: مشروع خطة التنمية لدولة الكويت (2002/2001 - 2006/2005):

حمل مشروع هذه الخطة العناصر التالية كأهم ملامح التغير في الفكر التنموي الجديد:

1. طرحت الخطة منهجية جديدة لتحقيق أهدافها وهي منهجية السياسات العامة والبرامج التنفيذية، وبذلك يمكن القول أن مشروع هذه الخطة هو أول مشروع لخطة برامج في دولة الكويت، وقد جاء ذلك متمشيا مع كونها خطة تأشيرية.
2. اعتبر مشروع الخطة قضية تراكم عجز الموازنة أحد التحديات الرئيسية التي عليه مواجهتها ، لذلك تبنت الخطة لأول مرة وبوضوح شديد قضية تنويع الإيرادات العامة.
3. تفاعلت الحكومة مع فكرة تخفيض الدعم أو إلغائه، بحكم ضخامة الالتزامات المالية الملقاة على عاتقها، في ظل عجز موارد النفط المنخفضة في ذلك الوقت عن مواجهة تزايد الأعباء المالية (وزارة التخطيط الكويتية، 2001).

سابعا: مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت (2007/2006-2011/2010):

بشكل عام ، تبنت الخطة توجها مركزيا، وهو تعزيز القدرة التنافسية لدولة الكويت إقليميا وعالميا، ولقد اختارت الخطة هذا التوجه التنافسي تمشيا مع الاتجاهات العالمية لتعظيم القدرات التنافسية للدول خلال مسيرتها التنموية، وحتى تتمكن من الاستحواذ على نصيب معقول من حركة التجارة الخارجية الدولية، ومن الاستثمارات المباشرة، سواء كان البلد المعني مصدرا للاستثمار أو جاذبا

له، كما يهدف تعزيز القدرات التنافسية للدولة إلى إصلاح الهياكل الاقتصادية والإدارية، وتعزيز عناصر التنافسية المحلية، حتى توضع على طريق الانطلاق نحو النمو (وزارة التخطيط الكويتية،2006).

أما أهم التوجهات التنموية التي تبنتها دولة الكويت على مدى ما يزيد على النصف قرن فيمكن إيجازها بالنقاط التالية اعتمادا على العديد من الوثائق التخطيطية التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها:

1. مشروع الخطة طويلة الأجل (1990–2015).
2. الرؤى الاستشرافية لمستقبل التنمية في كويت 2025.
3. الخطة الخمسية للتنمية (1985/1986– 1989/1990).
4. مشروع الخطة الانتقالية للإصلاح (1992/1993– 1994/1995).
5. مشروع الخطة الإنمائية للسنوات الخمس (1995/1996– 1999/2000).
6. مشروع خطة التنمية لدولة الكويت (2001/2002– 2005/2006).
7. مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت (2006/2007– 2010/2011).

تجدر الإشارة ، إلى أن كل خطة أو مشروع من تلك المشاريع التنموية في دولة الكويت قد أحاطته العديد من المحددات والقيود، واعترضت مراحل تنفيذه بعض العقبات التي نجحت حكومة دولة الكويت في تخطيها تارة وأخفقت في تارات أخرى (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2007: 32).

مما تقدم من العرض المختصر لأهم ملامح التجارب التنموية في دولة الكويت منذ عام 1985 ولغاية عام 2011، يرى الباحث بأن مسيرة التنمية الكويتية قد أحاطت بالعديد من المتغيرات، وعبرت الخطط الخمسية عن مجمل التوجهات الاجتماعية، في ضوء مشروع الخطة طويلة الأجل،

والرؤى الاستشرافية لمستقبل الكويت، ولقد تناولت الخطط عددا من التوجهات المحورية التي شكلت جوهرها خلال هذه المسيرة التي لم تنجح في إلا في إقرار وتنفيذ خطة واحدة هي خطة (1985/1986- 1989/1990)، لكن هذا لا يعني أن الخطط الأخرى كانت سيئة، أو انها لم تحقق تفاعلا مع توجهات المجتمع، ولكن سوء الوعي التخطيطي وعدم منح العمل التخطيطي أولوية على أجندة العمل الوطني بالإضافة إلى تدخل عوامل خارجية وأخرى داخلية لم تعكس المسئولية الحقيقة التي كان يجب على الحكومة ومتخذي القرار التنموي في الدولة أن يهتموا بتفاصيلها ويرسموا لها توجهات فاعلة.

كما يتضح للباحث بأن مجمل المحددات التي تواجه عملية التنمية في دولة الكويت تركزت أسبابها في تزايد معدلات الاستهلاك مقارنة بمعدلات الإنتاج، فالمجتمع الكويتي تحول إلى مجتمع استهلاكي من الدرجة الأولى، وانصرف عن الإنتاج إلا من خلال ما توفر له من فرص عمل في القطاع الحكومي، على أن ذلك لم يكن يوما عاملا محفزا لتطوير مسيرة التنمية في دولة الكويت، فلا زالت الالتزامات التي تبنتها الحكومة الكويتية والتي سبق الإشارة إليها تشكل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة مما أثقل كاهلها وأعاق بها مسيرة التنمية وتطوير البرامج والخطط التنموية ، أو على أقل تقدير تصحيح الأوضاع السائدة من اختلالات في أنماط الإنتاج والإنفاق العام.

الفصــل الثالث

القيادة السياسية: المفهوم والتكوين في دولة الكويت

الفصــل الثالث

القيادة السياسية: المفهوم والتكوين في دولة الكويت

يرى علماء النفس أن الأفراد يشتركون في علاقات كثيرة خلال ممارساتهم لأنشطة حياتهم ، فمن تلك العلاقات علاقاتهم الأسرية، وعلاقاتهم في محيط العمل مع الزملاء، وعلاقاتهم مع أفراد المجتمع الذين ينتمون إليه، كما يشير علماء النفس إلى مدى تأثير هذه العلاقات في الأفراد فيما بينهم، ومن هنا اتجه علماء النفس للاهتمام بتحليل هذه العلاقات وعملية التأثير التي تقوم عليها، للتعرف على طبيعة قوة التأثير التي تكون لشخص ما على أشخاص آخرين، والذي يترتب عليها تأثرهم به واستجابتهم لتوجيهاته وفكره، وكان نتيجة لذلك استخدام كل الوسائل المتاحة للكشف عن طبيعة قوة التأثير التي تكون لشخص ما على الآخرين مما يترتب عليه إلقاء المزيد من الضوء على فكرة القيادة.

وقد أدى تحليل علماء النفس لفكرة القيادة إلى إعطائها الأهمية التي وجهت اهتمام المفكرين من علوم أخرى إلى تحليل هذه الظاهرة في محاولة للكشف عن المفاهيم التي يمكن تطبيقها في الفكر القيادي، ومما يؤكد أهمية الدراسات النفسية في مجال القيادة السياسية مساهمتها في الكشف عن السمات اللازمة لمن يتولى المراكز السياسية العليا في الدولة والعمل في النظام السياسي المكون من أجهزة الدولة ومؤسساتها سواء التي تتعامل مع مرتكزات سياستها الداخلية أو الخارجية (السكارنة، 2010 : 97-99).

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم القيادة هو مفهوم موجود منذ القدم ويرجع تاريخه للحضارات القديمة ، التي رسمت لها قواعدها وحددت أصولها وتقاليدها ومفاهيمها الخاصة بها، ولا يوجد تعريف موحد للقيادة، على الرغم من اشتغال العديد من المفكرين والخبراء في تحديد الصفات والعناصر المكونة للقيادة كسلوك إنساني له دوافعه ومبرراته وخصائصه.

فأما تعريفها لغويا: فقد قدم ابن دريد في كتابه جمهرة اللغة تعريفا لغويا لكلمة قيادة، وهي كلمة مأخوذة من الفعل قاد كما في: قاد الرجل بعيره فهو يقوده قودا، ومنها يقاد القاتل فيقتل بالذي قتل به (ابن دريد،1987: 746).

وقد ثبت في كتاب الصحاح في اللغة والعلوم بأنها مأخوذة من كلمة "القياد" وهو الحبل الذي تقاد به الدابة، وبالتالي فالقيادة هي وسيلة الوصول بها على النحو المطلوب تفاديا للعقبات، وتجنبا للمزالق، ويلزم لتلك الوسيلة من يقوم بها، وهو القائد (القحطاني،2001: 35).

وأما تعريف القيادة اصطلاحا: فلا يبعد تعريفها في الاصطلاح عن معناها في اللغة، فقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية تعريف القيادة بأنها صفة تدل على هيئة نسبية بين شخص يقوم بعمل جماعي، وأشخاص يتبعون عمله، ويسيرون على مثاله لتحقيق غاية مشتركة، فيكون أحد الطرفين قائدا والآخر مقادا (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، 1982: 321).

ومصطلح القيادة في العصر الحديث قد حمل جملة من المعاني والتفسيرات اختار منها الباحث فيما يناسب دراسته الحالية التعريفات التالية:

- التعريف الأول: هي قدرة الفرد على التأثير على شخص أو جماعة وتوجيههم وإرشادهم لنيل تعاونهم وتحفيزهم على العمل بأعلى مستوى كفاءة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة (كنعان،2003 : 126).
- التعريف الثاني: قدرة تأثير شخص ما على الآخرين بحيث يجعلهم يقبلون قيادته طواعية ودون إلزام قانوني وذلك لاعترافهم بدوره في تحقيق أهدافهم ولكونه مُعبّراً عن أمالهم و طموحاتهم مما يتيح له القدرة على قيادة أفراد الجماعة بالشكل الذي يراه مناسباً (القريوتي، 2003 : 181).

- ويأتي تعريف ثالث يبدو من وجهة نظر الباحث الأكثر أهمية ووضوحا لكينونة القيادة، والذي يقول بأنها القدرة الفائقة على توحيد وتنسيق الرقابة على الآخرين بقصد تحقيق الهدف العام للتنظيم، وذلك عن طريق التأثير والنفوذ على المرؤوسين عن رضا واقتناع أو باستعمال السلطة الرسمية عند الضرورة (القحطاني،2001 : 46).

مما تقدم، يمكن صياغة تعريف إجرائي للقيادة وفق المنحى الذي تتخذه الدراسة الحالية وهو المنحى السياسي بأنها التأثير في سلوك الآخرين إما عن طريق النفوذ وقوة التأثير الشخصي على الآخرين أو باستعمال السلطة الرسمية والمتمثلة في حق الالتزام بالتعليمات وإنجاز العمل وفق اللوائح والأنظمة المعتمدة.

وبناء على ما تقدم، يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى مناقشة مفهوم القيادة السياسية وأهم نظرياتها، بهدف التوصل إلى رؤية قد تسهم في إسقاط هذه النظريات والعوامل المحددة للقيادة السياسية على التجربة التنموية في دولة الكويت لبيان أثر القيادات السياسية الكويتية على مسيرة التنمية في دولة الكويت.

يتناول الفصل الثالث القيادة السياسية: المفهوم والتكوين في دولة الكويت من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: القيادة السياسية: المفهوم والنظريات.

المبحث الثاني: طبيعة القيادة السياسية في دولة الكويت.

المبحث الأول

القيادة السياسية: المفهوم والنظريات

من بين القضايا التي تناولتها العلوم السياسية، تقف مسألة القيادة في أهميتها الواضحة التي عكسها الفكر السياسي، فهي سمة أساسية من سمات الحكومات والأنظمة الحاكمة، فنرى أن القيادة الضعيفة في أية دولة تؤدي إلى فضل الحكومة، والقيادة القوية الحازمة أمر لا غنى عنه لنجاح الحكومة، كما أن القيادة الحكيمة تستطيع أن تؤمن حالة من الرخاء والاستقرار على المدى الطويل، وإذا اتصفت بغير ذلك فإنها قد تودي بالبلد والشعب إلى كارثة حقيقية (George and Bennett, 2005: 171).

ويجمع الأدب السياسي على ضرورة وجود قيادات سياسية تؤمن الجوانب السياسية والخلاقة للحكومات من التلاشي، حتى لا يتحول عملها إلى مجرد عمل إداري تنظيمي فقط يركز على تصحيح النمط السائد وتكراره في المستقبل، دون الأخذ في الاعتبار التطورات السياسية المحيطة (الداخلية والخارجية) والبحث عن الأفكار الخلاقة والحلول الجديدة (Brysk, 2002:29، Mascilluli and Day, 2006: 16).

ومن ناحية أخرى، فإن الإفراط في القيادة السياسية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان الاهتمام بالقيود المؤسسية التي قد تواجهها الأنظمة الحاكمة، فيشغلها عن التغيرات المفاجئة غير المتوقعة، ويؤدي إلى تعطيل مسار العملية السياسية، وبالتالي تصبح تلك الأنظمة لا تتمتع بقدر لازم من الشفافية أو القدرة على التنبؤ (Brysk, 2002: 30).

من أجل ذلك كله، ومن أجل أن تستطيع القيادات السياسية أن تلعب دورا مؤثرا في الأحداث، وتحقق النتائج المطلوبة، يجب عليها الاستعداد للتخلي عن أو استبدال الأدوات والأفكار السياسية

التي لم تعد تجدي نفعا في البيئة السياسية المستجدة الأحداث، وذلك من خلال قيام تلك القيادات بتبني توجهات وأدوات سياسية جديدة مع القيام بإعادة تقييم لتلك التي كانت في السابق.

يتناول المبحث الأول القيادة السياسية: المفهوم والنظريات من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القيادة السياسية.

المطلب الثاني: نظريات القيادة السياسية.

المطلب الأول

مفهوم وخصائص القيادة السياسية

لقد ظهر تعريف أكثر تعقيدا للقيادة، ربط بينها وبين السياسة فيما عرف بالقيادة السياسية، حيث قدم (James Burns) في عام 1978 إيضاحا لهذا المصطلح الجديد مفاده أن القيادة السياسية في المجتمع الديمقراطي بشكل عام هي عملية تعبئة متبادلة بين القادة وأتباعهم تجمعهم بعض الدوافع المحددة من الطرفين، ويملكون الموارد الاقتصادية والأدوات السياسية وغيرها في سياق من التنافس والصراع، من أجل تحقيق أهداف بشكل مستقل أو بصورة متبادلة بين القادة والأتباع (Burns, 1978: 33).

وقد أجمع معظم المفكرين السياسيين الذين سعوا إلى إيجاد تعريفات خاصة بمصطلح القيادة السياسية على ضرورة توافر العناصر التالية ليصبح تعريفها أكثر شمولية ودقة:

1. شخصية وصفات القائد بما في ذلك صفاته الثقافية والأخلاقية.
2. الصفات الأخلاقية والطابع الثقافي للأتباع الذين يتفاعل معهم القائد.
3. الوسط الاجتماعي أو التنظيمي الذي يتفاعل من خلاله القائد والأتباع ويتمثل في: الثقافة العامة، الثقافة السياسية، المناخ والظروف السياسية، المعايير والقيم، ومؤسسات الدولة.

4. قائمة بالمشاكل المشتركة أو المهام التي واجهت القادة والأتباع في فترات تاريخية سابقة من عمر نظام الحكم.

5. تفسير طبيعة نظام الحكم الذي يتبناه القائد، ليعكس من خلال هذا التفسير بعض الأوضاع السياسية التي شكلت عقبات ويقدم لها تفسيرا يلقى قبول وقناعة الأتباع (Wildavsky, 2006: 7; House *et al.* 2004: 28).

6. الوسيلة – المادية والمعنوية–التي يستخدمها القائد لتحقيق غاياته، أو أهداف وتطلعات الأتباع، وهي تشمل كافة الآليات والخطوات المتبعة لحشد دعم الأتباع أو الحفاظ على دعمهم وثباتهم على موقف التأييد للقائد (Peele, 2005: 192).

7. آثار ونتائج القيادة (سواء كانت حقيقية أو رمزية، طويلة الأمد أو مؤقتة).

مصطلح القيادة السياسية ليس بالمصطلح البسيط، فهو معقد ولا يوجد له تعريف موحد، وقد عرفه علماء السياسة ومفكروها وفقا لتصوراتهم حول مفهوم القيادة وعلاقتها بالعملية السياسية، واعتمادا على بعض الجوانب التي تعكس اهتماماتهم والتي تتباين فيما بينهم، ونتيجة لذلك، يبدو من الصعوبة بمكان أن تتفق الآراء السياسية على نقطة يمكن أن يحدد من خلالها تفسير واحد أو يوضع تصور توافقي بينها حول مفهوم القيادة السياسية (Yukel, 2002:6; Peele, 2005:33)، ومن خلال استقراء بعض المصادر الأجنبية التي تناولت مفهوم القيادة السياسية، يلاحظ بأن هذا المفهوم قد ارتبط بمفاهيم أخرى مثل التأثير والقوة والسلطة، الأمر الذي أوجد مجالا رحبا للمفكرين في التنافس على وضع إطار مفسر له (Rost, 1991: 37-59).

وقد بين Hockin بأنه وإن وجد تعريف موحد للقيادة، فإن معناها العملي يمكن أن يتغير اعتمادا على السياق أو المجال الذي تمارس فيه القيادة (Hockin, 1977: ix).

وعلى الرغم من أهمية وقدم مصطلح القيادة السياسية، إلا أن المصادر العربية لم تتناول هذا المصطلح بحد ذاته وصفا وتفسيرا، بل اقتصر جل ما جادت به المصادر العربية على سرد تاريخ القيادات السياسية التي زخر بها الوطن العربي، وتناولت سيرها الذاتية وأعمالها وأنظمتها، فكان الذكر للقادة بأسمائهم، وندرت المصادر التي قدمت تعريفا أو إيضاحا عن القيادة السياسية كمصطلح سياسي.

لذا، يمكن تعريف مفهوم القيادة السياسية بأنها: " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية – في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع" (معوض، 1985:9).

من خلال هذا التعريف، يظهر بأن القيادة السياسية ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، فمن منطلق التعريف السابق يتضح أن القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلي هذين العنصرين الموقف والقيم. وإن كانت دراسات أخرى ذهبت إلى تحديد عناصر القيادة السياسية بشكل مغاير، فدراسة (Cecila Gibb) أشارت إلى القائد والأتباع والمواقف والمهمة كعناصر لعملية القيادة السياسية، ودراسة (Hollander Edwin) التي ذكرت ثلاث عناصر للقيادة وهي القائد والأتباع والمواقف (معوض، 1985: 11).

وقد وصف (Thimmaiah) القيادة السياسية بأنها عملية معقدة يؤثر من خلالها أصحاب النفوذ والسلطة (القادة السياسيون) على أتباعهم من أبناء المجتمع المدني، والقاعدة الجماهيرية لتحقيق

أهداف مجتمعية، فوجود القادة السياسيين أمر ضروري للبدء ومن ثم الإسراع في عملية التغيير في أي مجتمع، وقد يكون التغيير اجتماعيا أو اقتصاديا ، أو إجراء تعديل دستوري أو سياسي، وفي كل تلك الأحوال تلعب القيادة السياسية دورا هاما في تنفيذ عملية التغيير من خلال سمات قيادتهم ومعتقداتهم السياسية والاجتماعية المقبولة من الأوساط المجتمعية، تلك السمات التي تتأتى من المعرفة الواسعة والحكمة المكتسبة من التعلم والتجربة (Thimmaiah, 2008: 1).

ويتداخل مصطلح القيادة السياسية بشكل كبير مع بعض مفاهيم القيادة في المجالات العليا في الدولة، مثل قيادة الجيش والقيادة القانونية والقيادة التنظيمية والقيادة الأيديولوجية والقيادة الدينية، وبحسب رأي بعض الباحثين، تعتبر القيادة السياسية جزءا من مكونات القيادة الاجتماعية (Grint, 2005:26)، فهم يربطون مفهوم القيادة السياسية بالقوة (أو السلطة)، فيوصف القائد السياسي بالمعنى السلوكي بأنه الشخص الذي يملك القدرة على تغيير مسار الأحداث (Wildavsky, 2006:48).

المطلب الثاني

نظريات القيادة السياسية

قدم علماء الاجتماع نظريات عديدة تفسر سلوك القيادة السياسية وأنماطها، من بين تلك النظريات برزت أربعة منها استطاعت أن تحدد الأنماط القيادية السياسية الأكثر شيوعا في العالم، هذه النظريات هي:

النظرية الأولى: نظرية السمات:

تقول هذه النظرية بأن القادة يولدون ولا يصنعون، ويؤكد أصحابها أن نجاح القيادة يعتمد على توافر سمات وخصائص محددة في شخصية القائد، تتمثل في السمات الجسمية، والعقلية، والانفعالية والاجتماعية (الشمري، 2012: 25).

تجدر الإشارة إلى أن نظرية السمات قد افترضت في بادئ الأمر بأن القيادة سمة موحدة يتميز بها القادة بشكل عام، بصرف النظر عن طبيعة شخصياتهم أو مواقفهم أو ثقافاتهم، وقد بينت النظرية أن السمات التي تميز القائد هي:

1. السمات الجسمية: كالطول والوزن والحيوية.
2. السمات العقلية: كالمعرفة والسعة الأفق وحسن التصرف.
3. السمات الانفعالية: كالثبات على المبدأ وضبط النفس والنضج والحكمة.
4. السمات الاجتماعية: كالتعاون والقدرة على التعامل والمشاركة والقدرة على خلق الروح المعنوية العالية في الجماعة (عليمات، 2006: 71-72).

فضلا عن وجود سمات عامة أخرى، مثل الحفاظ على الوقت واحترامه، ومعرفة العمل، والأمانة، وحسن السمعة (الشمري، 2012: 26).

تعود وجهة نظر أصحاب نظرية السمات إلى الفلسفة الغربية القديمة التي قالت بأن الفرد يمكن أن يصل إلى مراده إن توفرت لديه القدرة والمثابرة، فالقائد يصبح قائدا بما يمتلكه من قدرة، بالإضافة إلى الخصائص الشخصية المرتبطة بالقيادة.

على أن نظرية السمات قد واجهت الكثير من الانتقادات من قبل الباحثين والدارسين، يبرز من أهمها:

1. وجود الكثير من السمات التي حددتها النظرية لدى أشخاص غير قياديين، فالذكاء والخصائص الجسمية والحماسة والطموح وحسن السلوك والسمعة ليست خصائص حكرا على القادة فقط (كنعان، 2003: 123).
2. صعوبة تحديد معيار دقيق صادق لقياس سمات القائد.
3. قد يفقد القائد سمة او أكثر من تلك السمات، وعلى الرغم من ذلك فإنه ينجح في قيادته.

4. أغفلت النظرية الطبيعة الموقفية، أي أثر عوامل الموقف في القيادة، ودور الظروف الاجتماعية والسياسية التي تسهم في صناعة القائد (أبو عيدة، 2010: 93).

النظرية الثانية: النظرية الموقفية (الظرفية):

نتيجة لما واجهته نظرية السمات من انتقادات، فقد دفع هذا المفكرين والباحثين إلى الاهتمام بمتغيرات الموقف في تحديد النمط القيادي الملائم، مما أدى ذلك إلى ظهور نظريات تتبنى نهجا جديدا يدعم أهمية عوامل الموقف بتحديد القائد الأفضل من خلال الكشف عن العوامل التي تؤثر على فاعلية القيادة في كل موقف من خلال النظريات الموقفية المتعددة التي ركزت على متطلبات المهمة والسلوك وتوقعات الزملاء وخصائص وسلوك وتوقعات التابعين والسياسات والثقافة التنظيمية (Stoner *et al.*, 2004: 480).

ومن هذا المنطلق بنيت النظريات الموقفية على أساس أنه لا يوجد نمط ملائم لكل المواقف والظروف بل إن النمط المناسب يعتمد على الموقف الحالي، إذ ترى هذه النظريات أن احتمال بروز شخص معين في جماعة كقائد هو محصلة موقف كامل (برنوطي، 2001: 369).

ومن بين أهم النظريات الموقفية والتي تعد أكثر انتشارا نظرية فيدلر* الذي يرى أن فاعلية القيادة تتوقف على قدرة القائد على المواءمة بين السمات القيادية وعوامل الموقف التي تؤثر في سلوك القائد أو النمط القيادي المناسب، وقد حدد فيدلر ثلاثة عوامل موقفية هي:

1. علاقة القائد بأعضاء الجماعة.

---

* تنسب إلى فيدلر أول نظرية موقفية في القيادة بحيث تعتبر أول محاولة جادة لتطوير إطار نظري يأخذ في الاعتبار تفاعل بعض متغيرات الموقف وخصائص القائد، وقد أسهم فيدلر في تحليل مفهوم الموقف الإداري من خلال تحليله وتقييمه لمجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت موضوع القيادة الإدارية ومن خلال دراساته و أبحاثه التي أجراها و امتدت من عام 1951 حتى عام1967 وقد تركزت كل الجهود التي قام بها حول معرفة السمات التي تحدد مدى الصلاحية للقيادة ومدى تغير هذه السمات واختلافها تبعا لتغير و اختلاف الموقف (الغزالي، 2012: 171).

2. درجة هيكلة المهمة المطلوب أداؤها.

3. قوة المركز الوظيفي.

كما بين أن قياس السلوك القيادي يكون من خلال نمطيين قياديين هما السلوك الموجه نحو المهمات، والسلوك الموجه نحو العلاقات.

ويركز النمط القيادي الأول على إنجاز الأعمال ونتائج الأداء، أما النمط القيادي الثاني فيركز على المحافظة على العلاقات الداخلية الجيدة بين أفراد الجماعة (الغزالي، 2012: 15).

وبين فيدلر أن ارتفاع درجة المقياس يعني تركيز القائد على العلاقات الداخلية الجيدة بين أفراد الجماعة، أما انخفاض درجته يعني نجاح القائد في أداء مهمته، وهي حالة معقدة كما وصفها فيدلر في نموذجه، حيث إن ارتفاع المقياس يعني زيادة حالة التعقيد المعرفي والعكس صحيح (Tomey, 2009: 184).

وفي سياق الدراسة الحالية، فإن الباحث يرى بأن هناك نظرية أخرى هي الأكثر قربا لتفسير موضوع أثر القيادات السياسية على التنمية وهي من النظريات الموقفية وأطلق عليها نظرية مشاركة القائد، حيث بنيت هذه النظرية على أساس ربط السلوك القيادي مع مدى المشاركة بعملية اتخاذ القرار السياسي ، كما قدمت مقترحا يتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات الواجب اتباعها لتحديد مدى وطبيعة المشاركة في اتخاذ القرار بما يتلاءم مع المواقف المختلفة، وأوضحت النظرية أن فاعلية القرار تعتمد على المعلومات المتوفرة عن الموقف للقائد والتابعين ومدى استعداد التابعين لقبول أسلوب القيادة المتبع وإمكانية تعاون التابعين إذا تم السماح لهم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار ومدى الاختلافات بين آراء التابعين حول البدائل المطروحة ودرجة تعقيد المشكلة التي يراد البحث لها عن حل (Stoner *et al*., 2004: 486).

النظرية الثالثة: نظرية القيادة التحويلية:

تمثل هذه النظرية النمط القيادي السائد بشكل كبير في المجتمعات الديمقراطية، وقد ظهرت إلى حيز الفكر الإداري والسياسي على يد المفكر Burns (1978) ، وهي تقوم على القيادة بالتحفيز، فالقادة التحويليون يوفرون محفزات غير اعتيادية لأتباعهم ترفع الروح المعنوية وتنشط سيادة القيم وتثير تفكيرهم نحو إيجاد معالجات جديدة وإبداعية للمشكلات التي تواجههم أثناء تنفيذ أعمالهم، ويشعر المرؤوسون بالثقة والولاء والإعجاب والاحترام لقائدهم، والقائد يستطيع تحفيز مرؤوسيه بتنشيط انتباههم تجاه الأمور المهمة والأساسية، وكذلك تجاه قيمة عملهم ومكانته باعتبار أن أهداف الدولة أو المؤسسة مكملة لأهدافهم (الغزالي، 2012: 25، Burns, 1978: 36).

النظرية الرابعة: نظرية السلالات القيادية:

يمكن تفسير أبعاد هذه النظرية في أن القادة السياسيين الذين يتبعون نوعا أو نمطا من الأنواع السابقة الذكر في النظريات الثلاثة السابقة، يميلون بشكل أو بآخر إلى توريث القيادة ومناصبها لأبنائهم من بعدهم، فتظهر سلالة من القادة من نفس العائلة، وهذا ما يمكن ملاحظته كثيرا في المجتمعات التقليدية كالمجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمعات الخليجية بشكل خاص، والأمر لا يكون مقتصرا فقط على أبناء القادة، بل يمكن أن يشمل أبناء عمومهم مما يجعل القيادة السياسية محصورة في دائرة سلالة واحدة لا تخرج عنها لفترات حكم طويلة قد تمتد إلى قرون عديدة (Thimmaiah, 2008: 7).

مما تقدم، يرى الباحث بأن مفهوم القيادة وما طرحه الفكر السياسي حولها يعكس عناصر رئيسة من الضرورة بمكان توافرها لتلبي القيادة السياسية الطموحات والتطلعات الخاصة بالشعوب في أية دولة تسعى للنهضة والتنمية، فتؤمن القيادات السياسية فيها بضرورة تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتستطيع المحافظة على موقعها وتكسب ولاء وانتماء شعوبها، مما يوفر

الفرص الداخلية للمضي قدما في مشروعات النهضة والتنمية ، بعيدا عن الصراعات الداخلية التي قد تنشأ نتيجة عدم تقبل الشعب للقيادات والنظام السياسي في الدولة.

المبحث الثاني

طبيعة القيادة السياسية في دولة الكويت

لقد تميزت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة بها انفردت بها عن مثيلاتها سواء في المنطقة الخليجية أو العربية المحيطة، فهي علاقة مشاركة وتفاعل مستمر مبنية على أسس من الديمقراطية ، هذه الطبيعة المتميزة لعلاقة الشعب بحكامه في دولة الكويت قد استرعت انتباه العديد من الجغرافيين الذين دونوا هذه العلاقة في خرائطهم، وخير ما يمكن الاستشهاد به في هذه المجال تلك الخريطة التي رسمها العالم الألماني كارل ريتر للجزيرة العربية عام 1818 م، حيث ذكر عليها اسم "جمهورية الكويت" في إشارة تاريخية تعزز طبيعة العلاقة الديمقراطية الخاصة بين الكويتيين وحكامهم (الصباغة، 2014: 41) (انظر الخريطة رقم 1، ملحق رقم 1–أ). ومنذ نشأة دولة الكويت، سار نظام الحكم فيها على أساس مبدأ الشورى الذي نظم بدوره علاقة الحاكم والمحكوم ، بما يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشئون الحكم وإدارة البلاد، وقد ترجم هذا الاتجاه عمليا من خلال تأسيس أول مجلس تشريعي في دولة الكويت عام 1938 م ، شكل هذا المجلس نقطة الانطلاق الحقيقية لبناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية، ثم يعقب هذه الخطوة إقرار دستور البلاد لتزيد ترسيخ هذا النهج الديمقراطي بالعمل على بناء ديمقراطية دستورية بعد حصول دولة الكويت على استقلالها عام 1961م في عهد الشيخ المراحل المغفور له عبد الله السالم الصباح (انظر الخريطة رقم 2، ملحق رقم 1–ب).

ويصف أحد الكتاب المعاصرين طبيعة القيادة السياسية في دولة الكويت بأنها تخلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، فهي بذلك تشبه في تكوينها النظام الفرنسي (الصباغة، 2014: 43).

يتناول المبحث الثاني طبيعة القيادة السياسية في دولة الكويت من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: النخب السياسية ودورها في عملية التنمية.

المطلب الثاني: طبيعة القيادة السياسية في النظام السياسي في دولة الكويت.

المطلب الأول

النخب السياسية ودورها في عملية التنمية

بداية تجدر الإشارة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى وجود نخب سياسية في أي دولة، حيث يمكن إيجاز هذه الأسباب بما يلي:

1. لا يمكن لشخص واحد أن يحكم أو يقود مجتمعا"، مهما بلغت إمكانات هذا الشخص لأنه سيبقى عاجزا عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود من يدعمه من خلال فرض احترام أوامره وتنفيذها.
2. لا تستطيع الجماهير في أي دولة أن تحكم نفسها بنفسها فهي تبقى عاجزة عن ذلك، وتحتاج إلى طبقة تتمتع بصفات السلطة والقوة والنفوذ، ويكون بذلك وجود النخبة مظهرا تشترك فيه معظم المجتمعات والنظم السياسية حول العالم (ميشيل دنكن، 1980: 117).

ومهما كان تأثير هذه النخب، سلبيا أم إيجابيا، في تحقيق أهداف الجماهير، فإن الجماهير ليس أمامها سوى الخضوع لهذه النخب الأكثر فاعلية وقدرة على إدارة وصياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع والدولة في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية وغيرها (ليلة، 2006: 110).

ومفهوم النخبة السياسية، ينظر إليه عادة بدلالة الفئة الحاكمة (خضر، 1999: 234) ، التي يرتبط وجودها في تحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو علاقة القوة بين الحاكم والمحكومين (أبراش، 1998: 114).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد لمفهوم النخبة السياسية، إلا أن مجمل آراء المفكرين والباحثين الذين عكفوا على دراسة هذا المفهوم يبين بأنه يقصد به: المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالا متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، كما تخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبدل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به الدولة على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال أخرى وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل والمحتوي للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي وغيرها للمجتمع (الأسود، 1990: 438-450).

وبعبارة أخرى، فإن النخبة السياسية هي النخبة القائدة والمخططة لحركة المجتمع ومؤسسته الرئيسة (الدولة) بكل هياكلها ومسمياتها الفرعية (بو دبوز، 2005: 452).

أما وظائف النخبة السياسية، فإنها تتحدد من خلال القيام بأعباء التخطيط والقيادة وإدارة السلوك الإنساني على مستوى الدولة، وهو أمر بالغ الخطورة والأهمية نظرا لكونه يتعلق بالماضي واستيعاب تجاربه والاستفادة منها للتعامل مع الحاضر والعمل للمستقبل.

وعليه، تختلف الوظائف المناطة بالنخبة السياسية عن باقي النخب الأخرى في تكوين المجتمع، وهذه الوظائف تقوم بالأساس على إدراك النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، وتقوم النخبة السياسية بوظيفة التنسيق والمواءمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل

المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة، وحتى خارج هذا الإطار في بعض الأحيان، بهدف الوصول إلى صياغة مشتركة مناسبة موحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة (Bjola, 2000: 14).

وتعد النخبة السياسية محورا أساسيا من محاور عملية التنمية الشاملة التي تمثل مسعى ومطمح الجماهير في المجتمع وهياكل المؤسسات في الدولة، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجتمعات الدول النامية، إذ تمثل التنمية فيها محور الحياة واختصارا لأهدافها خصوصا في الجانب الاقتصادي والسياسي.

ويرى المجمعي بأن نجاح أو فشل النخبة السياسية في أداء مهامها أو دورها التنموي في مجتمع ما إنما يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من العوامل، يبرز من أهمها النضج السياسي لهذه النخبة وتماسكها وإدراكها لأهمية دورها في تحقيق التنمية من خلال توحيد الرؤى والتوجهات داخل المجتمع باتجاه تبني موقف موحد، وهذا الدور يعتمد على قوة الدولة ذاتها وإمكاناتها واستغلال هذه الإمكانات لتحقيق التنمية مثل التماسك القومي والوحدة الوطنية، كل ذلك يتطلب بالضرورة وجود عامل المرونة التي يجب أن تبديها النخب السياسية في الانفتاح والتعامل مع أنماط النخب الأخرى في الدولة مثل النخب الاقتصادية والثقافية والعسكرية، وأن تستوعبها وتوحد الفعل باتجاه إحداث التغيير التنموي المطلوب، كما يعتمد الدور التنموي للنخب السياسية على عوامل أخرى داخلية وخارجية اقتصادية واجتماعية وأمنية قد تسهم أو على العكس قد تعيق هذا الدور (المجمعي،2010: 151).

كما يتمثل دور النخبة السياسية في عملية التنمية في مساهمتها في التخطيط ورسم الأهداف العامة، على اعتبارها المؤسسة الأكثر علما ودراية وخبرة في إدارة شئون البلاد، بما تمتلكه من إمكانات ذاتية لا تتوفر في غيرها من طبقات المجتمع، فهي تشمل أكفأ الطاقات البشرية المؤثرة

في مجال عملها، مما يجعلها معنية بشكل رئيس في رسم الأهداف والسياسات العامة والتنموية للمجتمع، وهذا ما يظهر جليا في المراحل الكبرى لعملية التنمية الشاملة للدولة، وعليه، تتحدد أدوار النخبة السياسية في عملية التنمية في التعبئة الجماهيرية والتخطيط والتنفيذ والرقابة، وتذليل كل العقبات ومعالجة المشكلات التي قد تقف حجر عثرة أمام مسيرة التنمية (زايد والزبير،2008:52).

المطلب الثاني

طبيعة القيادة السياسية في النظام السياسي في دولة الكويت

لقد عرفت دولة الكويت البداية الحقيقية لوجود نظام سياسي فيها مع بداية عهد آل الصباح، هذه القيادة التي منحت دولة الكويت أرضا وشعبا الاستقرار على كافة الأصعدة، وظهرت في ظلها مكونات الوحدة السياسية، وقد بنيت القيادة السياسية الكويتية على البساطة والتسامح السياسي والمشاركة بين الحاكم والمحكوم في إدارة شؤون البلاد (فهمي، 2009: 56، العتيبي، 2013:40).

ولقد أرست القيادة السياسية الممثلة بآل الصباح في دولة الكويت عقب استقلالها عام 1961 قواعد الحكم المؤسسي، كما عملت على تحويل المجتمع الكويتي من مجتمع قبلي بسيط إلى مجتمع دولة لها نظام سياسي متكامل، يرتكز على ثلاثة سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما كان لدولة الكويت السبق في وضع أول دستور لها قياسا بدول منطقة الجزيرة العربية، وتأسيس مجلس الأمة الكويتي ليكون منبرا للديمقراطية في دولة الكويت.

وبالحديث عن دستور دولة الكويت، فقد صاغ هذا الدستور الضوابط والأطر العامة لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية، كما ضمن الحريات السياسية للمواطنين وحدد الأدوار والمهام بما يكفل تحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (مجلس الأمة الكويتي، 2009: 8).

ويعد دستور دولة الكويت الصادر عام 1962 م دستورا مكتوبا وجامدا، فإمكانية تعديله أو تنقيحه تحكمها شروط وإجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيدا من تلك المقررة في شأن القوانين العادية، ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه، وبذلك فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب (مجلس الأمة الكويتي، 2009: 33).

تجدر الإشارة إلى أن الدستور الكويتي قد عمل على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج، فأما النظام البرلماني، فقد تمثل في كون رئيس الدولة (أمير البلاد) غير مسؤول وذاته مصونة ولا تمس لأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه، فضلا عن الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات والتي تقيم تعاونا فيما بينها، أما أهم مظاهر النظام الرئاسي التي انعكست من الدستور الكويتي، فيمكن إيجازها بالنقاط التالية:

1. لم يأخذ الدستور على نحو مطلق بقاعدة النظام البرلماني التقليدي التي توجب اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان، بل أجاز اختيارهم من داخل وخارج البرلمان على حد سواء.
2. لا يحتاج تشكيل أي وزارة جديدة إلى ثقة مجلس الأمة، بل إلى ثقة رئيس الدولة (أمير البلاد).
3. لم ينص الدستور على إسقاط الوزارة كلها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة.
4. تكون مسؤولية الوزارة أمام رئيس الدولة (أمير البلاد)، فرئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير (مجلس الأمة الكويتي، 2009: 34).

ويتكون دستور دولة الكويت من (183) مادة ومذكرة تفسيرية، قسمت تلك المواد على خمسة أبواب أساسية هي:

- **الباب الأول: الدولة ونظام الحكم:** بين الدستور في بابه الأول ارتباط الكويت بالأمة العربية والإسلامية، كما أوضح بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع في البلاد، وأن نظام الإمارة وراثي في ذرية المغفور له الشيخ مبارك الصباح في المادة الرابعة، في حين بين بأن نظام

الحكم نظام ديمقراطي وأن السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا في المادة السادسة من الباب الأول (دستور دولة الكويت).

- **الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي:** حددت المادة (7) من هذا الباب من الدستور الكويتي عددا من المبادئ التي تشكل دعامات المجتمع الكويتي، وهي العدل والحرية والمساواة، كما حفظ الملكية الخاصة والأموال العامة في كل من المادة (16، 17، 18، 19)، مؤكدا على أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، مشيرا أيضا إلى أن الدولة تكفل تضامن المجتمع لتحمل الأعباء التي قد تنجم عن الكوارث أو المحن كما جاء في المادة (25) (دستور دولة الكويت).

- **الباب الثالث: الحقوق والواجبات العامة:** فصلت مواد هذا الباب من الدستور الكويتي كلا من حقوق وواجبات المواطنين، فأما الحقوق التي كفلها الدستور في مواد بابه الثالث (المواد أرقام 27-46) فهي:

1. الحق في اكتساب الجنسية وعدم جواز إسقاطها إلا بحدود القانون.
2. عدم جواز إبعاد المواطنين عن الكويت أو منعهم من العودة إليها.
3. تساوي الناس أمام القانون.
4. كفالة الحرية الشخصية.
5. عدم جواز القبض على أي إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل.
6. إقرار مبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، وأن العقوبة شخصية وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية).
7. حرية الاعتقاد وحرية الرأي والبحث العلمي والصحافة والمراسلات البريدية.

8. حرمة المساكن.

9. إلزامية التعليم ومجانيته والحق في اختيار العمل ونوعه.

10. حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية.

11. حرية التجمع والاجتماعات العامة والمواكب.

12. حرية مخاطبة السلطات العامة.

13. حظر تسليم اللاجئين السياسيين (دستور دولة الكويت).

أما واجبات المواطنين، فهي كما وردت في مواد الباب الثالث من الدستور أرقام (47–49):

1. الدفاع عن الوطن واجب مقدس، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين، ينظمه القانون.

2. أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.

3. مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت (دستور دولة الكويت).

- **الباب الرابع: السلطات:** حيث حددت مواد الباب الرابع من الدستور الكويتي السلطات واختصاصاتها، هذه السلطات قسمت إلى:

1. رئيس الدولة (أمير البلاد): الذي يتولى سلطاته من خلال وزرائه، ويعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، فضلا عن صلاحية رئيس الدولة في تعيين نائب عنه يمارس صلاحياته مدة غيابه خارج الدولة وذلك بأمر أميري، كما يكون لأمير البلاد الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها وإصدارها، وهو بذاته القائد الأعلى للقوات المسلحة وله صلاحية إعلان الحرب الدفاعية والحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، كما له الحق في إبرام المعاهدات بمرسوم شرط إبلاغ مجلس الأمة (دستور دولة الكويت).

2. **السلطة التشريعية:** يمثلها مجلس الأمة الذي يختص بالتشريع والرقابة على التنفيذ للقوانين، ولا يصدر قانون في البلاد إلا إذا أقره مجلس الأمة وصادق عليه الأمير، أما اختصاصات السلطة التشريعية بحسب ما جاء في الدستور الكويتي، فهي في الشؤون التشريعية التي تشمل مشروعات القوانين والمراسيم والمعاهدات، الشؤون السياسية التي تشمل بدورها القرارات وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء وطلبات المناقشة أو التحقيق وتلقي ومعالجة الشكاوى من المواطنين، في حين الاختصاص الثالث من اختصاصات السلطة التشريعية في الشئون المالية ، والتي تشمل مناقشة والمصادقة على الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية وإقرار ميزانية المجلس (دستور دولة الكويت).

3. **السلطة التنفيذية:** ممثلة بمجلس الوزراء، الذي يقوم برسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، وقد جرى العرف على أن يكون رئيس مجلس الوزراء هو ذاته ولي عهد البلاد، فهو بذلك لا يتولى أي وزارة ولا يطرح مجلس الأمة موضوع الثقة فيه، وبرغم ذلك، فإنه في حال كان رأي مجلس الأمة أن هناك عدم تعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، فقد يرفع المجلس هذا الرأي إلى أمير البلاد الذي بدوره يملك الحق في أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو إن يحل مجلس الأمة، وفي الحالة الأخيرة ، إذا قرر مجلس الأمة الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المعين اعتبر معتزلا من منصبه ومن تاريخ قرار المجلس وتشكل وزارة جديدة (دستور دولة الكويت).

وقد أورد الدستور اختصاصات السلطة التنفيذية، ومن أهمها:

- رسم السياسة العامة للبلاد.
- تنظيم المؤسسات العامة والهيئات وإدارة البلدية.
- إنشاء الضرائب وتحصيل الأموال العامة وحفظ أملاك الدولة.

– إعداد الميزانية السنوية للدولة وتقديم بيان عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل خلال كل دورة انعقاد عادية لمجلس الأمة.

– الرقابة المالية من خلال جهاز (ديوان المحاسبة) ومعاونة الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق المصروفات في حدود الميزانية.

– استثمار موارد الدولة وتنظيم الاحتكار وفقا للقانون.

– تنظيم العملة والمرتبات والتعويضات والإعانات.

– حفظ الأمن والسلام في الدولة وتنظيم الخدمة العسكرية وإعلان التعبئة العامة أو الجزئية (دستور دولة الكويت).

4. السلطة القضائية: نص الدستور على أن العدل والنزاهة أساس الملك وضمان الحقوق والحريات، كما كفلت مواد الدستور في بابه الرابع التقاضي بين الناس ، مبينا القانون والإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الاستقلال، ويعتمد التشريع في دولة الكويت على الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

وللقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبني صلاحياته (قانون تنظيم القضاء) ويعين القانون وفقا للدستور الجهة التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستور القوانين واللوائح، مع بيان صلاحياتها وإجراءات اتباعها، ويكفل القانون حق كل من الحكومة في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح (دستور دولة الكويت).

– **الباب الخامس: الأحكام العامة والأحكام المؤقتة:** بينت مواد الباب الخامس من الدستور الكويتي بعض الأحكام العامة والمؤقتة في قضايا عديدة، منها اقتراح تنقيح الدستور ، كما اقرت عدم جواز إجراء أي تعديل على صلاحيات أمير البلاد في فترة النيابة عنه، وعدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية (دستور دولة الكويت).

مما تقدم، يرى الباحث بأن بناء الدستور الكويتي كان متكاملا شاملا لكافة مناحي الحياة العامة والحياة السياسية، فقد تكاملت أركانه التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يخدم مصالح الشعب الكويتي ومن يسكن على أرض دولة الكويت، ومن الضرورة بمكان حين يجري إعداد خطط وبرامج تنموية في الدولة أن تكون بنودها متوافقة مع ما اقره المشرع الكويتي، وأن تكون التوجهات السياسية والتنموية ثابتة ثبات الدستور، ولعل هذه المسألة تبدو في حد ذاتها معضلة تواجه صناع القرار التنموي في دولة الكويت، فهناك الكثير من أوجه القصور في رسم وتنفيذ سياسات التنمية وخططها نظرا لعدم إيفائها بما أقره الدستور من عدالة اجتماعية ومحاسبة للمسؤولين.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

ان البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة بيانات سردية لأن الأداة المستخدمة لجمع البيانات هي المقابلة، حيث تم طرح الأسئلة المفتوحة على عينة الدراسة، ونظرا لطبيعة البيانات التي تم جمعها فإن الباحث لن يتمكن من استخدام التحليل الإحصائي. لذلك سوف يتم تحليل البيانات بالاعتماد على استراتيجيات التحليل النوعي، وتتطلب هذه العملية تقسيم التحليل إلى موضوعات.

أولا: تحليل البيانات النوعية

اتبعت الدراسة سلسلة من العمليات من أجل ضمان مصداقية نتائج الدراسة. وتشتمل العمليات على تنظيم البيانات التي تم جمعها من خلال تقسيمها إلى عدة موضوعات بناء على أسئلة الدراسة ومن ثم تقسيم كل موضوع الى مجموعة من الرموز من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة.

1. تنظيم البيانات التي تم جمعها:

تم تنظيم البيانات من خلال تقسيمها إلى عدة موضوعات ومن ثم تقسيم كل موضوع إلى عدة رموز، كما يوضح الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): تقسيم بيانات الدراسة

الموضوعات	أسئلة المقابلات
ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت	1، 2
أدوار القيادات السياسية في تخطيط سياسات التنمية وتنفيذها في دولة الكويت	3، 4، 7
معوقات القيادات السياسية في تنفيذ الخطط التنموية للفترة 2010–2014 في دولة الكويت	8، 9،11، 15، 16، 17، 18
العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين القادة السياسيين وتحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت	5، 6، 13، 14
مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط	10، 12

يبين الجدول رقم (1) أعلاه الموضوعات التي تم تقسيمها بالاعتماد على أسئلة الدراسة وأسئلة المقابلات الملائمة لهذه الموضوعات.

وبالنسبة للموضوع الأول " ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت"، يوضح الجدول التالي (2) الرموز المحتواه في هذا الموضوع والمعاني المتعلقة بهذه الرموز:

جدول رقم (2): الرموز والمعاني المحتواه في موضوع ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت

ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت للسؤال الأول والثاني	
الرمز	**المعنى**
معايير تقييم نجاح التخطيط	تشير النصوص إلى معايير تقييم نجاح التخطيط في أية مؤسسة.
دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط	تشير النصوص إلى دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط وتصحيح الأخطاء التي تقع في التخطيط.

يوضح الجدول رقم (2) أعلاه موضوع " ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت" يشتمل هذا الجدول على رمزين ومعانيهما، الرمز الأول هو معايير تقييم نجاح التخطيط والرمز الثاني هو دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط.

وبالنسبة للرمز الأول، تم تنظيم الإجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع ، وتوضح الجداول التالية (3-أ، 3-ب، 3- ج، 3-د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على:

" ما معايير تقييم نجاح التخطيط في أية مؤسسة أو مجتمع أو دولة ؟"

جدول رقم (3-أ): بيانات الرمز الأول: معايير تقييم نجاح التخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

الرقم	معايير تقييم نجاح التخطيط الإجابة
1	معايير التقييم تقاس أولا بوجود أهداف محددة التنفيذ بتاريخ أو فترة زمنية، ولا بد من وجود أجهزة قادرة على تنفيذ هذه الأهداف، ولا بد من توافر الموارد البشرية والمادية التي تسمح بتحقيق الأهداف، ودون وجود هذه العناصر يكون من الصعب تحديد معايير تقييم، فهذه العناصر تشكل أسس معايير تقييم أي خطة تنموية.
2	تتمثل المعايير بما يلي: – المنهجية العلمية في تحديد المشاكل التي تستهدفها الخطط. – معالجة واقعية للأهداف. – التحديد الكمي والنوعي للأهداف الواردة في الخطط. – توافر القدرات والإمكانات الإدارية والبشرية والمادية.
3	هناك معايير تفصيلية ولكن المعيار العام هو النجاح على أرض الواقع في تحقيق الأهداف المحددة في الخطط.
4	– وضع خطة قابلة للتنفيذ. – استخدام الموارد البشرية والمادية المتوافرة بشكل مناسب. – تحقيق نتائج التخطيط وفقا للمشاريع والأهداف الموضوعة. – الجدولة الزمنية والتنفيذ حسب الوقت المحدد.
5	وضوح الأهداف وأن تكون ملموسة التأثير في الواقع.
6	– التطبيق الفعلي لأهداف الخطة التنموية على أرض الواقع – وجود الإمكانات المادية والبشرية القادرة على تحمل المسئولية وتنفيذ المهام المحددة لتحقيق الأهداف.
7	– وضع خطط قابلة للتنفيذ – تكون واقعية. – وجود أجهزة أو جهات قادرة على تنفيذ الأهداف الموضوعة في الخطة ، بما تتكون منه هذه الأجهزة والجهات من قدرات بشرية ومادية ، وما تختص به سواء من تنفيذ او رقابة على الأداء ومعالجة الانحراف في أي مرحلة من مراحل تنفيذ الأهداف الموضوعة في الخطة.

يتضح من الجدول رقم (3-أ) أن آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت قد تنوعت في تحديد معايير تقييم نجاح التخطيط التنوي، ويمكن حصرها وفق الجدول التالي (3-أ-1) الذي يمثل النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة المذكورة حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي.

جدول رقم (3–أ–1): النسب المئوية والتكرارات لتوزيع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة كلية العلوم في جامعة الكويت حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي

المعيار	التكرار	النسبة المئوية
واقعية الخطط	4	57.1
توافر الإمكانات المادية والبشرية	5	71.4
تحديد فترة التنفيذ والوفاء بها	2	28.6
قابلية تنفيذ الخطط	1	14.3
وضوح الأهداف وتأثيرها في الواقع	3	42.9

جدول رقم (3–ب): بيانات الرمز الأول: معايير تقييم نجاح التخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

معايير تقييم نجاح التخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	– التطبيق الفعلي لأهداف الخطة التنموية على أرض الواقع. – المتابعة الدقيقة لمراحل التنفيذ والمحاسبة.
2	– نسبة تحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل. – الرضا الوظيفي للعاملين والمنتسبين لأجهزة الدولة أو المؤسسة.
3	– النتائج الفعلية للخطط. – توافق الإمكانات البشرية والمادية المتاحة مع متطلبات التنفيذ. – الجدولة الزمنية ومدى النجاح في تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة.
4	كل خطة لها معايير خاصة بها، ولكن المعايير العامة تعتمد بشكل كبير على نجاح الخطة في الواقع، ونسبة تحقيق الأهداف في الواقع إلى الأهداف الموضوعة في الخطة.
5	أن تكون الأهداف الموضوعة في الخطة مناسبة للاحتياج الفعلي سواء لأي مؤسسة أو دولة.
6	مواكبة التطورات الحديثة للتنمية وربطها بوضع الأهداف مع ضرورة أن تتفق هذه الأهداف والإمكانات المتاحة للدولة أو المؤسسة.
7	مطابقة الأهداف الموضوعة في الخطة لما يحتاجه الواقع الفعلي في الدولة.

يتضح من الجدول رقم (3–ب) أن آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت قد تنوعت في تحديد معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي، ويمكن حصرها وفق الجدول التالي (3–ب–1) الذي يمثل النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة المذكورة حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي.

جدول رقم (3-ب-1): النسب المئوية والتكرارات لتوزيع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي

المعيار	التكرار	النسبة المئوية
التطبيق الفعلي للأهداف	3	42.9
المتابعة والرقابة والمحاسبة	1	14.3
الرضا الوظيفي لدى العاملين	1	14.3
توافر الإمكانيات المادية والبشرية	1	14.3
ملاءمة الأهداف للاحتياج الفعلي	2	28.6
تحديد فترة التنفيذ والوفاء بها	1	14.3
مواكبة التطورات الحديثة للتنمية بما يتفق مع الإمكانات المتاحة للدولة	1	14.3

جدول رقم (3-ج): بيانات الرمز الأول: معايير تقييم نجاح التخطيط المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

معايير تقييم نجاح التخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	- مدى المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة بمعنى تحقيق مستوى دخل يغطي الاحتياجات الأساسية وهي (التعليم، الصحة). - المشاركة في اتخاذ القرارات. - المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية. - تحقيق مستوى مقبول في توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع المختلفة. - تنويع مصادر الدخل القومي.
2	- مؤشرات اقتصادية واجتماعية تخص نمو الاقتصاد وتنويع مصادره. - تطوير وتوزيع الدخل بين الأفراد. - تحسين وضع البطالة ونسبة الفقر.
3	التخطيط أداة وليس هدف لتحقيق الأهداف الموضوعة مثل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يقاس نجاح التخطيط بمدى تحقيق الأهداف الموضوعة على أرض الواقع.
4	- معالجة مشكلة البطالة. - تحسين مستوى الدخل الفردي والقومي. - تنويع مصادر الدخل القومي. - الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
5	قابلية تنفيذ الأهداف المخطط لها على أرض الواقع، وضرورة أن تكون الإمكانات المادية والبشرية كافية لتحقيق تلك الأهداف.

يتضح من الجدول رقم (3-ج) أن آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد عكست جملة من معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي، التي يمكن حصرها وفق الجدول التالي (3-ج-1) الذي يمثل النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة المذكورة حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي.

جدول رقم (3-ج-1): النسب المئوية والتكرارات لتوزيع آراء عينة خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي

المعيار	التكرار	النسبة المئوية
تحقيق تنمية مستدامة	1	20
المحافظة على البيئة والموارد المتاحة	2	40
تحقيق مستوى دخل مناسب للفرد	4	80
نمو الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي	3	60
الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	3	60
قابلية تنفيذ الخطط في الواقع	2	40

جدول رقم (3-د): بيانات الرمز الأول: معايير تقييم نجاح التخطيط المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

الرقم	الإجابة
	معايير تقييم نجاح التخطيط
1	- أن يكون التخطيط مبينا على أساس علمي. - يكون واقعيا وقابلا للتنفيذ. - يكون متسقا مع خصائص المجتمع أو الدولة.
2	مدى تحقيق الخطة للأهداف والسياسات التي بنيت عليها.

يعرض الجدول رقم (3-د) لآراء عينة الخبراء في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط التي عكست جملة من معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي يمكن حصرها وفق الجدول التالي (3-د-1) الذي يمثل النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة المذكورة حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي.

جدول رقم (3-د-1): النسب المئوية والتكرارات لتوزيع آراء عينة خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت حول معايير تقييم نجاح التخطيط التنموي

المعيار	التكرار	النسبة المئوية
التخطيط المبني على أسس علمية	1	50
قابلية تنفيذ الخطط في الواقع	1	50
تحقيق الخطط للأهداف والسياسات	1	50

وبالنسبة للرمز الثاني " دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط "، تم تنظيم الإجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع وتوضح الجداول التالية (4-أ، 4-ب، 4- ج، 4-د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على:

" هل قامت القيادة السياسية الكويتية بدورها الفاعل في عملية التخطيط ؟"

جدول رقم (4-أ): بيانات الرمز الثاني: دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	لا يوجد وضوح في عمل أو دور القيادة السياسية الكويتية في ذلك.
2	لا يوجد وضوح في عمل القيادة السياسية في عملية التخطيط.
3	لا.
4	أعطت توجيهات وحثت على ذلك، من خلال اجتماعات عديدة وتوجيهات من مجلس الوزراء ولكن ينقص ذلك المحاسبة الفعلية وتقييم نتائج التخطيط بشكل علمي صحيح.
5	لا.
6	لا.
7	هناك توجه ولكن ينقصه المتابعة من أجل تنفيذ التوصيات .

يتضح من الجدول رقم (4-أ) أن معظم آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت قد عكست نتائج سلبية من دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط، والجدول التالي (4-أ-1) يمثل النسب المئوية والتكرارات لإجابات أفراد العينة المذكورة حول دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط.

جدول رقم (4-أ-1): النسب المئوية والتكرارات لتوزيع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة كلية العلوم في جامعة الكويت حول دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط

المعيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم قامت بدور بالتوجيه ولكن ينقص متابعة التنفيذ	2	28.6
لا	5	71.4

جدول رقم (4–ب): بيانات الرمز الثاني: دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

دور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا أعلم
2	لا
3	لا أعلم
4	لا
5	لا
6	لا
7	لا أعلم

يتضح من الجدول رقم (4–ب) سلبية آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كليـة العلـوم الاجتماعيـة – جامعـة الكويـت، والجـدول التـالي (4–ب–1) يمثـل النسـب المئويـة والتكرارات لإجابات أفراد العينة المذكورة حول دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط.

جدول رقم (4–ب–1): النسب المئوية والتكرارات لتوزيع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا	4	57.14
لا اعلم	3	42.86

جدول رقم (4–ج): بيانات الرمز الثاني: دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا
2	لا
3	لا
4	لا
5	لا

يتضح من الجدول رقم (4–ج) أن إجابات عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد جاءت نافية بالإجماع لدور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط، بنسبة 100%.

جدول رقم (4-د): بيانات الرمز الثاني: دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

دور القيادة السياسية الكويتية في عملية التخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم بشكل نسبي
2	نعم إلى حد ما

يعرض الجدول رقم (4-د) لآراء عينة الخبراء في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط التي عكست قيام القيادة السياسية الكويتية بدور نسبي في عملية التخطيط، بنسبة 100%.

وفيما يتعلق بالموضوع الثاني" أدوار القيادات السياسية في تخطيط سياسات التنمية وتنفيذها في دولة الكويت "، يوضح الجدول التالي الرموز المحتواه في هذا الموضوع والمعاني المتعلقة بهذه الرموز.

جدول رقم (5): الرموز والمعاني المحتواه للموضوع الثاني: أدوار القيادات السياسية في تخطيط سياسات التنمية وتنفيذها في دولة الكويت

أدوار القيادات السياسية في تخطيط سياسات التنمية وتنفيذها في الكويت للسؤال الثالث والرابع والسابع	
الرمز	**المعنى**
وجود أمانه عامة أو إدارة	يشير النص إلى أثر وجود أمانه عامة أو إدارة تعنى بالتخطيط على التأكد من نجاح الخطط .
النتاجات البحثية	يشير النص إلى النتاجات البحثية المتعلقة بموضوع التنمية وسياسات التخطيط التنموي في دولة الكويت ومدى الاستعانة بهذه النتاجات.
دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط	يشير النص إلى دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في اقتراح الخطط ومتابعة الأداء في مختلف المؤسسات في الدولة وتقييم الأداء والتدخل في حال حدوث القصور والخلل.

يوضح الجدول رقم (5) موضوع " أدوار القيادات السياسية في تخطيط سياسات التنمية وتنفيذها في دولة الكويت " يشتمل هذا الجدول على ثلاثة رموز ومعانيهما، الرمز الأول هو وجود أمانة عامة أو إدارة والرمز الثاني هو النتاجات البحثية، والرمز الثالث دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط.

وبالنسبة للرمز الأول (وجود أمانة عامة أو إدارة)، تم تنظيم الإجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (6–أ، 6–ب، 6– ج، 6–د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على:

" **هل يعد وجود أمانة عامة أو إدارة تعنى بالتخطيط كافيا للتأكد من نجاح التخطيط ؟**"

جدول رقم (6–أ): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثاني: وجود أمانة عامة أو إدارة المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

وجود أمانة عامة أو إدارة	
الرقم	**الإجابة**
1	لا
2	نعم، وجودها أساسي ولكن يجب وجود جهاز رقابة على التنفيذ يشارك الأمانة في المتابعة والمحاسبة.
3	لا
4	لا
5	لا
6	لا
7	لا، ويجب وجود جهاز رقابي لمتابعة التنفيذ.

يوضح الجدول رقم (6–أ) آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت حول مدى كفاية وجود أمانة عامة أو إدارة للتخطيط، حيث بينت إجابات افراد العينة أن وجود أمانة عامة أو إدارة للتخطيط غير كاف، وجاءت تلك الإجابات بالإجماع (لا) بنسبة 100%.

جدول رقم (6–ب): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثاني: وجود أمانة عامة أو إدارة المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

وجود أمانة عامة أو إدارة	
الرقم	**الإجابة**
1	لا
2	لا
3	لا
4	لا
5	لا
6	لا
7	لا

يتضح من الجدول رقم (6-ب) أن جميع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت جاءت سلبية بالنسبة لمدى كفاية وجود أمانة عامة أو إدارة للتخطيط، تمثلت تلك الإجابات ب"لا" لجميع افراد العينة، بنسبة 100%.

جدول رقم (6-ج): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثاني: وجود أمانة عامة أو إدارة المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

وجود أمانة عامة أو إدارة	
الرقم	**الإجابة**
1	لا
2	لا
3	وجودها إيجابي
4	لا
5	وجودها إيجابي

يتضح من الجدول رقم (6-ج) أن آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد جاءت أغلبها نافية لمدى كفاية وجود أمانة عامة أو إدارة للتخطيط (لا) بنسبة 60% مقابل 40% من الإجابات التي أفادت بإيجابية وجود الأمانة العامة للتخطيط.

جدول رقم (6-د): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثاني: وجود أمانة عامة أو إدارة المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

وجود أمانة عامة أو إدارة للتخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	لا
2	لا

الجدول رقم (6-د) يبين ان آراء عينة الخبراء في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط تجاه مدى كفاية وجود أمانة عامة أو إدارة للتخطيط كانت بالجواب "لا" بنسبة 100%.

وبالنسبة للرمز الثاني (النتاجات البحثية)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع وتوضح الجداول التالية (7–أ، 7–ب، 7–ج، 7–د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرابع الذي ينص على:

" إن كانت هناك نتاجات بحثية حول موضوع التنمية وسياسات التخطيط التنموي في دولة الكويت، فهل تم الاستعانة بما جاء بها من حقائق وتوصيات؟ إن كان الجواب لا فلماذا؟"

جدول رقم (7–أ): بيانات الرمز الثاني في الموضوع الثاني: النتاجات البحثية المجمعة من أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

النتاجات البحثية	
الرقم	الإجابة
1	لم تؤخذ نتائج البحوث والدراسات بعين الاعتبار
2	لا أعلم
3	لا أعلم
4	لا أعلم
5	لم تؤخذ نتائج البحوث والدراسات بعين الاعتبار
6	لا أعلم
7	لا أعلم

أظهرت نتائج الجدول أعلاه (7–أ) أن معظم أفراد العينة ليس لديهم أي معلومة أكيدة حول مسألة الاستفادة من البحوث العلمية والدراسات حول التخطيط، فقد تبين أن ما نسبته (71.4%) من الإجابات كانت "لا أعلم"، والنسبة المتبقية (28.6%) كانت " لم تؤخذ نتائج الدراسات والبحوث بعين الاعتبار"، ولم يتم تحديد الأسباب وراء ذلك.

جدول رقم (7–ب): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثاني: النتاجات البحثية المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

النتاجات البحثية	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم إلى حد ما
2	لا يستعان بها لأن اختيار الأفراد يتم على أساس ومعايير شخصية، مثل الانتماءات السياسية والحظوة الشخصية لدى أصحاب القرار.
3	لا يتم الاستعانة بنتائج الدراسات.
4	لا يستعان بها.
5	لا ، لأسباب قد تعود إلى الانتماءات السياسية أو ربما لأن النتائج والتوصيات تحتاج إلى خطط أخرى لتنفيذها وهذا يأخذ وقتا طويلا.
6	لا
7	لا

يوضح الجدول رقم (7–ب) آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول النتاجات البحثية ومدى الاستفادة منها في التخطيط، حيث بين بعض أفراد العينة الاسباب التي تقف وراء عدم الاستعانة بتلك النتاجات البحثية في عملية رسم الخطط التنموية، على أن ما نسبته (90 %) من الإجابات قد أكدت عدم الاستعانة بالنتاجات البحثية في عملية التخطيط.

جدول رقم (7–ج): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثاني: النتاجات البحثية المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

النتاجات البحثية	
الرقم	**الإجابة**
1	لم ينظر لها بعين الاعتبار
2	لا أعلم
3	لا أعلم
4	لا يستعان بها
5	لا يستعان بها لأنها لا تماشي الواقع الفعلي وصعبة التنفيذ.

يتضح من الجدول رقم (7–ج) أن بعض آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد عكست عدم الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات، مع توضيح بعض الاسباب التي تقف وراء ذلك، بنسبة 60% مقابل 40% من الإجابات التي جاءت "لا أعلم" إن كان هناك استعانة بالنتاجات البحثية.

جدول رقم (7–د): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثاني: النتاجات البحثية المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

النتاجات البحثية	
الرقم	الإجابة
1	هناك الكثير من الدراسات تم أخذ توصياتها بعين الاعتبار عند إعداد الخطط، ولكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار عند التنفيذ نظرا لعدم تطابقها مع او مناسبتها للتنفيذ في فترة تنفيذ الخطة.
2	تؤخذ بعين الاعتبار جزئيا.

الجدول رقم (7–د) يبين ان آراء عينة الخبراء في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط تجاه الاستفادة من النتاجات البحثية كانت إيجابية، بمعنى أنها تؤخذ بعين الاعتبار بشكل جزئي.

وبالنسبة للرمز الثالث (دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع وتوضح الجداول التالية (8–أ، 8–ب، 8–ج، 8–د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال السابع الذي ينص على:

" **هل قامت الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت بدورها المطلوب في التخطيط؟**"

جدول رقم (8-أ): بيانات الرمز الثالث في الموضوع الثاني: دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط المجمعة من عينة اعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	لا
2	نعم، قام المجلس الأعلى للتخطيط من خلال الأمانة العامة باقتراح الخطط ومتابعة الأداء.
3	نعم، كمراقب خارجي، فالأمانة جهاز تنفيذي، وتشكيل المجلس الأعلى للتخطيط يعيق عملية التخطيط السليم لكثرة التدخلات وتشتت الجهات المشرفة على التخطيط.
4	نعم، تقوم الأمانة بدور المتابعة والتنسيق بين المجلس الأعلى للتخطيط والجهات الحكومية، ولكن دورها غير فاعل لأنها لا تملك سلطة الإلزام أو المحاسبة، مما جعل دورها غير فاعل وتحتاج الأمانة تعديلا في آليات عملها.
5	نعم قامت الأمانة بدورها ولكن المشكلة في الحكومة التي لا تعير اهتمام بأي توصيات أو مقترحات تعرضها الأمانة.
6	نعم، قامت بدورها الى حد ما في الإعداد وتقديم الاقتراحات والحلول ولكن لم ينفذ منها شيء بسبب موقف الحكومة.
7	لا يعتبر دورا فاعلا.

يوضح الجدول رقم (8-أ) آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت حول مدى فاعلية دور الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، حيث بينت إجابات افراد العينة تفاوتا في هذه المسألة، وجاءت الإجابات النافية بنسبة 28.6 %، في حين أن الإجابات المؤكدة للدور الموضحة لبعض الاسباب وراء تقييد دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط كانت نسبتها 71.4%.

جدول رقم (8-ب): بيانات الرمز الثالث في الموضوع الثاني: دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

دور الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا
2	لا، الدور ضعيف
3	لا
4	لا يوجد دور فاعل
5	لا يوجد دور فاعل
6	لا أعتقد
7	لا يوجد دور فاعل

يتضح من الجدول رقم (8-ب) أن جميع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت جاءت بالرد (لا) بالنسبة لدور الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، ، بنسبة 100%

جدول رقم (8-ج): بيانات الرمز الثالث في الموضوع الثاني: دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

دور الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا أعلم
2	لا أعلم
3	لا يوجد دور فاعل
4	لا أعلم
5	لا أعلم

يتضح من الجدول رقم (8-ج) عدم وجود آراء واضحة لعينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حيث جاءت معظم إجاباتهم (لا أعلم) بنسبة 80% في حين أجاب فرد واحد من أفراد العينة بـ"لا" حول الدور الذي تقوم به الأمانة العامة لمجلس الأعلى للتخطيط.

جدول رقم (8-د): بيانات الرمز الثالث في الموضوع الثاني: دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم
2	نعم

الجدول رقم (8-د) يبين ان آراء عينة الخبراء في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط تجاه مدى فاعلية دور الأمانة العامة لمجلس الأعلى للتخطيط كانت بالجواب "نعم"/ بنسبة 100%.

وفيما يتعلق بالموضوع الثالث" معوقات القيادات السياسية في تنفيذ الخطط التنموية للفترة 2010-2014 في دولة الكويت "، يوضح الجدول التالي (9) الرموز المحتواه في هذا الموضوع والمعاني المتعلقة بهذه الرموز:

جدول رقم (9): الرموز والمعاني المحتواه في الموضوع الثالث: معوقات القيادات السياسية في تنفيذ الخطط التنموية للفترة 2010-2013 في دولة الكويت

معوقات القيادات السياسية في تنفيذ الخطط التنموية للفترة 2010-2013 في دولة الكويت للأسئلة (8 ، 9، 11، 15، 16، 17،18)	
الرمز	**المعنى**
عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة	يشير النص الى الاثار السلبية لعدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية في الحكومة.
وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة	يشير النص الى أثر وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية على التخطيط.
المعوقات والتحديات	يشير النص الى المعوقات والتحديات التي ادت الى فشل الخطط التنموية في الكويت.
قلة الاهتمام بمجالات وانشطة البحث العلمي	يشير النص الى اثر قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي بدولة الكويت على معالجة الخلل في الخطط التنموية.
تداخل الاختصاص	يشير النص الى أثر تداخل الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية على ضعف أداء الخطط التنموية.
تشتت مصادر البيانات	يشير النص الى اثر تشتت مصادر البيانات بسبب تعدد المنهجيات على قياس مؤشرات التنمية.
تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي	يشير النص الى اثر تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي الناتج عن اندماج السكان غير المواطنين لاتخاذ القرار التنموي ورسم السياسات التنموية.

يوضح الجدول رقم (9) موضوع " معوقات القيادات السياسية في تنفيذ الخطط التنموية للفترة 2010-2013 في دولة الكويت". يشتمل هذا الموضوع على سبعة رموز ومعانيها، وهي: عدم

الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة و وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة والمعوقات والتحديات وقلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي وتداخل الاختصاص وتشتت مصادر البيانات.

وبالنسبة للرمز الاول (عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع وتوضح الجداول التالية (10–أ، 10–ب، 10–ج، 10–د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الثامن والذي ينص على:

"ما الآثار السلبية لعدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة، وبخاصة في وزارات الخدمة والتنمية؟"

جدول رقم (10–أ): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثالث: عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة	
الرقم	**الإجابة**
1	له آثار سلبية ، ومنها تعطل تنفيذ الخطط وتعطل أخذ القرار بالتنفيذ.
2	– تعيق الاستمرار في جهود التنمية – تحول دون وجود محاسبة لازمة عن أي خطأ.
3	الاستقرار السياسي مهم جدا وعدم وجوده يعيق التخطيط ويجعل مسألة المحاسبة لا يمكن تنفيذها.
4	كل وزير او مسئول يلقي اللوم في القصور على ما سبقه، ولا يوجد وقت للمحاسبة.
5	لا تؤثر، فالعمل في أي وزارة يجب أن يمشي دون تعطيل حتى وإن غادر الوزير وأتى وزير غيره.
6	عدم وجود استقرار سياسي يعيق التخطيط ويجعل مسألة المحاسبة لا يمكن تنفيذها.
7	الاستقرار السياسي مهم جدا لنجاح الخطط.

أظهرت نتائج الجدول رقم (10–أ) تفاوتا في آراء العينة من حيث تأثير عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة على عملية التخطيط التنموي ، والجدول التالي (10–أ–1) يبين الإجابات وتكراراتها والنسب المئوية.

جدول رقم (10–أ–1): إجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت عن تأثير عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة على عملية التخطيط التنموي

مدى التأثير	التكرار	النسبة المئوية
تعطل تنفيذ الخطط والاستمرار في التنمية.	5	71.4
عدم وجود فرصة كافية للمحاسبة عن الخطأ.	4	57.1
لا تؤثر، فالعمل في أي وزارة يجب أن يمشي دون تعطيل حتى وإن غادر الوزير وأتى وزير غيره.	1	14.2

جدول رقم (10–ب): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثالث: عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة	
الإجابة	**الرقم**
يؤثر سلبا	1
تأثير سلبي، من خلال غياب البرامج المتكاملة والتحول في اتخاذ القرارات إلى اجتهادات شخصية.	2
يؤثر سلبا ويعيق تنفيذ الخطط.	3
يؤثر، حيث لا يوجد فرصة كافية للمحاسبة عن الخطأ.	4
لا يحقق أي نتيجة مطلوبة للتنمية.	5
يؤثر عدم ثبات القرار السياسي على التنمية.	6
يؤثر سلبا ويعيق تنفيذ الخطط.	7

يوضح الجدول رقم (10–ب) إجماع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول تأثير عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة على عملية التخطيط ونجاح خطط التنمية ووجود وقت كافي للمحاسبة عن الخطأ، وبهذا تكون نسبة الإجابات (100%) حول تأثير عدم الاستقرار الوزاري السياسي على التنمية والتخطيط.

جدول رقم (10–ج): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثالث: عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

النتاجات البحثية	
الإجابة	**الرقم**
لا يجب أن يؤثر، والحل لا بد من استمرار الدورة الوزارية اربعة سنوات لتكون متسقة مع الخطة الخمسية، وفي حال حدوث تغيير وزاري لا بد من الاستمرار في الإطار المؤسسي للخطط وتنفيذها وعدم تأثرها بالتغييرات الوزارية.	1
يؤثر من خلال غياب التنسيق بين الوزارات وتعطيل خطط التنمية.	2
يفترض بالعمل التخطيطي ان يكون مؤسسيا مستقلا ولا يرتبط أو يتأثر بالتغيير الوزاري أو الحكومي.	3
يعيق تنفيذ الخطط ولا يسمح بالوقت الكافي لمحاسبة المسئولين عن الخطا أو القصور.	4
يعيق تنفيذ الخطط.	5

يتضح من الجدول رقم (10–ج) أن بعض آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد بينت أنه لا يجب ان يتأثر سير العملية التنموية وتنفيذ الخطط بالتغيير الوزاري، فالتخطيط مسألة مستقلة وكانت نسبة هذه الإجابات (40%)، مقابل (60%) من الإجابات التي جاءت مؤكدة على التأثير السلبي لعدم الاستقرار الوزاري على عملية التخطيط وخطط التنمية.

جدول رقم (10–د): بيانات الرمز الأول من الموضوع الثالث: عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

النتاجات البحثية	
الرقم	**الإجابة**
1	يؤثر، حيث يظهر الضعف النسبي للمؤسسات المشرفة والمسئولة عن الخطط وتنفيذها.
2	يعرقل عملية التنفيذ.

الجدول رقم (10–د) يعكس تأكيد آراء عينة الخبراء في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط لتأثير عدم الاستقرار الوزاري على عملية التخطيط وتنفيذ الخطط التنموية.

وبالنسبة للرمز الثاني (وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع وتوضح الجداول التالية (11–أ، 11–ب، 11–ج، 11–د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال التاسع والذي ينص على:

" **اذا تأكد وجود خلل او عدم التزام مؤسسة رسمية في الدولة بمتطلبات التنمية، ما دور القيادة السياسية في محاسبة تلك المؤسسة؟**"

جدول رقم (11-أ): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثالث: وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية	
الرقم	الإجابة
1	هناك قوانين ولكنها غير مفعلة ولا يوجد محاسبة لأي مسئول.
2	لا يوجد دور فعال للقيادة السياسية في هذا الموضوع.
3	لا يوجد.
4	هناك قوانين ولكنها غير مفعلة ولم يتم محاسبة أي مسئول.
5	لا يوجد.
6	لم نسمع بمحاسبة أي مسئول فيما يتعلق بالتنمية ومشكلات تنفيذ الخطط لا زالت قائمة دون محاسبة حقيقية.
7	لا يوجد دور فعال في المحاسبة.

أظهرت نتائج الجدول رقم (11-أ) إجماعا في آراء العينة من حيث عدم وجود دور فعال للقيادة السياسية في محاسبة المسئولين عن الفشل أو الخطا في عملية التنمية ، وبهذا تكون نسبة الإجابات المبيئنة لعدم فاعلية دور القيادة السياسية هي 100% لأفراد هذه العينة.

جدول رقم (11-ب): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثالث: وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

وجود خلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية	
الرقم	الإجابة
1	لا يوجد
2	لا يوجد
3	لا يوجد دور حقيقي.
4	لا يوجد.
5	لا يوجد.
6	لا يوجد.
7	لا يوجد.

يوضح الجدول رقم (11-ب) إجماع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول وجود دور نسبي للقيادة السياسية في محاسبة المسؤولين عن الخلل أو الخطا في عملية التنمية وتنفيذ متطلباتها، وبهذا تكون نسبة الإجابات

(100%) وهي متفقة مع إجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

جدول رقم (11-ج): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثالث: وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

وجود خلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية	
الرقم	**الإجابة**
1	لا جواب
2	لا يوجد
3	لا يوجد
4	لا يوجد
5	لا يوجد

يتضح من الجدول رقم (11-ج) ايضا إجماع آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول دور القيادة السياسية النسبي في محاسبة المسئولين في أي مؤسسة عن أي خلل أو خطا في متطلبات التنمية بما نسبته (80%) مقابل (20%) من الإجابات التي جاءت مؤكدة على التأثير السلبي لعدم الاستقرار الوزاري على عملية التخطيط وخطط التنمية.

جدول رقم (11-د): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الثالث: وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة بمتطلبات التنمية المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

النتاجات البحثية	
الرقم	**الإجابة**
1	تقوم النيابة العامة بعمل تقارير متابعة أداء للمسئولين ومن ثم رفعها للقيادات السياسية لاتخاذ الإجراء اللازم لمحاسبة الجهات غير الملتزمة.
2	دور نسبي

من الجدول رقم (11-د) يظهر أن احد المجيبين عن هذا السؤال قد أوضح وجود دور فاعل من خلال مراحل معينة تمر بها مسألة المحاسبة، في حين يرى المجيب الآخر أنه لا يوجد دور فاعل للقيادة السياسية في المحاسبة عن الخطا أو التقصير.

وبالنسبة للرمز الثالث (المعوقات والتحديات)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (12-أ، 12-ب، 12-ج، 12-د) البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الحادي عشر الذي ينص على:

" **في ضوء التجارب بدولة الكويت في مجال التخطيط التنموي، ما اكثر التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق اهداف الخطط التنموية بدولة الكويت وأدت إلى فشل معظمها؟**"

جدول رقم (12-أ) بيانات الرمز الثالث من الموضوع الثالث: المعوقات والتحديات المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

المعوقات والتحديات	
الرقم	**الإجابة**
1	- التغيير الوزاري. - عدم توافر الإمكانات المادية والبشرية بالحجم الذي يحقق الأهداف في كل خطة.
2	- عدم التوعية ونشر المعلومات حول الخطط وأهدافها لاستطلاع الراي الشعبي والمجتمعي. - الافتقار إلى الخبرات اللازمة.
3	الفساد الإداري والسياسي.
4	- ضعف المحاسبة والمساءلة. - ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية. - عدم توافر الموارد اللازمة.
5	السرقات والاعتداء على المال العام- أي الفساد.
6	- ضعف المحاسبة والمساءلة. - ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.
7	عدم توافر الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاهداف.

أظهرت نتائج الجدول رقم (12-أ) تفاوتا في آراء العينة حول المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية والتخطيط التنموي في دولة الكويت ، والجدول التالي (12-أ-1) يبين تلك المعوقات والتحديات وتكراراتها والنسب المئوية كما جاءت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

جدول رقم (12-أ-1): إجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت حول معوقات وتحديات التخطيط والتنمية

المعوقات والتحديات	التكرار	النسبة المئوية
التغيير الوزاري.	1	14.3
عم توافر الإمكانات المادية والبشرية والخبرات الكافية.	4	57.1
الفساد الإداري وسرقة المال العام.	2	28.6
صعف التنسيق بين الجهات الحكومية.	2	28.6
ضعف المحاسبة والمساءلة.	2	28.6
عدم إشراك المجتمع في قرار التنمية.	1	14.3

جدول رقم (12-ب): بيانات الرمز الثالث من الموضوع الثالث: المعوقات والتحديات المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

المعوقات والتحديات	
الإجابة	الرقم
عدم وجود محاسبة.	1
عدم وجود رؤية واضحة للتنمية.	2
لا جواب.	3
عدم توافر الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاهداف.	4
ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.	5
عدم وجود محاسبة	6
عدم توافر الامكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الاهداف.	7

يوضح الجدول رقم (12-ب) آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية والتخطيط التنموي في دولة الكويت، والجدول التالي (12-ب-1) يبين تلك المعوقات والتحديات وتكراراتها والنسب المئوية كما جاءت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت.

جدول رقم (12–ب–1): إجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت حول معوقات وتحديات التخطيط والتنمية

المعوقات والتحديات	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود محاسبة.	2	28.6
عم توافر الإمكانات المادية والبشرية والخبرات الكافية.	2	28.6
صعف التنسيق بين الجهات الحكومية.	1	14.3
عدم وجود رؤية واضحة للدولة حول التنمية.	1	14.3

جدول رقم (12–ج): بيانات الرمز الثالث من الموضوع الثالث: المعوقات والتحديات المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

المعوقات والتحديات	
الرقم	**الإجابة**
1	ضعف مستوى القدرات الادارية لدى اغلب متخذي القرار، والاعتماد في التعيينات القيادية على العلاقات الشخصية وليس الكفاءة.
2	عدم وجود سياسات تنموية اقتصادية تشجع الاستثمار الداخلي في دولة الكويت
3	ضعف مناخ الاستثمار الداخلي في دولة الكويت.
4	عدم وجود محاسبة، وضعف التنسيق بين الوزارات.
5	الفساد الإداري والسياسي.

يوضح الجدول رقم (12–ج) آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت، والجدول التالي (12– ج–1) يمثل تلك المعوقات والتحديات التي انعكست في إجابات أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط مع النسب المئوية والتكرارات لكل منها.

جدول رقم (12–ج–1): إجابات أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول معوقات وتحديات التخطيط والتنمية

المعوقات والتحديات	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود محاسبة ومساءلة.	1	20
ضعف التنسيق بين الوزارات.	1	20
ضعف مناخ الاستثمار الداخلي في مشاريع التنمية في دولة الكويت.	2	40
الفساد الإداري والسياسي.	2	40

جدول رقم (12–د): بيانات الرمز الثالث من الموضوع الثالث: المعوقات والتحديات المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

المعوقات والتحديات	
الإجابة	الرقم
الدورة المستندية	1
الدورة المستندية	2

من الجدول رقم (12–د) يرى الخبيران في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بأن أهم معوقات وتحديات عملية التنمية والتخطيط في دولة الكويت هي ما يطلق عليه الدورة المستندية، التي تعتبر جزءا من النظام المحاسبي الحكومي الذي يهتم بجدولة المصروفات والمدخولات في ميزانية الدولة.

وبالنسبة للرمز الرابع (قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (13–أ، 13–ب، 13–ج، 13– د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس عشر الذي ينص على:

" هل يمكن القول إن قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدعم التنمية قد حرم القطاع البحثي من المساهمة في معالجة الخلل في الخطط التنموية السابقة؟"

جدول رقم (13–أ) بيانات الرمز الرابع من الموضوع الثالث: قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي المجمعة من أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة في كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي	
الإجابة	الرقم
نعم لها تأثير كبير.	1
نعم	2
نعم.	3
نعم.	4
نعم	5
نعم	6
نعم	7

أظهرت نتائج الجدول رقم (13–أ) إجماعا في آراء العينة حول قلة الاهتمام بالمجالات والأنشطة البحثية التي تعنى بالتنمية ، وبهذا تكون نسبة الإجابات هي 100% لأفراد هذه العينة.

جدول رقم (13–ب): بيانات الرمز الرابع من الموضوع الثالث: قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم
3	نعم
4	نعم
5	نعم
6	نعم
7	نعم

يوضح الجدول رقم (13–ب) إجماع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول قلة الاهتمام في المجالات والأنشطة البحثية العلمية في تخطيط عملية التنمية وبناء وإعداد خططها، وبهذا تكون نسبة الإجابات (100%) وهي متفقة مع إجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

جدول رقم (13–ج): بيانات الرمز الرابع من الموضوع الثالث: قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم
3	نعم
4	نعم
5	نعم

يتضح من الجدول رقم (13–ج) ايضا إجماع آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول قلة الاهتمام في المجالات والأنشطة البحثية العلمية في تخطيط عملية التنمية وبناء وإعداد خططها .

جدول رقم (13–د): بيانات الرمز الرابع من الموضوع الثالث: قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم

من الجدول رقم (13–د) يتفق راي الخبيرين عن هذا السؤال حول قلة الاهتمام بالمجالات البحثية والأنشطة العلمية لإعداد خطط التنمية.

وبالنسبة للرمز الخامس (تداخل الاختصاص) ، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (14–أ، 14–ب، 14–ج، 14– د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس عشر الذي ينص على:

" **هل يشكل استمرار تداخل الاختصاصات فيما بين الأجهزة الحكومية ضعفا في أداء الخطط التنموية؟**"

جدول رقم (14–أ): بيانات الرمز الخامس في الموضوع الثالث: تداخل الاختصاص المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

تداخل الاختصاص	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم
3	نعم.
4	نعم.
5	نعم
6	نعم
7	نعم

أظهرت نتائج الجدول رقم (14-أ) إجماعا في آراء العينة حول تأثير تداخل الاختصاصات كعامل سلبي يسبب ضعفا في أداء الخطط التنموية ، وبهذا تكون نسبة الإجابات هي 100% لأفراد هذه العينة.

جدول رقم (14-ب): بيانات الرمز الخامس في الموضوع الثالث: تداخل الاختصاص المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

تداخل الاختصاص	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم
3	نعم
4	نعم
5	نعم
6	نعم
7	نعم

يوضح الجدول رقم (14-ب) إجماع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول تأثير تداخل الاختصاصات كعامل سلبي يسبب ضعفا في أداء الخطط التنموية ، وبهذا تكون نسبة الإجابات (100%) وهي متفقة مع إجابات أفراد عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

جدول رقم (14-ج): بيانات الرمز الخامس من الموضوع الثالث: تداخل الاختصاص المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم
3	نعم
4	نعم
5	نعم

يتضح من الجدول رقم (14-ج) ايضا إجماع آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول تأثير تداخل الاختصاصات كعامل سلبي يسبب ضعفا في أداء الخطط التنموية .

جدول رقم (14-د): بيانات الرمز الخامس من الموضوع الثالث: تداخل الاختصاص المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

تداخل الاختصاص	
الرقم	الإجابة
1	نعم
2	نعم

من الجدول رقم (14-د) يتفق راي الخبيرين عن هذا السؤال حول تأثير تداخل الاختصاصات كعامل سلبي يسبب ضعفا في أداء الخطط التنموية.

وبالنسبة للرمز السادس (تشتت مصادر البيانات)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (15-أ، 15-ب، 15-ج، 15- د) البيانات التي تم جمعها من إجابات افراد عينة الدراسة على السؤال السابع عشر الذي ينص على:

" تشتت مصادر البيانات بسبب تعدد المنهجيات المعتمدة في قياس مؤشرات التنمية. ما رأيك في ذلك؟ وما هي آلية حل هذه المشكلة؟"

جدول رقم (15-أ): بيانات الرمز السادس من الموضوع الثالث: تشتت مصادر البيانات المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

تشتت مصادر البيانات	
الرقم	الإجابة
1	لا أعلم
2	لا أعلم
3	نعم، فهناك تباين في المعلومات
4	نعم، بسبب تعدد اللجان
5	لا أعلم
6	لا أعلم
7	نعم.

أظهرت نتائج الجدول رقم (15–أ) أن معظم أفراد العينة لا يعلمون إن كان هناك تشتيت في مصادر البيانات، وجاءت إجاباتهم "لا أعلم: بنسبة (57.1%) أي أكثر من نصف العينة، في حين أن ما نسبته (42.9%) كانت إجاباتهم بالتأكيد على وجود تشتت وتباين في مصادر المعلومات والبيانات.

جدول رقم (15–ب): بيانات الرمز السادس في الموضوع الثالث: تشتت مصادر البيانات المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

تشتت مصادر البيانات	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم
2	نعم
3	نعم
4	نعم
5	نعم
6	نعم
7	نعم

يوضح الجدول رقم (15–ب) إجماع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول وجود تشتت وتباين في مصادر المعلومات والبيانات كعامل سلبي يسبب ضعفا في أداء الخطط التنموية ، وبهذا تكون نسبة الإجابات (100%).

جدول رقم (15–ج): بيانات الرمز السادس من الموضوع الثالث: تشتت مصادر البيانات المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

تشتت مصادر البيانات	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم
2	نعم
3	نعم
4	نعم
5	نعم

يتضح من الجدول رقم (15–ج) ايضا إجماع آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول وجود تشتت وتباين في مصادر المعلومات والبيانات كعامل سلبي يسبب ضعفا في أداء الخطط التنموية بنسبة (100%) .

جدول رقم (15–د): بيانات الرمز السادس من الموضوع الثالث: تشتت مصادر البيانات المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

تشتت مصادر البيانات	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم
2	نعم

من الجدول رقم (15–د) يتفق راي الخبيرين عن هذا السؤال حول وجود تشتت وتباين في مصادر البيانات والمعلومات والتي يجب توحيدها في دائرة الإحصاء المركزية.

وبالنسبة للرمز السابع (تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (16–أ، 16–ب، 16–ج، 16–د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الثامن عشر، الذي ينص على:

" **هل مثل تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي الناتج عن اندماج السكان غير المواطنين عبئا على القيادات السياسية لاتخاذ القرار التنموي ورسم السياسات التنموية الخاصة بابناء الشعب الكويتي؟**"

جدول رقم (16–أ): بيانات الرمز السابع من الموضوع الثالث: تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم تأثيرها كبير جدا
2	لا أعتقد أن لها تأثير.
3	نعم، ويعتبر من تحديات التنمية.
4	نعم.
5	نعم.
6	نعم
7	لا أعتقد ذلك.

أظهرت نتائج الجدول رقم (16–أ) تباينا في آراء أفراد العينة ، إذ يرى منهم ما نسبته (71.4%) أن تغير التركيبة السكانية ووجود الوافدين في المجتمع الكويتي يعتبر من تحديات التنمية، في حين أن ما نسبته (28.6%) لا يرى أن لها تأثير على التنمية.

جدول رقم (16–ب): بيانات الرمز السابع في الموضوع الثالث: تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم، يسبب عبئا على البنى التحتية ويتطلب مشاريع أكبر.
2	لا أعتقد ذلك، لأن التنوع في السكان يجب أن يكون موردا لا عبئا.
3	نعم
4	نعم
5	نعم
6	نعم
7	لا أعتقد ذلك.

يوضح الجدول رقم (16–ب) تباين آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت حول تأثير تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي، فمنهم ما نسبته (71.4%) يرى بأنها تشكل عبئا على البنى التحتية والتنمية، ومنهم ما نسبته (28.6%) يرى بأن هذا التغير السكاني لا يجب أن يشكل عبئا بل يكون موردا.

جدول رقم (16-ج): بيانات الرمز السابع من الموضوع الثالث: تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي	
الرقم	**الإجابة**
1	لا أعتقد.
2	لا أعتقد.
3	لا أعتقد.
4	لا أعتقد.
5	لا أعتقد

يتضح من الجدول رقم (16-ج) أن جميع آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط (100%) كانت تعكس عدم تأثير تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي على خطط التنمية، فهم يرون أن العمالة الوافدة هي من لبت سوق العمل الذي عجزت عنه العمالة الوطنية، كما يرون بأن ظاهرة تعدد الجنسيات في المجتمع موجودة في الدول المتقدمة ورغم ذلك لم تشكل أي عبء أو تحد للجهود التنموية في تلك الدول.

جدول رقم (16-د): بيانات الرمز السابع من الموضوع الثالث: تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم
2	نعم

من الجدول رقم (16-د) يتفق رأي الخبيرين عن هذا السؤال حول تأثير تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي على خطط التنمية.

وفيما يتعلق بالموضوع الرابع" العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين القادة السياسيين وتحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في الكويت "، يوضح الجدول التالي رقم (17) الرموز المحتواه في هذا الموضوع والمعاني المتعلقة بهذه الرموز.

جدول رقم (17): الرموز والمعاني المحتواه في الموضوع الرابع: العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين القادة السياسيين وتحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت

العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين القادة السياسيين وتحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت للأسئلة (5، 6 ،13، 14)	
الرمز	**المعنى**
مشاركة القطاع الخاص الكويتي في التخطيط	يشير النص إلى مدى مشاركة القطاع الخاص في دولة الكويت في التخطيط ومدى اعتماد الدولة على هذا القطاع في التخطيط.
التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الاخرى التي تعنى بالتخطيط	يشير النص الى مدى التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية التي تعنى في التخطيط ومدى قبول هذا التعاون في تجاوز دورها لدى صاحب القرار السياسي في الدولة.
قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط	يشير النص إلى قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط لدى المؤسسات التي تتولى الإشراف عليها.
طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية	يشير النص إلى أثر طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت على إنجاح خطط التنمية.

يوضح الجدول رقم (17) أعلاه موضوع " العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين القادة السياسيين وتحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت". ويشتمل هذا الموضوع على خمسة رموز ومعانيها، وهي: مشاركة القطاع الخاص الكويتي في التخطيط، التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى التي تعنى بالتخطيط، التعاون بين وزارت الدولة ومؤسساتها المختلفة، قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط، وطبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة للرمز الأول (مشاركة القطاع الخاص الكويتي في التخطيط)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية

(18–أ، 18–ب، 18–ج، 18–د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة عن السؤال الخامس الذي ينص على:

"هل تتم مشاركة القطاع الخاص بدولة الكويت في التخطيط؟ إن كان الجواب نعم، فإلى أي مدى؟"

جدول رقم (18–أ): بيانات الرمز الأول من الموضوع الرابع: مشاركة القطاع الخاص في التخطيط المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

مشاركة القطاع الخاص في التخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	بشكل عام لا يوجد مساهمة حقيقية فاعلة للقطاع الخاص.
2	لا يوجد.
3	التخطيط والتنمية من مهام الحكومة فقط.
4	دور القطاع الخاص محدود جدا، ولا يوجد اعتماد حقيقي على القطاع الخاص في التنمية والتخطيط.
5	الدور يكاد يكون معدوما
6	لا يوجد بشكل واضح
7	لا يوجد.

أظهرت نتائج الجدول رقم (18–أ) أن معظم أفراد العينة (85.7%) يرون بمحدودية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التخطيط والتنمية، في حين ظهر راي يبين أن التخطيط والتنمية هما من مهام الحكومة فقط، هذا الرأي شكل ما نسبته (14.3%) من إجمالي آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

جدول رقم (18–ب): بيانات الرمز الأول في الموضوع الرابع: مشاركة القطاع الخاص في التخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

مشاركة القطاع الخاص في التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	نعم بشكل نسبي
2	الدور معدوم.
3	هناك مشاركة ولكن محدودة جدا
4	الدور معدوم.
5	الدور معدوم.
6	الدور محدود جدا.
7	الدور معدوم.

يوضح الجدول رقم (18–ب) أن ما نسبته (42.9%) من آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت يرون بمحدودية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التخطيط والتنمية ، في حين شكلت بقية الآراء نسبة (57.1%) حول انعدام هذا الدور.

جدول رقم (18–ج): بيانات الرمز الأول من الموضوع الرابع: مشاركة القطاع الخاص بالتخطيط المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

مشاركة القطاع الخاص بالتخطيط	
الرقم	الإجابة
1	هناك مشاركة للقطاع الخاص بالمجلس الأعلى للتخطيط، وهناك حصة لمساهمة هذا القطاع في استثمارات الخطة.
2	لا أعلم.
3	لا أعلم.
4	مشاركة محدودة جدا.
5	مشاركة محدودة ومتواضعة جدا.

يتضح من الجدول رقم (18–ج) اختلاف آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط حول مشاركة القطاع الخاص في التخطيط والتنمية، فبعض الآراء (40%) ترى بمحدودية دور القطاع الخاص، وما نسبته (40%) لا يعلم حقيقة هذا الدور، بينما يظهر رأي يوضح وجود مشاركة للقطاع الخاص في الخطط التنموية.

جدول رقم (18–د): بيانات الرمز الأول من الموضوع الرابع: مشاركة القطاع الخاص في التخطيط المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

مشاركة القطاع الخاص في التخطيط	
الرقم	**الإجابة**
1	مشاركة محدودة وغير كافية
2	مشاركة متواضعة جدا ومحدودة

من الجدول رقم (18–د) يتفق رأي الخبيرين عن هذا السؤال حول محدودية وتواضع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في المشاركة في التخطيط والتنمية.

وبالنسبة للرمز الثاني (التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى التي تعنى بالتخطيط)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (19–أ، 19–ب، 19–ج، 19–د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس الذي ينص على:

" **هل يوجد تعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية التي تعنى بالتخطيط ؟**"

جدول رقم (19–أ): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الرابع: التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى التي تعنى بالتخطيط المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم، مع البنك الدولي، لكنه غير فاعل في تنفيذ خطط التنمية.
2	لا أعلم.
3	لا أعلم.
4	مع البنك الدولي، ولكن دوره يقتصر على إعداد الدراسات فقط.
5	هناك تعاون، ولكن نتاج هذا التعاون غير فعال في التنمية.
6	لا اعلم.
7	لا اعلم.

أظهرت نتائج الجدول رقم (19–أ) أن ما نسبته (57.1%) من آراء أفراد العينة ليس لديهم علم حول هذا التعاون وحقيقة مشاركة المنظمات الدولية في التخطيط والتنمية في دولة الكويت، في حين أن ما نسبته (42.9%) يرون بأن هناك تعاونا مع المؤسسات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ولكن هذا التعاون غير فاعل في تنفيذ خطط التنمية، فهو يقتصر فقط على إعداد الدراسات.

جدول رقم (19–ب): بيانات الرمز الثاني في الموضوع الرابع التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية	
الرقم	**الإجابة**
1	هناك تعاون مع البنك الدولي.
2	نعم هناك تعاون مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة للتطوير UNDP ولكن لا تطبق توصياتها على الإطلاق.
3	لا اعلم.
4	هناك تعاون مثل البنك الدولي.
5	لا أعلم.
6	التعاون لا يوجد له دور فاعل في مشاريع التنمية.
7	يوجد تعاون مع البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي.

يوضح الجدول رقم (19–ب) أن ما نسبته (71.4%) من آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت يؤكدون على وجود تعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية التي تعنى بالتخطيط والتنمية، مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتطوير، وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي، غير أنهم أوضحوا أن التعاون لا يتم توثيقه في الواقع ولا يعطي أي نتائج حقيقية تسهم في التنمية، في حين شكلت بقية الآراء نسبة (28.6%) في عدم معرفة حقيقة وجود تعاون مشترك في مجالات التتنمية والتخطيط بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية المعنية بذلك.

جدول رقم (19–ج): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الرابع: التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية	
الرقم	**الإجابة**
1	هناك تعاون مع البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ومراكز ابحاث في كوريا الجنوبية.
2	لا أعلم.
3	لا أعلم.
4	لا أعلم.
5	هناك تعاون مع البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي.

يتضح من الجدول رقم (19–ج) أن ثلاثة من أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط (60%) لا يعلمون عن حقيقة وجود تعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية في مجالات التنمية والتخطيط، في حين أن ما نسبته (40%) من آراء عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد بينوا وجود تعاون في هذه المجالات مع كل من البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة لإنماء الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي.

جدول رقم (19–د): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الرابع: التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى في التخطيط والتنمية	
الرقم	**الإجابة**
1	يوجد تعاون إيجابي مع البنك الدولي
2	التعاون مع البنك الدولي، 50 % من توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتم الأخذ بها لدى اصحاب القرار السياسي.

من الجدول رقم (19–د) يتفق رأي الخبيرين عن هذا السؤال حول وجود تعاون مشترك في مجالات التنمية والتخطيط بشكل إيجابي بين كل من دولة الكويت والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبالنسبة للرمز الثالث (قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع أكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح

الجداول التالية (20-أ، 20-ب، 20-ج، 20-د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث عشر الذي ينص على:

" هل الكادر الوظيفي وبخاصة القيادات العليا في المؤسسات قادرة على القيام بمهام تقييم اداء التخطيط لدى المؤسسات والادارات التي تتولى الاشراف عليها؟"

جدول رقم (20-أ): بيانات الرمز الثالث من الموضوع الرابع: قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	يوجد كوادر متخصصة ولكنها غير منتجة.
2	لا
3	لا
4	هناك ضعف واضح في القيادات وقدراتها على تنفيذ الخطط.
5	القيادات غير متخصصة وغير مناسبة.
6	لا.
7	لا.

أظهرت نتائج الجدول رقم (20-أ) أن ما نسبته (85.7%) من آراء أفراد العينة يؤكدون على عدم قدرة الكوادر وبخاصة القيادات على تأدية مهامها بالشكل المطلوب، في حين يرى رأي واحد (14.3%) أن الكوادر الموجودة متخصصة بعملها ولكنها غير منتجة.

جدول رقم (20-ب): بيانات الرمز الثاني في الموضوع الرابع : قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا
2	لا
3	لا
4	لا
5	لا
6	لا
7	لا

يوضح الجدول رقم (20–ب) إجماع آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت بنسبة (100%) على عدم قدرة الكوادر وخاصة القيادات على القيام بمهام التخطيط وتقييم الأداء.

جدول رقم (20–ج): بيانات الرمز الثالث من الموضوع الرابع: قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا
2	لا أعلم.
3	لا أعلم.
4	لا
5	لا

يتضح من الجدول رقم (20–ج) أن ما نسبته (60%) من أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط قد بينوا عدم قدرة الكادر الوظيفي والقيادات على القيام بمهامهم في تقيم أداء التخطيط، في حين أن ما نسبته (40%) من الآراء لا يعلمون عن حقيقة قدرة الكوادر الوظيفية والقيادية على القيام بمهامهم.

جدول رقم (20–د): بيانات الرمز الثالث من الموضوع الرابع: قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط	
الرقم	الإجابة
1	لا.
2	الأداء معقول بنسبة 50%.

من الجدول رقم (20–د) يرى واحد من الخبيرين أن الكوادر والقيادات غير قادرة على أداء مهامها، بينما الرأي الآخر أن الأداء معقول بنسبة 50%.

وبالنسبة للرمز الرابع (طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع أكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح

الجداول التالية (21-أ، 21-ب، 21-ج، 21-د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع عشر والذي ينص على:

" برأيك، هل أثرت طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت على إنجاح خطط التنمية؟"

جدول رقم (21-أ): بيانات الرمز الرابع من الموضوع الرابع: طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة من كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء.

طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية	
الرقم	**الإجابة**
1	لا أعتقد.
2	لا أعتقد.
3	لا أعلم.
4	نعم الهياكل لدينا متضخمة جدا ومتفرعة ومتداخلة ويتم تغييرها بشكل سريع.
5	نعم، وإعادة الهيكلة مطلوبة.
6	نعم
7	نعم.

أظهرت نتائج الجدول رقم (21-أ) أن ما نسبته (57.1%) من آراء أفراد العينة يؤكدون على حقيقة تأثير طبيعة الهياكل الداخلية في المؤسسات على عملية التخطيط والتنمية، فبعضهم يرى ضرورة إعادة الهيكلة، لكن الهياكل الموجودة متضخمة ومتشعبة، في حين أن ما نسبته (28.6%) يرون بأن طبيعة الهياكل تلك لا تؤثر على عملية التخطيط والتنمية، ويبقى راي واحد شكل ما نسبته (14.3%) لا يعلم عن هذا التأثير.

جدول رقم (21–ب): بيانات الرمز الرابع في الموضوع الرابع: طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية	
الرقم	**الإجابة**
1	لا اعلم.
2	نعم، التأثير سلبي.
3	نعم
4	نعم
5	نعم
6	نعم ويجب إعادة الهيكلة
7	نعم

يوضح الجدول رقم (21–ب) أن ما نسبته (85.7%) من آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت اتفقوا على التأثير السلبي لطبيعة الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات الدولة على خطط التنمية ونجاحها، في حين أظهرت النتائج رأيا واحدا لا يعلم حقيقة هذا الأمر الذي شكل نسبة (14.3%).

جدول رقم (21–ج): بيانات الرمز الرابع من الموضوع الرابع: طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم
2	نعم
3	لا أعلم.
4	لا أعلم.
5	نعم

يتضح من الجدول رقم (21–ج) أن ثلاثة من أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط (60%) يؤكدون تأثير طبيعة الهياكل على خطط التنمية، في حين أن النسبة المتبقية (40%) من الآراء لا يعلمون عن هذا الأمر.

جدول رقم (21-د): بيانات الرمز الرابع من الموضوع الرابع: طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم وتأثيرها كبير.
2	نعم وتأثيرها كبير.

من الجدول رقم (21-د) يتفق رأي الخبيرين عن هذا السؤال حول تأثير طبيعة الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عملية التخطيط والتنمية.

وفيما يتعلق بالموضوع الخامس " مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط"، يوضح الجدول التالي رقم (22) الرموز المحتواه في هذا الموضوع والمعاني المتعلقة بهذه الرموز.

جدول رقم (22): الرموز والمعاني المحتواه في الموضوع الخامس للدراسة: مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط

مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط للسؤال (10، 12)	
الرمز	**المعنى**
متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات	يشير النص الى مدى استجابة الخطط التنموية الى متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات
التطورات السياسية في العالم العربي	يشير النص الى أثر التطورات السياسية التي يمر بها العالم العربي على عملية التخطيط التنموي بدولة الكويت

يبين الجدول رقم (22) أعلاه موضوع " مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط". يشتمل هذا الجدول على رمزين ومعانيهما وهما: متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات، والتطورات السياسية في العالم العربي.

وبالنسبة للرمز الأول (متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع اكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (23-أ، 23-ب، 23-ج، 23-د) البيانات التي تم جمعها من إجابات افراد عينة الدراسة على السؤال العاشر الذي ينص على:

"في ضوء التجارب التي قامت بها دولة الكويت في التخطيط التنموي، إلى أي مدى استجابت عملية التخطيط لمتطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات ؟"

جدول رقم (23-أ): بيانات الرمز الأول من الموضوع الخامس: متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الإدارة العامة في كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت، والبالغ عددهم (7) أعضاء

الرقم	الإجابة
	متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات
الرقم	**الإجابة**
1	لم يتم تلبية الاحتياجات.
2	ليس بالدرجة الكبيرة.
3	لم يتم ذلك.
4	لم تستفد الدولة من أي تجربة، فجميعها فشلت.
5	لم تحقق أي تغيير يعكس تلبية الاحتياجات للمجتمع.
6	لم يتم
7	لم يتم.

أظهرت نتائج الجدول رقم (23-أ) إجماعا من آراء أفراد العينة بنسبة (100%) على أن الخطط التنموية في دولة الكويت قد فشلت في تحقيق وتلبية احتياجات المجتمع الكويتي في كافة المجالات.

جدول رقم (23-ب): بيانات الرمز الاول في الموضوع الخامس: متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

	متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات
الرقم	**الإجابة**
1	نعم، إلى حد ما.
2	لا.
3	لا اعلم.
4	لا تتناسب الجهود التنموية الحكومية مع الاحتياجات للمجتمع الكويتي.
5	لا أعتقد
6	لا أعتقد
7	نعم، إلى حد ما.

يوضح الجدول رقم (23-ب) أن ما نسبته (57.1%) من آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت اتفقوا على عدم تحقيق الخطط التنموية في دولة الكويت لاي تلبية لاحتياجات المجتمع الكويتي، في حين أظهرت النتائج رأيا

واحدا لا يعلم حقيقة هذا الأمر الذي شكل نسبة (14.3%)، وما نسبته (28.6%) يرون بأنها لبت بعض الاحتياجات.

جدول رقم (23-ج): بيانات الرمز الاول من الموضوع الخامس: متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات	
الرقم	**الإجابة**
1	نعم، استجابت
2	لا
3	لا.
4	نعم
5	لا

يتضح من الجدول رقم (23-ج) أن ثلاثة من أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط (60%) يرون عدم تلبية الاحتياجات من الخطط التنموية في دولة الكويت، في حين أن النسبة المتبقية (40%) من الآراء ترى بأن الخطط التنموية استجابت لتلك الاحتياجات.

جدول رقم (23-د): بيانات الرمز الاول من الموضوع الخامس: متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات	
الرقم	**الإجابة**
1	لا تلبي.
2	لا تلبي.

من الجدول رقم (23-د) يتفق رأي الخبيرين عن هذا السؤال في أن خطط التنمية لم تلبي احتياجات المجتمع المحلي في دولة الكويت.

وبالنسبة للرمز الثاني (التطورات السياسية في العالم العربي)، تم تنظيم الاجابات بناء على معانيها من أجل جمع أكبر قدر من البيانات المتعلقة بالموضوع، وتوضح الجداول التالية (24-أ، 24-ب، 24-ج، 24-د) البيانات التي تم جمعها من إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني عشر الذي ينص على:

" ما أثر التطورات السياسية التي يمر بها العالم العربي على عملية التخطيط التنموي بدولة الكويت؟"

جدول رقم (24-أ): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الخامس: التطورات السياسية في العالم العربي المجمعة من عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم الادارة العامة من كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت، والبالغ عددهم (7) أعضاء.

التطورات السياسية في العالم العربي	
الرقم	**الإجابة**
1	لا أعلم.
2	يجب أن تكون حافزا للتخطيط بالاستفادة من الخبرات والكفاءات المهاجرة، واستقطاب العمالة الماهرة.
3	لا أعلم.
4	نعم أثرت، المجلس الأعلى اصبح يجتمع كل ستة أشهر، ولا توجد تقارير متابعة جدية.
5	لها تاثير قوي وخطير جدا من ناحية الامن السياسي، يكفي انخفاض اسعار البترول.
6	لها تاثير سياسي ولكن يجب ان تستمر خطط التنمية حتى في ظل الظروف المحيطة .
7	لا أعلم.

أظهرت نتائج الجدول رقم (24-أ) تباينا في آراء أفراد العينة ، فهناك من يرى بأن التطورات السياسية في الوطن العربي قد أثرت بشكل كبير وخطير على الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي (انخفاض أسعار البترول)، وهذه الآراء شكلت ما نسبته (28.6%) من إجمالي الآراء، ويرى رأي آخر أن التأثير لا يجب أن يمتد للخطط التنموية بل يجب أن تستمر وأن يتم الاستفادة من الخبرات المهاجرة والعمالة الماهرة التي تفد إلى الكويت بسبب الأوضاع في بلدها الأصلي، وهذا الرأي شكل ما نسبته (28.6%)، في حين أن النسبة المتبقية من آراء العينة (42.8%) لا تعلم عن هذا التأثير.

جدول رقم (24-ب): بيانات الرمز الثاني في الموضوع الخامس: التطورات السياسية في العالم العربي المجمعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت والبالغ عددهم (7) أعضاء

التطورات السياسية في العالم العربي	
الرقم	**الإجابة**
1	تأثير سلبي
2	تأثير سلبي
3	لا اعلم.
4	لا يجب أن تؤثر على التنمية.
5	لا اعلم
6	لا تؤثر
7	لا أعلم.

يوضح الجدول رقم (24-ب) أن ما نسبته (28.6%) من آراء عينة أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت يرون بأن التطورات السياسية التي شهدها الوطن العربي قد أثرت بشكل سلبي على مسيرة التنمية في دولة الكويت، وبنفس النسبة يرى البعض الآخر من أفراد العينة أنه لا يوجد لتلك التطورات أثر في العملية التنموية، في حين أن باقي النسبة (42.8%) لا تعلم عن أثر التطورات السياسية العربية على التنمية في دولة الكويت.

جدول رقم (24-ج): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الخامس: التطورات السياسية في العالم العربي المجمعة من خبراء ومستشاري المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (5) خبراء

التطورات السياسية في العالم العربي	
الرقم	**الإجابة**
1	يجب ان تحفز التوجه التنموي.
2	لا أعلم
3	يجب أن تحفز التوجه التنموي.
4	لا أعلم
5	تأثير إيجابي أي تحفيز الجهد التنموي.

يتضح من الجدول رقم (24-ج) أن ثلاثة من أفراد عينة الخبراء والمستشارين في المعهد العربي للتخطيط (60%) يرون بأن التطورات السياسية في الوطن العربي يجب أن تحدث أثرا إيجابيا على خطط التنمية في دولة الكويت من خلال تحفيز التوجه التنموي، في حين أن النسبة المتبقية

(40%) من الآراء لا تعلم إن كانت تلك التطورات السياسية العربية لها اثر سلبي أم إيجابي على مسار التنمية في دولة الكويت.

جدول رقم (24-د): بيانات الرمز الثاني من الموضوع الخامس: التطورات السياسية في الوطن العربي المجمعة من خبراء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت والبالغ عددهم (2)

التطورات السياسية في الوطن العربي	
الرقم	**الإجابة**
1	تؤثر بسبب الهاجس الامني الذي قد يعيق مسار التنمية والتفكير في مواجهة أي تحديات تواجه الامن والاستقرار الداخلي.
2	نعم تؤثر، بخاصة من ناحية الامن الاقليمي.

من الجدول رقم (24-د) يتفق رأي الخبيرين عن هذا السؤال في أن التطورات السياسية التي يشهدها الوطن العربي تؤثر على التوجه التنموي في دولة الكويت بسبب الهاجس الأمني والاستقرار الداخلي.

ثانيا: مناقشة النتائج:

يتعلق الموضوع الأول بملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت، حيث اشتمل هذا الموضوع على معايير تقيم نجاح التخطيط في المؤسسات، ودور القيادة السياسية الكويتية في التخطيط وتصحيح الأخطاء التي تقع أثناء التخطيط. وتتمثل ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في وضع معايير تقييم نجاح التخطيط، وقد أشار المشاركون إلى مجموعة من المعايير المهمة التي تسهم بشكل ايجابي في التخطيط والحصول على النتائج الايجابية مثل: وضع الخطط القابلة للتنفيذ، ووضع الأهداف المحددة بتاريخ وفترة زمنية ، وضرورة وجود كوادر بشرية قادرة على تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف ، والتطبيق الفعلي للخطط التي تم وضعها، وأن يتم الاهتمام بهذه المعايير من أجل تحديد استراتيجية المؤسسات واتجاهاتها واتخاذ القرارات الملائمة لنجاح المؤسسات، كما يجب الاهتمام بعملية التقييم لما لها من أهمية كبيرة في الكشف عن مدى تطابق التنفيذ الفعلي للخطط التي تم وضعها مع ما تم التخطيط له من أهداف، وكذلك قياس الآثار الناتجة عن تنفيذ الخطط التي تم وضعها.

أما فيما يتعلق بدور القيادات السياسية الكويتية في التخطيط وتصحيح الأخطاء التي تقع أثناء التخطيط، فان معظم المشاركين أشاروا إلى الدور النسبي المحدود للقيادات السياسية الكويتية في التخطيط، ويعزى هذا إلى انشغال القيادات السياسية عن أهمية التخطيط ودوره الفعال في تقدم المجتمعات بقضايا أخرى، وكذلك عدم وجود رقابة على القيادات السياسية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اهتمامهم بعملية التخطيط، وكذلك انشغال هذه القيادات بالأمور الأخرى مثل تنفيذ الخطط والسياسات والاطلاع على النتائج.

ويتعلق الموضوع الثاني بأدوار القيادات السياسية في تخطيط سياسات التنمية وتنفيذها في دولة الكويت، واشتمل هذا الموضوع على وجود أمانة عامة أو إدارة، والنتاجات البحثية، ودور الأمانة

العامة للمجلس الأعلى للتخطيط. وتمت الإشارة إلى أن وجود أمانة عامة أو إدارة غير كافي لتنفيذ الخطط، إذ إن هذه الجهة تعنى بشكل كبير بالتخطيط ولا تمتلك القدرة على التنفيذ وقد يكمن السبب في ذلك بأن الأمانة العامة تعنى بشكل أساسي بالتخطيط لذلك فهي تمتلك الخبراء في هذا المجال، أو بسبب تميزها في مجال التخطيط الاستراتيجي الذي يهدف إلى مواجهة التحديات ومواكبة المستجدات التي تنعكس على الأداء المتميز، وكما قد يكمن السبب في ضعف القدرة المادية وضعف الخبرة في المتابعة والتنفيذ. أما فيما يتعلق بمجال النتاجات البحثية، وقد أشار معظم المشاركين إلى أن النتاجات البحثية المتعلقة بموضوع التنمية وسياسات التخطيط التنموي بدولة الكويت لا تؤخذ بعين الاعتبار، وقد يكمن السبب في ذلك إلى الانتماءات السياسية أو ربما لأن النتائج والتوصيات تحتاج إلى خطط أخرى لتنفيذها وهذا يأخذ وقتا طويلا، وقد لا تؤخذ بعين الاعتبار بسبب عدم تطابقها أو مناسبتها للتنفيذ أثناء فترة تنفيذ الخطة.

وفيما يتعلق بدور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في اقتراح الخطط ومتابعة الأداء في مختلف المؤسسات في الدولة وتقييم الأداء والتدخل في حال حدوث القصور والخلل، أشار المشاركون إلى أنه لا يوجد دور فعال للأمانة العامة في التخطيط، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى أن الأمانة جهاز تنفيذي وأن تشكيل المجلس الأعلى للتخطيط يعيق عملية التخطيط السليم لكثرة التدخلات وتشتت الجهات المشرفة على التخطيط، ولأن الأمانة لا تمتلك سلطة المحاسبة والإلزام، أو لأن الحكومة قد لا تعير الاهتمام بأي توصيات أو مقترحات تعرضها الأمانة.

تناول الموضوع الثالث "معوقات القيادات السياسية في تنفيذ الخطط التنموية للفترة 2010-2014 في دولة الكويت". يشتمل هذا الموضوع على سبعة رموز ومعانيها، وهي عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة ووجود الخلل وعدم التزام المؤسسة والمعوقات والتحديات وقلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي وتداخل الاختصاص وتشتت مصادر البيانات. أما فيما يتعلق

برمز عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة فقد أشارت معظم الاجابات إلى أن عدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية يؤثر سلبا على التخطيط وتنفيذ الخطط، وقد يكمن السبب في أن كل وزير جديد يعمل على إلغاء ما سبق من خطط والعمل على تنفيذ خطط جديدة لعدم إيمانه بما وضع من خطط من قبل غيره.

أما بالنسبة لرمز وجود الخلل وعدم التزام المؤسسة، تمت الإشارة إلى أنها تؤثر سلبا على التخطيط وتنفيذ الخطط وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى غياب المساءلة والمحاسبة وعدم تفعيل القوانين.

وبالنسبة لرمز المعوقات والتحديات، تمت الإشارة إلى العديد من المعوقات التي تحول دون تنفيذ الخطط التنموية في دولة الكويت مثل التغير الوزاري وعدم توافر الإمكانات المادية والبشرية بالحجم الذي يحقق الأهداف في كل خطة، وعدم إشراك المجتمع من خلال الهيئات المعنية في التخطيط، وعدم التوعية ونشر المعلومات حول الخطط وأهدافها لاستطلاع الرأي الشعبي والمجتمعي والافتقار إلى الخبرات اللازمة و الفساد الإداري والسياسي، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وإلزامية الخطط، وعدم توافر الموارد اللازمة ، وعدم جدية التنفيذ، والسرقات والاعتداء على المال العام، وعدم وجود رؤية واضحة حول ما تريد الدولة الوصول إليه، وأفضل مثال الإرادة الأميرية لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي تجاري في حين فشلت المؤسسات في ترجمة هذه الإرادة إلى واقع.

وفيما يتعلق برمز قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي، أشارت معظم الاجابات إلى أنه لا يوجد اهتمام كبير بمجالات وأنشطة البحث العلمي أو أن هذا الاهتمام ضئيل جدا، الأمر الذي يؤثر سلبا على معالجة الخطط التنموية، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى عدم وجود جهات مختصة تعمل على تشجيع العمل البحثي في مجالات التنمية والتخطيط، وعدم الاهتمام ببناء الخطط التنموية على أساس علمي متخصص في دولة الكويت.

أما بالنسبة لرمز " تداخل الاختصاص"، يدل هذا الرمز على أثر تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية على ضعف أداء الخطط التنموية، وأشارت معظم إجابات المشاركين إلى أن هناك تداخل في الاختصاص وهذا التداخل يؤدي إلى إضعاف أداء الخطط التنموية، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى قلة الرقابة والمحاسبة، وعدم تطبيق القوانين المفروضة، وكذلك رغبة الأشخاص في الاطلاع على الاختصاصات الأخرى من أجل زيادة المعرفة، الأمر الذي يعمل على إضعاف الخطط التنموية.

وفيما يتعلق برمز " تشتت مصادر البيانات" ، فقد أشار بعض المشاركين إلى أن تشتت المصادر يؤثر بشكل سلبي على قياس مؤشرات التنمية، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى عدم وجود منهج دولة موحد، الأمر الذي يؤدي إلى وجود خلل كبير في الأرقام، وكذلك تعدد مصادر الحصول على المعلومات بسبب كثرة اللجان التي شكلتها الحكومة، لذلك لا بد من توحيدها بلجنة مركزية متخصصة.

وبالنسبة لرمز" تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي" فقد دلت بعض إجابات المشاركين على أن للتركيبة السكانية أثرا إيجابيا على الخطط التنموية، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى أنهم يسهمون في تنمية القطاع الصحي والتعليمي، وأن هذه التركيبة السكانية تلبي سوق العمل الذي عجزت العمالة الوطنية عن سد حاجته، وفي الوقت ذاته أشارت إجابات بعض المشاركين إلى وجود أثر سلبي لهذه التركيبة السكانية، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى زيادة العبء على الخطط التنموية ومضاعفة الطلب على الحاجات الأساسية في الدولة.

ويتعلق الموضوع الرابع بالعوامل المؤثرة على طبيعة العلاقات بين القادة السياسيين وتحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية في دولة الكويت، ويشتمل هذا الموضوع على خمسة رموز ومعانيها وهي: مشاركة القطاع الخاص الكويتي في التخطيط، والتعاون بين دولة الكويت

والمؤسسات الدولية الأخرى التي تعنى بالتخطيط، و التعاون بين وزارت الدولة ومؤسساتها المختلفة، قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط، و طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق برمز " مشاركة القطاع الخاص الكويتي في التخطيط"، أشارت معظم الاجابات إلى أن دور القطاع الخاص في التخطيط محدود جدا وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى أن التخطيط والتنمية من مهام الحكومة فقط، وأن هدف القطاع الخاص هو الأخذ أكثر من العطاء.

أما بالنسبة لرمز " التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية الأخرى التي تعنى بالتخطيط"، أشار بعض المشاركين إلى أنهم لا يعلمون مدى التعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية في حين أشار البعض الآخر إلى أن هناك تعاون بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى أهمية التعاون بين هذه الجهات في إنجاح الخطط التنموية.

وبالنسبة لرمز " قدرة الكادر الوظيفي على القيام بمهام تقييم أداء التخطيط"، أشارت معظم الاجابات إلى أن الكادر الوظيفي لا يملك القدرة على تقييم أداء التخطيط، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى أن الكادر الوظيفي بحاجة إلى إعادة تأهيل وخاصة في جانب الالتزام والتدريب والتطوير، وأن اختيار القيادات يجري وفقا لترضيات سياسية أكثر منها موضوعية، ومن ثم هناك ضعف واضح في القيادات وقدراتها على التنفيذ.

وبالنسبة لرمز " طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، فقد أشار بعض المشاركين إلى أن طبيعة الهياكل أثرت على الخطط التنموية، في حين أشار البعض الآخر أن طبيعة الهياكل لا تؤثر على الخطط التنموية، وأشارت مجموعة أخرى إلى أنهم لا يعلمون مدى تأثير الهياكل على الخطط التنموية، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى أن احد أهداف التخطيط

التنموي هو إعادة هيكلة النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتكون عوامل مساعدة في تنفيذ الخطط وليس العكس، ولأن عدم الاستقرار في تلك الهياكل والنظم السائدة يؤدي إلى تغيير التوجهات ومن ثم ينعكس على التعامل مع الخطط وتنفيذها ونجاحها.

وفيما يتعلق بموضوع " مستقبل العلاقة بين القيادة السياسية وخبراء التخطيط"، يشتمل هذا الموضوع على رمزين ومعانيهما وهما متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات و التطورات السياسية في العالم العربي. أما بالنسبة لرمز" متطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات"، فقد أشارت معظم اجابات المشاركين الى أن الخطط التنموية لا تلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع، وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تنفيذ الخطط وتلبية احتياجات المجتمع، أو أن الجهود التنموية الحكومية لا تتناسب مع احتياجات المجتمع الكويتي.

وفيما يتعلق برمز " التطورات السياسية في العالم العربي"، أشارت معظم اجابات المشاركين الى أن التطورات السياسية تؤثر على الخطط التنموية من الناحية السياسية وقد يكون مرد هذه النتيجة إلى ضرورة الاهتمام بالخطط السياسية المحيطة التي تؤثر بالطبع على الخطط التنموية في دولة الكويت.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولا: الخاتمة

لقد أشارت معظم الدراسات التي اهتمت بدور القيادات في المجتمعات في تحقيق التنمية إلى ما يتسم به التنظيم الاجتماعي من تباين واضح في توزيع الموارد المجتمعية بين الأفراد والجماعات لإشباع الحاجات، حيث ينشأ من هذا التباين الاختلاف في صور استخدام تلك الموارد لإشباع الحاجات شديدة التنوع، وهو الأمر الذي إن لم يتم تنظيمه بقيادة رشيدة فاعلة في المجتمع فقد ينشأ عنه الصراع الذي قد يتسبب في تشتت قدرات المجتمع التي كان يمكن توجيهها نحو الإشباع بدلا من محاولات السيطرة أو إزاحة أطراف أخرى في عملية التفاعل للاستئثار بالموارد لتعظيم حالة الإشباع للحاجات.

وبالنظر إلى واقع دولة الكويت قيادة وشعبا، فإن كل المعطيات تكشف عن حقيقة واضحة مفادها سعي القيادات السياسية على مر السنين لتجنب حالات الصراع بينها وبين أبناء الشعب، وحرصها الدائم على تقديم كل ما يكفل إشباع الحاجات وتوفيرها للمجتمع في دولة الكويت، وبذلك يمكن القول بأن تجربة التنمية في دولة الكويت وإن تعرضت للكثير من العثرات ومرت بالكثير من المنعطفات إلا أن أحدا لا يمكن أن ينكر الدور المحوري الذي لعبته القيادات والنخب السياسية في الدولة في مجال التنمية ومحاولة إصلاح المسار التنموي المتعثر، فالقيادة السياسية الكويتية جزء لا يتجزأ من مكونات المجتمع الكويتي، فهي منه وإليه، تنوب عنه، تحمل على عاتقها مسئوليات جمة تجاه أبنائه، وهي الكفيلة بأن تعيد النظر في كل تجارب الماضي التنموية للاستفادة من الأخطاء فيها وتعزيز مخرجاتها بما يحقق نجاح خطط التنمية القادمة.

لقد سعت هذه الدراسة من خلال فصولها للإجابة عن أسئلة محددة ، فأجابت عن السؤال الأول عن أبرز ملامح السياسات التنموية القديمة والحديثة في دولة الكويت، والتي يمكن وصفها بأنها طموحة وسعت دائما لزيادة المستوى الاقتصاي والاجتماعي للمجتمع والدولة، وأنها ركزت على المواطن وتلبية احتياجاته التي أخذت تتزايد مع تزايد التطور في العالم والمدنية ، وتمت الإجابة عن السؤال الثاني حول استعراض الأدوار التي قامت بها القيادات السياسية في دولة الكويت في التخطيط لسياسات التنمية ووسائل تنفيذها، حيث يمكن القول إن الأدوار استمت بطابع الفعالية باستثناء بعض العقبات والتحديات التي جعلت أدوارها تتراجع نوعا ما، وتمت الإجابة على السؤال الثالث حول أهم المعوقات التي تواجه القيادات السياسية الحالية في دولة الكويت لتنفيذ الخطة التنموية للفترة 2010–2013، حيث جاءت إجابة هذا السؤال من خلال الجانب العملي الخاص بالدراسة، في حين أجابت الدراسة عن سؤالها الرابع حول أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقة بين التوجهات السياسية للقادة السياسيين في دولة الكويت وبين تحقيق مشروعات التنمية والخطط التنموية.

كما تم اختبار الفرضية التي قامت عليها الدراسة، حيث أفادت نتائج الدراسة ومؤشراتها إلىعدم ور بـ ارز لـ لـ ق يادةوجود د السياسية في دولة الكويت على الرغم من المساعي الكبيرة التي برزت لكنها كانت تواجه بتحديات ومعوقات.

ثانيا: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. لا بد من توافر بعض المعايير الهامة لنجاح خطط وبرامج التنمية، ومن بينها:
   - قابليتها للتنفيذ في وقت زمني محدد.
   - ضرورة وجود أجهزة وموارد بشرية قادرة على تنفيذ هذه الأهداف.
2. أشارت نتائج الدراسة إلى أنه وبالرغم من أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط تقوم بدور المتابعة والتنسيق بين المجلس الأعلى للتخطيط والجهات الحكومية، إلا أن دورها لا زال محدودا، فضلا عن ضعف التنسيق والتعاون المشترك بين الأمانة العامة والجهات الحكومية ومؤسسات الدولة الأخرى.
3. لا يمكن تحقيق نجاح في الخطة في حال عدم وجود قرار سياسي ثابت لا يتغير بتغير الحكومة أو المسئولين، فالتغيير السريع للوزراء يعطل عملية اتخاذ قرار التنفيذ.
4. من أهم أسباب عدم نجاح الخطط التنموية في دولة الكويت:
   - عدم إشراك المجتمع من خلال الهيئات المعنية في التخطيط.
   - عدم التوعية ونشر المعلومات حول الخطط وأهدافها لاستطلاع الرأي الشعبي والمجتمعي.
   - الافتقار إلى الخبرات اللازمة.
5. إن أكثر التحديات التي تواجه خطط التنمية في دولة الكويت هي:
   - تواضع القدرات الإدارية لدى اغلب متخذي القرار.
   - الاعتماد في التعيينات القيادية على العلاقات الشخصية وليس الكفاءة.
6. تبنى الخطط وفقا لتوجهات وتصورات فردية أو رأي الجهات الحكومية والسياسية وليس بناء على مخرجات دراسات علمية متخصصة.

7. تعد مشكلة مصادر المعلومات وتوحيد البيانات من وجهة نظر بعض المشاركين في الدراسة مشكلة حقيقية لان هناك ضعف فيها، بل تعارض وتناقض في البيانات من جهة لأخرى، والمطلوب توحيد تلك المصادر بمرجعية واحدة.

8. أشارت نتائج الدراسة إلى أن خلل التركيبة السكانية بسبب زيادة عدد الوافدين عن المواطنين يؤثر سلبا على البنى التحتية للدولة ويحتاج المزيد من المشاريع لسد الاحتياجات.

9. دور القطاع الخاص محدود جدا و تم إشراكه في بعض المشاريع ، وتم خصخصة مشاريع أو وحدات، ونقل مشاريع أخرى للقطاع الخاص، ولكن دون رؤى واضحة، ولا يوجد اعتماد حقيقي على القطاع الخاص في التنمية والتخطيط.

10. أثرت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة العربية على مسار التنمية في دولة الكويت، حيث انصرفت الدولة عن الخطط التنموية وانشغلت بالتطورات العربية السياسية كما أثرت أيضا من خلال انخفاض أسعار البترول، وتؤثر ايضا في كونها تسبب الهاجس الأمني الذي قد يعيق مسار التنمية.

ثالثا: التوصيات:

1. ضرورة إعادة النظر في الهياكل الحكومية والتنظيمية لمسألة التنمية والتخطيط.
2. ضرورة أن يتم اختيار المسئولين عن التخطيط والتنمية على أسس علمية لا على أسس الانتماء القبلي والولاءات.
3. توحيد مصدر البيانات والمعلومات في دائرة مركزية واحدة تكون مرجعا لكافة الجهات المعنية بعملية التخطيط والتنمية.
4. ضرورة تحديد مهام وأدوار كل جهة مشاركة في عملية التخطيط.
5. عمل استطلاع للرأي الشعبي عند البدء بإعداد الخطط التنموية بحيث يعكس هذا الاستطلاع حاجات المجتمع الحقيقية في الوقت الراهن لإعداد الخطة.
6. حصول الأمانة العامة للتخطيط على الاستقلالية التامة وادوات للمحاسبة .
7. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أدوار القيادة السياسية على مختلف فئاتها في تصحيح مسار التنمية لا بإعداد الخطط فقط.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:

- المعاجم والقواميس والموسوعات:

1. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (1982): إعداد: أحمد زكي بدوي. بيروت: مكتبة لبنان. المجلد 18.

2. ابن دريد، محمد بن الحسن (1987): جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.

- الكتب:

1. الإبراهيم ، حسن علي (1989): الكويت والمستقبل: التنمية والتعليم وجها لوجه. الكويت: دار السلاسل للنشر والتوزيع.

2. أبو اصبع، صالح خليل (2009): الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع. ط 1.

3. الأقداحي، هشام محمود (2009): معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

4. أبراش، إبراهيم (1998): علم الاجتماع السياسي. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

5. الأسود، صادق (1990): علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. بغداد: مطبعة الحكمة.

6. برنوطي، سعاد نايف (2001): الإدارة: أساسيات إدارة الأعمال. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

7. الجوهري، عبد الهادي وآخرون (1982): دراسات في التنمية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

8. خضر، خضر (1999): مفاهيم أساسية في علم السياسة. طرابلس، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

9. زايد، أحمد، الزبير، عروس (2008): النخب السياسية والاجتماعية: حالة الجزائر ومصر. القاهرة: مكتبة مدبولي.

10. الزرقا، محمد أنس (1989): السياسة الاقتصادية و التخطيط في الاقتصاد الإسلامي. عمان: مطبوعة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

11. السكارنة، بلال (2010): القيادة الإدارية الفعالة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

12. شوقي، عبد المنعم (1961): تنمية المجتمع وتنظيمه. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة. ط 2.

13. عفر، محمد عبد المنعم (1995): السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية .طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

14. العسل، إبراهيم (1996): التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج، تطبيقات. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت. ط1.

15. العيسوي، إبراهيم (1995): الجات وأخواتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

16. العيسوي، إبراهيم (2001): التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق. ط 2.

17. العدل، محمد رضا (1979): مؤشرات النمو والتنمية – دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصري: 1952– 1972. الاقتصاد المصري في ربع قرن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18. فهمي، مصطفى أبو زيد (2009): مبادئ الأنظمة السياسية: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، والنظام الإسلامي. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

19. الفاضل، يوسف (1988): اقتصاديات النفط في الكويت. منشورات جامعة الكويت.

20. القحطاني، سالم (2001): القيادة الإدارية: نحو التحول إلى نموذج القيادي العالمي، جامعة الملك سعود– المملكة العربية السعودية.

21. القريوتي، محمد (2003) : السلوك التنظيمي : دراسة السلوك الإنساني والفردي والجماعي في المنظمات المختلفة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع. ط 4.

22. كنعان ، نواف (2003): القيادة الإدارية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

23. ليلة، علي (2006): فلفدريدو بارتو ودورة الصفوة في إطار النظام. سلسلة نظريات علم الاجتماع. (الكتاب العاشر). الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

24. ميشيل، دينكن (1980): معجم علم الاجتماع. ترجمة: إحسان محمد الحسن. بغداد: دار الرشيد للنشر.

25. نوار، أحمد حلمي، الشافعي، عماد مختار (2007): القيادة ومشروعات التنمية الريفية. الرباط: معهد الحسن الثاني للزراعة.

26. وديع، محمد عدنان (1997): مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

- الرسائل الجامعية:

1. أبو عيدة، كفاية يوسف (2010): الأنماط القيادية في الجامعات وانعكاسها على تفعيل أداء العاملين. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإدارية. جامعة الأزهر: غزة، فلسطين.

2. بو دبوز، غازي (2005): إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخب السياسية منها: دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الجزائر.

3. الشمري، أحمد مطر (2012): درجة ممارسة الأدوار القيادية لدى عمداء الكليات في جامعة الكويت وعلاقتها بالتماثل التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير في العلوم الإدارية. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

4. العازمي، خالد حريميس فلاح (1999): العمران في دولة الكويت: دراسة في جغرافية التنمية. رسالة دكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا. جامعة الاسكندرية.

5. العتيبي، مناور عبد اللطيف (2013): الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006–2012). رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

6. الغزالي، حافظ عبد الكريم (2012): أثر القيادة التحويلية على فاعلية عملية اتخاذ القرار في شركات التأمين الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

7. المزاح، محمد محمد أحمد. (2005). تطوير مؤشر التنمية البشرية وطرق قياسه - اليمن أنموذجا. رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإحصائية. كلية العلوم الرياضية، جامعة الخرطوم. السودان.

8. معوض، جلال عبد الله (1985): علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية.القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

- المجلات والدوريات وأوراق العمل:

1. البابا، طلال (1990): التخلف والتنمية في العالم الثالث. مجلة المنطلق. العدد 68–69.

2. بلغالي، محمد. (2011). الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية: حالة الجزائر. مجلة دراسات استراتيجية. العدد (14): ص ص 45– 72.

3. الحاج علي، مصطفى (1990): مفهوم التنمية ومرتكزاتها في ضوء مشكلة التبعية. مجلة المنطلق. العدد 65.

4. الزعبي، علي. (2015). السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالتعاون مع جامعة الكويت. الكويت.

5. الصباغة، حسن (2014): النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل. مجلة المستقبل العربي. العدد 424. يونيو. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6. صالح، محسن (2012): النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف. مركز الجزيرة للدراسات. قطر.

7. صلاح، أحمد حسن صبري (2012): واقع تطبيق الخطط التنموية الإستراتيجية في المدن والبلدات الفلسطينية (حالة دراسية- بلدية قباطية). ورقة عمل مقدمة إلى لجنة التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية. فلسطين.

8. صادق، محمد توفيق (1986): التنمية في دول مجلس التعاون. مجلة عالم المعرفة. العدد 103.

9. عارف، نصر (2008): في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها. مجلة ديوان العرب. القاهرة. عدد حزيران.

10. العبد، صلاح (1965): محاضرات في تنمية الجماعات المحلية. في دورة أخصائيي التنمية الريفية في لبنان. والباحث كان مشاركا في هذه الدورة.

11. عليمات، صالح (2006): السمات القيادية المفضلة لدى القادة الأكاديميين والإداريين في جامعة اليرموك. مجلة جامعة دمشق. المجلد (22)، العدد (2): 241- 277.

12. غيلان، مهدي سهر. (2009). دور المعرفة على أهم المؤشرات التنموية البشرية والاقتصادية. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر القادسية الأول. العراق.

13. فرحي، محمد (2003): سياسات التنمية الاقتصادية في الإسلام: الاطار العام والمقومات. مجلة الباحث، عدد2. الجزائر.

14. المجمعي، محمد شطب عيدان (2010): النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العدد الرابع، السنة الأولى. ص 132– 157.

– التقارير والمنشورات الرسمية المحلية والدولية:

1. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2013): دراسة حول الخطة التنموية الخمسية 2009–2014. موقع وزارة التخطيط على شبكة الإنترنت. الكويت

2. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2007):علاقة التغيرات الاجتماعية /الثقافية في دولة الكويت بالتوجهات التنموية – تحليل تاريخي معاصر". الكويت.

3. بنك الكويت المركزي (1985): التقرير السنوي. الكويت.

4. تقرير المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2011). دولة الكويت.

5. مجلس الأمة الكويتي (2009): مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت. منشورات مجلس الأمة الكويتي.

6. وزارة التخطيط الكويتية (1997): نسخة مستحدثة لمشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (95/ 96– 2000/99). الإطار العام. الكويت.

7. وزارة التخطيط الكويتية (1985): التعداد العام للسكان والمنشآت. الكويت.

8. وزارة التخطيط الكويتية. تقارير أعوام مختلفة (1985، 1992، 2001، 2006، 2007، 2008).

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. Arndt, HW. (2011). The role of political leadership in economic development. Canadian Journal of Development Studies. Pp. 51-63.

2. Brysk, A. (2002). Globalization and human rights. Berkeley: University of California Press.

3. Burns, J MG. (1978). Leadership. New York: Harper and Row.

4. Bjola, C. (2000). The impact of Symbolic politics" on foreign policy Dduring the democratization process . Paper presented at the kokkalis Graduate student workshop on southeastern and east-central Europe. John F. Kennedy school of Government , Harvard university.

5. Brown, LA. (1988). Reflections third world development. Clark University. Massachuse Press. USA.

6. Cockburn, J. and Valdivia, M. (2008). Reaching the MDGs: an International Perspective. Poverty and Economic Policy (PEP) Research Network, 2008 Commission on Growth and Development. Washington DC: The World Bank, USA.

7. George, A L. and Bennett, A. (2005). Case studies and theory development in the social sciences. Cambridge MA: MIT Press.

8. Grint, K. (2005). Leadership: Limits and Possibilities. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

9. Hertog, S. (2013). The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council. Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States.

10. Hodder, BW. and Lee R. (1974). Economic geography. London. UK.

11. Hicks N. and Streeten P. (1979). Indicators of development: the search for a basic needs yardstick. World development. Vol. (7).

12. House R J., Paul J. H., *et. al.* (2004). Culture, Leadership, and Organizations: The GLOBE Study of 62 Societies .Thousand Oaks CA: Sage.

13. Hockin, T. A. (1977). Apex of power: the prime minister and political leadership in Canada. Prentice-Hall of Canada: Scarborough.

14. Killick, T. (1984). Review article: development economics. Journal of economic studies. 11(1): 55-62.

15. Masciulli, J. and Day, RB. (2006). Governing a global community of shared risks', in Richard B. Day and Joseph Masciulli (eds). Globalization and Political Ethics. Leiden: Brill.

16. Melo, A. and Rodríguez-Clare, A. (2006). Productive development policies and supporting institutions in Latin America and The Caribbean. Inter- American Development Bank. Research department. Competitiveness studies series. Working paper C- 106.

17. North, DC. (2003). The Role of institutions in economic development. Discussion Paper Series No. 2003.2. Geneva: United Nations Commission for Europe.

18. Peele, G. (2005). Leadership and Politics: A Case for a Closer Relationship?. Leadership 1(2): 187-204.

19. Prebitch R. (1976). A critique of peripheral capitalism, CEPAL Review,No. 1, E.76.II.G.2, Santiago, Chile, ECLAC, first semester.

20. Ranis, G., Frances S., and Alejandro R. (2000). Economic Growth and Human Development. World Development 28: 197- 219.

21. Ranis, G., and Mahmoud SA. (1992). The Political Economy of Development Policy Change. Cambridge, MA: Blackwell.

22. Richard B. and Howard W. (2004). Targeting development: critical perspectives on the millennium development goals. London and New York: Routledge.

23. Rousseau, J. (1987). Basic Political Writings, trans. and ed. Donald A. Cress .Indianapolis: Hackett.

24. Rost, J. (1991). Leadership for the Twenty-First Century. New York: Praeger.

25. Shapiro, I. (2007). The flight from reality in the human sciences .Princeton NJ: Princeton University Press.

26. Stiglitz, J. (1998). Redefining the Role of the State: What should it do? How Should it Do it? And How should these decisions be made? Paper presented on the 10th Anniversary of MITI Research Institute. Tokyo, Japan. 17th March.

27. Stoner, J., Freeman, RE. and Gilbert, J D. (2004). Management. 6th ed. India: Baba Barkha Nath Printers.

28. Tomey, A. M.(2009).Guide to Nursing Management And Leadership. Canada :Mosby Elsevier.

29. Thimmaiah, G. (2008). Power Politics and Social Change, Sage, New Delhi.

30. UNDP (1955) Development policy in the modern era. UN.

31. Yukel, G. (2002). Leadership in Organizations. 5th ed., Upper Saddle River, NJ: Practice Hall.

32. Wildavsky, A. (2006). Cultural Analysis, ed. Brendon Swedlow, Dennis Coyle, Richard Ellis, Robert Kagan and Austin Ranney .New Brunswick: Translation.

المــلاحق

- ملحق رقم (1): خريطة دولة الكويت

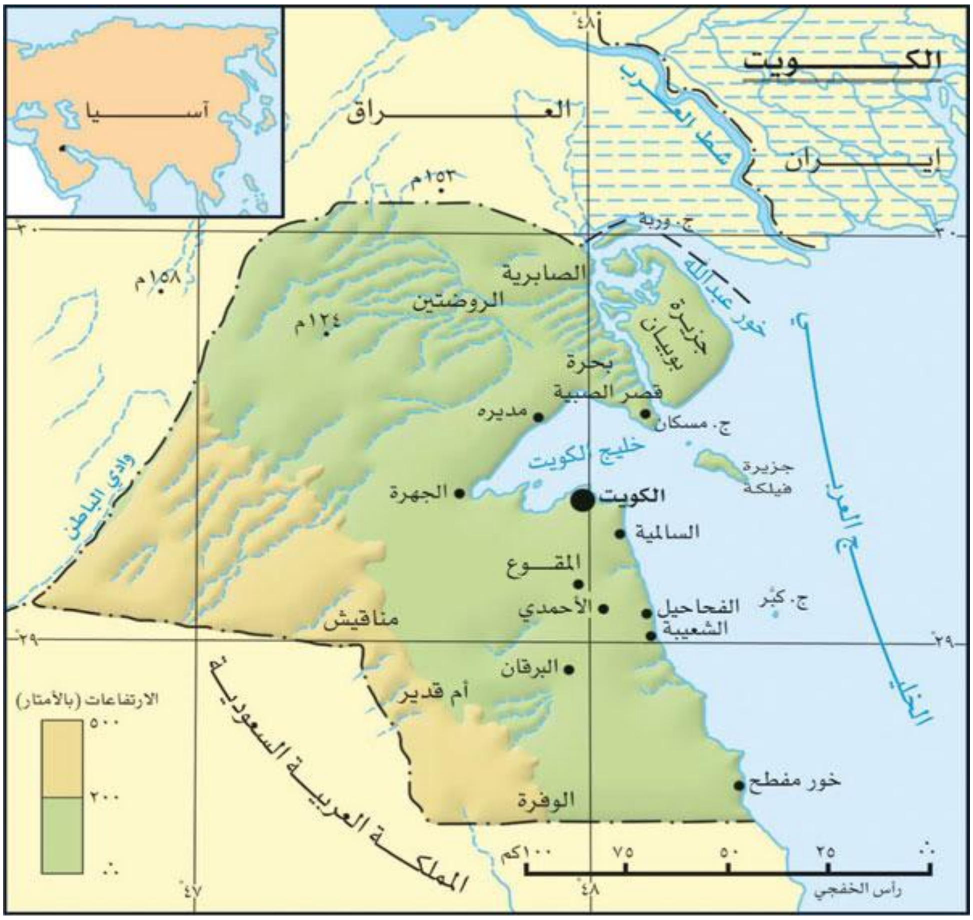
- ملحق رقم (2): أسئلة مقابلات الدراسة

ملحق رقم (1– أ)



خريطة رقم (1): خريطة الجغرافي الألماني كارل ريتر (برلين، 1818م) وقد جاء ذكر الكويت باللغة الألمانية ضمن خريطة جزيرة العرب المنشورة باللغة الألمانية عام 1876م. نقلا عن كتاب علم الأرض لكارل ريتر.

ملحق رقم (1–ب): خريطة دولة الكويت بعد الاستقلال



ملحق رقم (3)

الأسئلة التي تم توجيهها إلى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في كل من كلية العلوم السياسية وكلية العلوم الإدارية، وإلى خبراء التخطيط في كل من المعهد العربي للتخطيط والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط في دولة الكويت.

السؤال الأول: ما هي معايير تقييم نجاح التخطيط في أية مؤسسة أو مجتمع أو دولة؟

السؤال الثاني: هل قامت القيادة السياسية الكويتية بدورها الفاعل في عملية التخطيط؟

السؤال الثالث: هل وجود أمانة عامة أو إدارة تعنى بالتخطيط كاف للتأكد من نجاح التخطيط؟

السؤال الرابع: **إن كانت هناك نتاجات بحثية حول موضوع التنمية وسياسات التخطيط التنموي في دولة الكويت، فهل تم الاستعانة بما جاء بها من حقائق وتوصيات؟ إن كان الجواب لا فلماذا؟**

السؤال الخامس: هل تتم مشاركة القطاع الخاص بدولة الكويت في التخطيط؟ إن كان الجواب نعم، فإلى أي مدى؟

السؤال السادس: هل يوجد تعاون بين دولة الكويت والمؤسسات الدولية التي تعنى بالتخطيط؟

السؤال السابع: هل قامت الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت بدورها المطلوب في التخطيط؟

السؤال الثامن: ما هي الآثار السلبية لعدم الاستقرار في التشكيلة الوزارية للحكومة، وبخاصة في وزارات الخدمة والتنمية؟

السؤال التاسع: اذا تأكد وجود خلل او عدم التزام مؤسسة رسمية في الدولة بمتطلبات التنمية، ما هو دور القيادة السياسية في محاسبة تلك المؤسسة؟

السؤال العاشر: في ضوء التجارب التي قامت بها دولة الكويت في التخطيط التنموي، إلى أي مدى استجابت عملية التخطيط لمتطلبات واحتياجات المجتمع في كافة المجالات؟

السؤال الحادي عشر: في ضوء التجارب بدولة الكويت في مجال التخطيط التنموي، ما اكثر التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق اهداف الخطط التنموية بدولة الكويت وأدت إلى فشل معظمها؟

السؤال الثاني عشر: ما أثر التطورات السياسية التي يمر بها العالم العربي على عملية التخطيط التنموي بدولة الكويت؟

السؤال الثالث عشر: هل الكادر الوظيفي وبخاصة القيادات العليا في المؤسسات قادرة على القيام بمهام تقييم اداء التخطيط لدى المؤسسات والادارات التي تتولى الاشراف عليها؟

السؤال الرابع عشر: برأيك، هل أثرت طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة الكويت على إنجاح خطط التنمية؟

السؤال الخامس عشر: هل يمكن القول إن قلة الاهتمام بمجالات وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدعم التنمية قد حرم القطاع البحثي من المساهمة في معالجة الخلل في الخطط التنموية السابقة؟

السؤال السادس عشر: هل يشكل استمرار تداخل الاختصاصات فيما بين الأجهزة الحكومية ضعفا في أداء الخطط التنموية؟

السؤال السابع عشر: تشتت مصادر البيانات بسبب تعدد المنهجيات المعتمدة في قياس مؤشرات التنمية. ما رأيك في ذلك؟ وما هي آلية حل هذه المشكلة؟

السؤال الثامن عشر: هل مثل تغير التركيبة السكانية في المجتمع الكويتي الناتج عن اندماج السكان غير المواطنين عبئا على القيادات السياسية لاتخاذ القرار التنموي ورسم السياسات التنموية الخاصة بابناء الشعب الكويتي؟